الجمهـــورية الجـــزائرية الديمقـــراطية الشعبـــية
وزارة التعليـــم العـــالي والبحـــث العلـــمي
جامعـــة غليـــزان
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة غليزان
RELIZANE UNIVERSITY

تجليات نظرية الأفعال الكلامية في المدونة التراثية العربية ـ دراسة مقارنة ـ

أطروحة مقدّمة لنيل درجة دكتوراه ل.م.د في اللسانيات العربية المقارنة

إعداد الطالبة: نجاة مطاوي إشراف: أ. د يوسف بن زحاف

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة	الصفة
ابراهيمي بوداود	أستاذ التعليم العالي	جامعة غليزان	رئيسا
يوسف بن زحاف	أستاذ التعليم العالي	جامعة غليزان	مشرفا ومقررا
فضيلة قوتال	أستاذ التعليم العالي	جامعة ابن خلدون تيارت	مناقشا
هارون مجيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة حسيبة بن بوعلي شلف	مناقشا
عبد الله بوقصة	أستاذ التعليم العالي	جامعة غليزان	مناقشا
خديجة بوخشة	أستاذ التعليم العالي	جامعة غليزان	مناقشا

السنة الجامعية: 2022م/2023م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غليزان
كلية الآداب واللغات
نيابة العمادة المكلفة بما بعد التدرج
و البحث العلمي و العلاقات الخارجية

جامعة غليزان
RELIZANE UNIVERSITY

التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة)..... مطاوعي نجاة ..... الصفة:..... طالبة دكتوراه .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 111276052 ..... والصادرة بتاريخ 2018-10-23 .....

المنتمي إلى كلية..... الآداب واللغات ..... قسم..... اللغة والأدب العربي .....

والمكلف(ة) بإنجاز أطروحة الدكتوراه عنوانها:

..... تحليلات تحويلية الأفعال الكلامية في المدونة التراثية .....

..... العربية - دراسة مقارنة .....

أصرح بشرفي أني التزمت بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز أطروحة الدكتوراه المذكورة أعلاه.

غليزان في:..... 2022-10-27 .....

توقيع المعني(ة)

الجمهـــورية الجـــزائرية الديمقـــراطية الشعبـــية
وزارة التعليـــم العـــالي والبحـــث العلـــمي
جامعـــة غليـــزان
كلية الآداب واللغات
نيابة العمادة المكلفة بما بعد التدرج
و البحث العلمي و العلاقات الخارجية
رقم القيد: ك. أ . ل/ 01../2023

جامعة غليزان
RELIZANE UNIVERSITY

محضر مناقشة أطروحة دكتوراه
(الطور الثالث)

طبقا للقرار رقم 547 المؤرخ في 02 جوان 2016 الذي يحدد كيفيات تنظيم التكوين في الطور الثالث وشروط إعداد أطروحة الدكتوراه ومناقشتها،

في يوم: الثلاثاء **21 مارس 2023** بجامعة غليزان،

ناقشت علنيا الطالبة: **مطاوي نجاة**،

المولودة بتاريخ: **22 جويلية 1990** س أ بن عودة غليزان.

أطروحة الدكتوراه الموسومة بـ: **تجليات نظريات الأفعال الكلامية في المدونة التراثية العربية دراسة مقارنة**،

أمام لجنة المناقشة المعينة بموجب مقرر نائب مدير جامعة غليزان المكلف بالتكوين العالي والتكوين المتواصل والشهادات تحت رقم :35 والمؤرخ في **24 نوفمبر 2022**.

وبعد المناقشة العلنية والمداولة القانونية قررت اللجنة منح الطالبة المناقشة درجة الدكتوراه بتقدير.....مشرف جدا.....

تتشكل لجنة المناقشة من:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الإمضاء
01	بوداود براهيمي	أستاذ	رئيسا	
02	يوسف بن زحاف	أستاذ	مشـرفا مقررا	
03	عبد الله بوقصة	أستاذ	مناقشا	
04	خديجة بوخشة	أستاذ	مناقشا	
05	فضيلة قوتال	أستاذ	مناقشا	
06	مجيد هارون	أستاذ	مناقشا	

حرر بغليزان، في: 21 مارس 2023

مصادقة عميد الكلية

عميد كلية الآداب واللغات

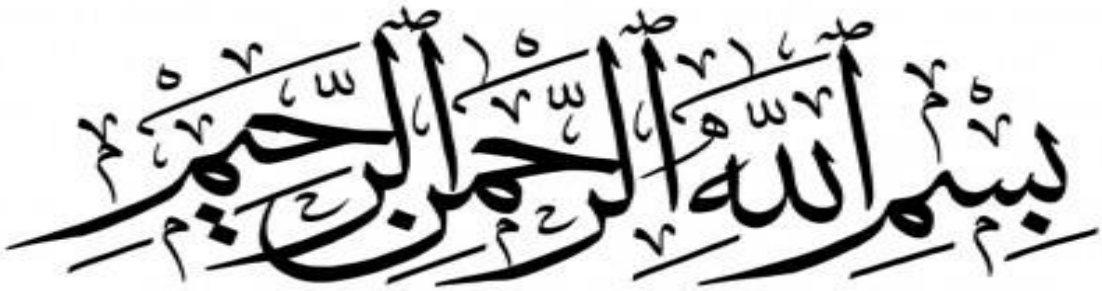
بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء

إلى أعز ما في الوجود وقدوتي في الحياة والدي الكريم محمد.

إلى رفيقة دربي أمي العزيزة بارك الله لها في عمرها.

إلى الذي ساندني ودعمني في هذا العمل، إلى رفيقي وشريك حياتي، إلى زوجي توفيق، فشكرا على رحابة صدرك وسعة صبرك.

إلى قرة عيني ونور حياتي: ابنتي رحمة، وابني عبد الرحيم.

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء: محمود، فاطمة، مصطفى، نور، إيمان.

الطالبة: نـجاة مـطاوي

شـــكـــر وعـــرفـــان

أتقدم بالشكر والحمد لله تعالى على ما وهبني إيّاه من العزم والمقدرة على كتابة هذا العمل.

وأخص بالشكر والثناء لأستاذي الدكتور: يوسف بن زحاف المشرف على هذه الرسالة، وعلى كل ما بذله من وقت وجهد في توجيهي وإرشادي، فجزاه الله عني خير جزاء.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى أستاذي الدكتور: ابراهيمي بوداود الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه فلك مني أسمى عبارات الشكر والتقدير.

وأخيرا أشكر سلفا أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه على ما سيبذلونه من وقت وجهد وقراءة هذه الرسالة وتقويمها.

وأسأل الله التوفيق والسداد.

مـــقـــدمـــة

مـقـدّمـة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين، وعلى التابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

لقد شهدت الساحة العلمية في السنوات الأخيرة مفهوما جديدا، اختلف عن الدراسات السابقة، في تخليه عن الاهتمام بدراسة النصوص وفق نسق يبعد أطراف العملية التواصلية عن الخطاب، إلى إعطاء أهمية بالغة للسياق، مما أدى إلى تحول وتطور كبير في الانتقال من الدرس البنيوي بزعامة مؤسسه **فرديناند دي سوسير** Ferdinand de saussure، حيث كانت نظريته من أكثر المناهج انتشارا بسبب اعتماده على الدراسة العلمية والموضوعية للظاهرة اللغوية، وعنايته الشديدة بدراستها بمعزل عن الواقع الخارجي، أي في ذاتها ومن أجل ذاتها، مما أدى لنفور بعض الباحثين على ما أنجزه بسبب إبعاده للجانب الاستعمالي الفعلي لها.

ومن هنا، ظهرت اتجاهات لسانية عديدة، سلطت الضوء على ما أبعدته النظرية البنيوية وما أتى بعدها من دراسات، لم تخرج عما كانت تدعو إليه، وأدى هذا كله إلى بزوغ علم جديد للتواصل، لا يكتفي بالوصف الشكلي للبنية اللغوية، بل يشتغل على الجانب الاستعمالي لها، كما يعنى بدراسة مقاصد المتكلم، باعتباره الطرف الرئيسي المتحكم في القول، وقدرته على التأثير في المتلقي، ويتمثل هذا العلم في اللسانيات التداولية.

لقد أدى بزوغ الدرس التداولي إثراء واسعا للدرس اللساني، وذلك من خلال ما قدمه من إجراءات عملية سواء على مستوى الاستعمال اللغوي، أو على مستوى الخطاب الأدبي، إذ أنه يختص بدراسة علاقة النشاط اللغوي بمستعمليه، وطرق وكيفية تنفيذ

العلامات اللغوية واستخدامها بالطريقة الصحيحة، إلى جانب المقامات المتعددة التي ينجز فيها أطراف الخطاب خطابهم، دون الاستغناء عن معوقات وأسباب فشل العملية التواصلية، وفي الحقيقة إن التداولية عبارة عن تراكمات معرفية، الأمر الذي أسهم في ميلاد العديد من النظريات التداولية، وجعل المنهج التداولي غنيّا بآليات التحليل، ولعلّ من أهم تلك النظريات: نظرية الأفعال الكلامية، ومن خلال هاته الأخيرة حاولنا أن نبحث في كل ما يتعلق بها، من خلال البحث عنها من الجانب الغربي والعربي.

وعلى هذا الأساس جاء عنوان أطروحتنا موسوما: **بتجليات نظرية الأفعال الكلامية في المدونة التراثية العربية –دراسة مقارنة–**

كما سنحاول من خلال هذا الطرح الإجابة على العديد من الإشكالات، أبرزها:

- ماهي اسهامات الغربيين في نظرية الأفعال الكلامية؟
- هل اعتمد علماء العرب في مختلف تخصصاتهم على نفس الأسس والمفاهيم التي اعتمد عليها الغربيون في دراسة الأفعال الكلامية؟
- وإذا صح هذا، ففيم يتجلى ذلك في التراث البلاغي، والنحوي والأصولي؟
- كيف نظر المحدثون إلى نظرية الأفعال الكلامية بين علماء الغرب والعرب من خلال أبحاثهم؟

وقد كان الهدف من هذا البحث هو توضيح وتبيان الأسس والقواعد التي نهضت عليها نظرية الأفعال الكلامية، من خلال الوقوف على ما قدمه مؤسسوها الغربيون، بالإضافة إلى تبيان تجليات النظرية في التراث اللغوي العربي من خلال الغوص في ما قدمه علماؤنا في مختلف مؤلفاتهم، وإلى جانب هذا دراسة ما قدمه المحدثون الذين اشتغلوا على

هاته النظرية، وذلك بغية الوصول إلى نقاط التوافق والاختلاف بين ما قدمه علماء الغرب والعرب.

ولتحقيق هذه الغاية استقام البحث على مقدمة ومدخل تمهيدي وثلاثة فصول وخاتمة.

أمّا **المدخل**: فقد وسمناه بعنوان "**المنعرج التاريخي في الدراسات اللّسانية من البنيوية إلى التداولية**"، تحدثنا فيه عن الدراسات اللغوية في أواخر القرن العشرين، والمفاهيم الأساسية التي ارتكز عليها اللساني السويسري **فرديناند دي سوسير** وما قدمه في الدرس البنيوي باختصار تام، ثم تطرقنا بعدها إلى الدراسات التي تلته بتبيان الثغرات التي تركتها كل دراسة، مما أدى إلى بزوغ الدرس التداولي.

وأمّا **الفصل الأول** فقد كان بعنوان: "**التداولية: دراسة في النشأة والمفاهيم**"، وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: تحدثنا فيه عن نشأة التداولية وتطورها، فتطرقنا إلى المنشأ السيميائي لها بزعامة **بيرس** و**موريس**، ثم إلى أصولها الفلسفية عند كل من **فتجنشتاين**، و**جورج مور**، و**رسل**، إلى جانب المدارس التي انبثقت من هذه الأخيرة، ونظرة العلماء الغربيين لها.

المبحث الثاني: ركّزنا فيه اهتمامنا عن مفهوم النظرية التداولية لغة واصطلاحا، وعن صعوبات الباحثين في توحيد مفهومها الاصطلاحي، كما استعرضنا مجموعة من

التعاريف عند علمائنا العرب بغية توضيحها أكثر، كما تحدثنا عن علاقاتها بمختلف العلوم التي تقاطعت معها في الدرس اللغوي.

المبحث الثالث: تحدثنا في هذا المبحث عن المحاور التي اشتغل عليها الدرس التداولي، حيث تطرقنا إلى مفهوم كل منها ودوره في البحث التداولي.

أمّا **الفصل الثاني**: فهو موسوم بعنوان "**نظرية الأفعال الكلامية في الدرس الغربي**"، وقد تهيكل هذا الفصل في ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: خصصناه للحديث عن مفهوم الفعل الكلامي، عند مجموعة من العلماء الغربيين وشروط نجاحه، ثم انتقلنا إلى البحث في المنطلقات الأولى لتأسيسه وكذا خلفياته الفلسفية التي أسهمت في ظهوره.

المبحث الثاني: عرضنا فيه جهود اللغوي **جون أوستين** الرائدة في هذا المجال، والذي كان مبدعا في تعريفه للفعل الكلامي وتقسيمه له، باعتباره المؤسس الأول للتداولية، وذلك بوضع معالم أسسها الأولى، مما فتحت المجال لباحثين آخرين من بعده.

المبحث الثالث: وبعد الحديث عن **جون أوستين** في المبحث السابق حاولنا التحدث عن اسهامات **جون سيرل** في النظرية، حيث استفاد من جهود أستاذه في تطويرها ووضع المعالم الأساسية لها، كما لم نغفل أيضا جهود **بول جرايس** فيما يخص الأفعال الكلامية غير المباشرة، وبعض الباحثين الذين أسهموا بمختلف آرائهم.

أما **الفصل الثالث** فقد وسمناه بعنوان: "**مناويل دراسة الفعل الكلامي في الدرس اللّساني العربي**"، وقد جاء هو الآخر في ثلاثة مباحث، وقبل التطرق إليهم تحدثنا عن

موقع ظاهرة الأفعال الكلامية في التراث العربي، ومعايير التمييز بينها وبين ظاهرتي الخبر والإنشاء.

المبحث الأول: قسمنا هذا المبحث إلى شطرين: في الأول تحدثنا فيه عن الأفعال الكلامية وتجلياتها عند البلاغيين، وإلى نظرة وتقسيم علماء البلاغة لها، أما الشطر الثاني فيتعلق بتجلياتها عند علماء النحو، مدعمين ذلك بأمثلة توضيحية.

المبحث الثاني: خصصناه لتجليات نظرية الأفعال الكلامية عند علماء الأصول وأهم التقسيمات الفرعية لها، إلى جانب تطبيق ذلك على أمثلة من النصوص الشرعية، وأخرى مختلفة.

المبحث الثالث: وتطرقنا في هذا المبحث الأخير إلى ما قدمه الباحثون المعاصرون العرب حول النظرية، إلى جانب تبيان المقارنة بين ما قدمه علماء الغرب وعلماء العرب حول الأفعال الكلامية.

وأخيرا توصلنا في نهاية البحث لخاتمة تضم مجموعة من النتائج خلصنا إليها من كل فصول البحث.

وقد اتبعنا في هذا البحث على المنهج الوصفي والتحليلي مع التاريخي، الذي يعدّ مناسبا لطبيعة موضوعنا، حيث قمنا بتتبع الظاهرة بالوصف والتّحليل والتّفسير، وكذا إدراجنا المنهج المقارن في المقارنة بين الدرسين الغربي والعربي.

كما اعتمد البحث على مصادر ومراجع عدّة في مختلف التخصصات، ككتاب "مفتاح العلوم" لأبي يعقوب السكاكي، و"أسرار البلاغة" و"دلائل الإعجاز" لعبد القاهر

الجرجاني، و"الإيضاح في علوم البلاغة"للقزويني، و"الكليّات" لأبي البقاء الكفوي، و"الفروق" لشهاب الدين القرافي، و"البرهان في علوم القرآن" للزركشي، و"التداولية اليوم" لجاك موشلار وآن روبول، و"المقاربة التداولية" لفرانسواز أرمينكو، و"التداولية من أوستين إلى غوفمان" لفليب بلانشيه، و"كتاب آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر" لمحمود أحمد نحلة، و"التداولية عند العلماء العرب" لمسعود صحراوي، إلى جانب العديد من المؤلفات التي خدمت بحثنا سواء من بعيد أو من قريب.

وفي الأخير لا يسعنا في هذا المقام إلّا أن أتقدم بالشكر والحمد لله عزّ وجل على توفيقه لنا لإكمال هذا العمل المتواضع، كما أقدم الشكر الجزيل للأستاذي الفاضل **الأستاذ الدكتور: بن زحاف يوسف**، وذلك لما تفضل به علينا من دعم وتوجيه، فله منّي كلّ الشّكر والعرفان والتقدير.

مـــدخـــــــل

المنعرج التاريخي في الدراسات اللّسانيات من البنيوية إلى التداولية

مدخل:

لقد كان اهتمام العلماء بدراسة اللغة مختلفا من مدرسة إلى مدرسة أخرى، وهذا حسب المنهج المتبع من طرف أعلامها. وبما أننا بصدد البحث عن المنعرج الحقيقي الذي انبثقت منه النظرية التداولية علينا أن نشير إلى ثغرات المدارس التي كانت قبلها، لمعرفة السبب الرئيسي لولادة هذه النظرية الجديدة، وهذا ما يفرض علينا التطرق إلى عدة مسارات في التحليل اللغوي، ويمكن تقسيم هذا إلى عدة نقاط سنتطرق إليها من خلال هاته الأوراق.

قبل التطرق إلى النظرية البنيوية التي يمكن اعتبار اسهامات مؤسسها بالغة الأهمية فيما يخص دراستنا هذه، علينا أن نشير إلى النظرية التاريخية التي كانت سائدة قبل نهاية القرن العشرين، حيث اهتمت بالجانب التاريخي للغات، وتطور عناصرها عبر التاريخ، بتبيان أسباب التغيرات التي طرأت عليها وذلك يكون إما بالرجوع إلى داخل لغة من اللغات المعينة وإما خارج اللغة بالاحتكاك بينها وبين لغات أخرى.

وبعدها سرعان ما انصب الاهتمام بدراسة اللّغة في ذاتها، وهذا مع بدايات القرن العشرين فبدأت نقطة التحول اللّساني لدراسة اللغة، واتخذت طابعا آخر على يد اللّغوي السويسري **فرديناند دي سوسير** Ferdinand de saussure ، حيث كان اهتمامه باللغة في بادئ الأمر يعتمد على المنهج التاريخي، وتتبع مسار اللغة وتطورها عبر التاريخ، ولكن سرعان ما اتخذ منهجا آخر لدراسة اللغة وهو المنهج الوصفي، ويتمثل في دراسة اللغة ووصفها آنيا، حيث صرح به في نهاية محاضراته التي ألقاها على تلاميذه حول المنهج الجديد في دراسة اللغة، ولكن وافته المنية قبل أن يوثق دراساته، ورغم هذا كان الفضل لتلامذته في

إخراج محاضراته وجمعها في كتاب تحت عنوان (محاضرات في اللسانيات العامة)، فقال: "إن موضوع اللّسانيات الصحيح والوحيد هو اللّغة في ذاتها ومن أجل ذاتها" [1].

لقد كان فضل العالم اللّغوي السويسري **دي سوسير** يتمثل في كونه "أول من دعا إلى دراسة المنهج الوصفي في اللسانيات، من حيث هو بديل منهجي عن المنهج التاريخي في رصد الظاهرة اللسانية والكشف عن أنظمها ووظيفتها، وتطور هذا التفكير المنهجي على يد **دي سوسير** والمتأثرين بآرائه العامة في نقد الدراسات السالفة، ليخرج في شكل جديد، اصطلح على تسميته بالبنيوية structuralism، والبنيوية في أصلها اللغوي اشتقت من كلمة struere ومعناها البناء، ولهذه الكلمة في اللغة الفرنسية structure دلالات مختلفة منها: النظام، والتركيب، والهيكلة، والشكل"[2].

إن أهم ما يميز النظرية البنيوية هي ما يعرف بالثنائيات السوسيرية المشهورة، وأهمها: اللّغة والكلام، والعلامة اللغوية (الدال والمدلول)، والتركيب والاستبدال، والآنية والزمانية، وسنتطرق لكل منها فيما يلي:

1. ثنائية اللّغة (La langue) والكلام (La parole):

تعتبر هذه الثنائية من أهم الثنائيات التي قدمها **دي سوسير**، لأنها ترتبط بالنظريتين معا، ولكن لكل منهما نظر إليها بالرؤية التي تتماشى وفق دراسته، فاللّغة في نظر السويسري هي: "نتاج اجتماعي لملكة الكلام، ومجموعة من المواضعات يتبناها الكيان الاجتماعي يمكّن الأفراد من ممارسة هذه الملكة"[3]، أما الكلام: "الاستخدام الفعلي للغة،

[1] أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، ط05، 2015، ص122.

[2] نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب، القاهرة، د ط، 2003، ص75

[3] فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، تعريب: صالح القرمادي، الدار العربية للكتاب، طرابلس، د ط، د ت، ص 29.

أي ناتج النشاط الذي يقوم به مستخدم اللغة عندما ينطق بأصوات لغوية مفيدة، وبينما تتسم اللّغة بالطابع الاجتماعي بوصفها ظاهرة اجتماعية كامنة في أذهان أفراد المجتمع، يحدث الكلام نتيجة نشاط فردي"[1].

فاللّغة والكلام كلاهما يرتبطان ببعضهما البعض، فالشخص عند كلامه يستخدم لغة معينة وينطق أصواتها اللّغوية، فتكون ذات أهمية ومفهوم واضح وبهذا فهو نشاط فردي، واللّغة ظاهرة اجتماعية موجودة في أذهان الناس، وما يثيرنا هنا أن اللّغة موضوع اللّسانيات، أما الكلام هو الاستخدام الفعلي للغة والقصد منه، وهذا ما أغفله **دي سوسير**، ويعتبر موضوع النظرية التداولية.

ولتبيان الفرق بين الثنائيتين أكثر، نقدم هذا التقسيم الذي وضعه **محمد محمد يونس علي**، وذلك في استخدام أي شخص قولا معينا فذلك القول له جانبان:

أ. **جانب ينتمي إلى اللغة**: وهو: "الذي يتضمن أن المخاطبين يفهمون ما يقوله المتكلم بوصفه منتميا إلى مجتمعهم اللّغوي، ويتحدث لغتهم"[2]، والمقصود بهذا أن هذه الفئة التي تنتمي إلى هذا الجانب تضم المتخاطبين الذين يعيشون في مجتمع واحد، ويتعاملون بلغة واحدة ومفهومة بينهم، وكل ما يحيط بها من قواعد ومفردات اصطلحوا وتعودوا عليها.

ب. **جانب ينتمي إلى الكلام**: وهو: "تركيبه لقولة معينة على نحو يحكمه عادة قصده الإبلاغي، واختياره لمفردات معجمية، ومناويل قواعدية بعينها، واستثمار السياق لبيان مقاصده"[3]، ففئة المتخاطبين الذين ينتمون إلى هذا الجانب أثناء إنتاجهم لكلام معين

[1] محمد محمد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط 01، 2004، ص 53

[2] المرجع نفسه، ص 54.

[3] محمد محمد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، ص 54.

يربطونه بالقصد لتوصيل كلامهم إلى المتلقي، وذلك بحسن اختيار المفردات التي تناسب السياق المتواجدون فيه، وفي الحقيقة هذا ما بحثت فيه النظرية التداولية من خلال الفرق بين اللّغة والكلام، وهو إدراج السياق إلى كلام المتخاطبين وقصدهم منه.

ولتوضيح هذا علينا أن نذكر السياق اللّغوي الذي ذكره **محمد يونس علي**، في قوله: "يجلس مجموعة من الطلاب في فصل دراسي مكيّف، ويقف المدرس قريبا من زر جهاز التكييف، وتشتد البرودة داخل الفصل، فيبادر أحد الطلاب بالقول: "الجو بارد يا أستاذ"، فيتوجه الأستاذ إلى زر المكيّف، ويضغط عليه لإغلاقه، ولعل جميع الطلاب يدركون أن المعنى اللّغوي لجملة "الجو بارد" هو الإخبار بشعور الطالب ببرودة الجو، وأن المدرس فهم منها أن الطالب يطلب منه بأسلوب مؤدب أن يغلق جهاز التكييف"[1].

فالطالب هنا تكلم حول ما يشعر به داخل القسم، وكلامه كان عبارة عن رسالة مفهومة وجهها للأستاذ، فاستدعى فهمه التوجه مباشرة إلى زر التشغيل وإغلاقه، وبهذا نقول أن الجملة الواحدة أدت إلى معنى وقصد مفهوم و واضح، وهنا كان اشتغال التداوليين.

2. العلامة اللغوية:

واعتبر **دي سوسير** اللّغة من الأساس مجموعة من العلامات، كما أنها أساس التواصل بين الأفراد المنتمين إلى مجتمع واحد، وهذه العلامة تنقسم إلى ثنائيتين وهما: الدال Signifiant، والمدلول Signifié، ويعرفهما **دي سوسير** في قوله: "الدال هو الصورة السمعية، التي تدل على شيء ما، أو تعني شيئا ما، والمدلول هو التصور، أو الشيء

[1] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

المعني"[1]، فمثلا كلمة: شجرة هي مجموعة من الأصوات، (ش، ج، ر، ة) وهي عبارة عن دوال، فبمجرد النطق بهذه الأصوات نحن نعطي صورة سمعية للفظة شجرة، أما مدلولها هو الصورة الذهنية التي تتكون في ذهن الشخص عند سماعه للفظة شجرة.

أما فيما يخص العلاقة التي تربط هذه العلامة هي علاقة اعتباطية، فالدوال لا تختار مدلولاتها بل يتم اعتباطيا ولا شعوريا، فيصبح مدلول لفظة معينة لا إراديا وبهذا يتفق عليه من طرف جماعة معينة في وقت معين بأن ذلك الدال مدلوله كذا.

3. ثنائية الآنية Synchronic والتعاقبية Diachronic:

ويعرفهما **دي سوسير** في قوله: "الدراسة التزامنية هي دراسة النسق اللغوي في وضع مستقل عن الزمن، والدراسة التعاقبية هي دراسة تطورها التاريخي داخل الزمن"[2].

فتعتبر الدراسة الآنية عند **دي سوسير** بمثابة دراسة لغة معينة في نسق معين، وفترة زمنية محددة، أي يجردها من كل الارتباطات الخارجية وهذا بطبيعة الحال ما يقوم عليه المنهج البنيوي، أما الدراسة التعاقبية فهي تختلف عن الأولى في كونها تدرس لغة معينة والتغيرات التي تطرأ عليها عبر فترة زمنية محددة، وهذه الدراسة تشبه المنهج التاريخي الذي لم يلغه **دي سوسير** في دراسته كليا، فأصبحت الدراسات اللّغوية تعتمد على المنهجين معا الآني والتاريخي.

4. ثنائية التركيب Syntagmatic والاستبدال Paradigmatic:

[1] أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص127.

[2] جوناثان كللر، فردينان دي سوسير تأصيل علم اللغة الحديث وعلم العلامات، مراجعة: محمود فهمى حجازي، ترجمة: محمود حمدي عبد الغني، المجلس الأعلى للثقافة، د ط، 2000، ص 48.

ويتمثل الأول في: "العلاقات الأفقية بين الوحدات اللغوية ضمن السلسلة الكلامية الواحدة، كالعلاقة بين الكلمة الواحدة وكلمات الجملة الواحدة، وتضفي كل وحدة معنى إضافيا على الكل، وتكون في حالة تقابلية مع بقية الوحدات اللّغوية الأخرى، ولا تكتسب قيمتها إلا بتقابلها مع الوحدات التي تسبقها أو تليها أو معهما جميعا"[1]، أما الثاني فهو: "العلاقات الاستبدالية بين الوحدات اللّغوية التي يمكن أن تحل محل بعضها بعض في سياق واحد"[2]، فمثلا قول شخص ما: "الطقس عاصف، فقد احتوى هذا القول على عنصرين متجاورين حاضرين في الكتابة، ومتتابعين مسموعين في النطق، في حين أن كلا منهما يشغل حيزا لاختيار آخر غائب كأن نقول بدلا من عاصف: جميل، أو صحو، أو نستخدم بدلا من الطقس كلمات: الجو، المناخ، ...إلخ، فالتسلسل الذي يربط هذه العناصر تسلسل محتمل في الذاكرة"[3].

ومن خلال ما عرضناه حول النظرية البنيوية، وبالخصوص اسهامات مؤسسها **دي سوسير** و ثنائياته المشهورة التي اتخذت حيزا كبيرا في الدراسات اللغوية الحديثة، ولكن دراساته كانت تعتمد على المنهج الوصفي الآني أي الدراسة النسقية، وهذا ما عابت عليه الدراسات التي أتت بعده، فإلغاؤه للمتكلم وللسياق والظروف المحيطة بالعملية التواصلية كان من بين الأسباب التي دعت إلى ظهور تيارات مختلفة عدلت نوعا ما أتى به.

فكلّ من الدرس البنيوي والدرس التداولي يشتغلان على اللّغة ولكن كلّ وطريقته، فهما يختلفان في المنهج والغاية، "فإذا كانت اللّسانيات البنيوية تهتم بالجمل، فإن التداولية

[1] أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 130.

[2] المرجع نفسه، ص131.

[3] ابراهيم محمود خليل، في اللسانيات ونحو النص، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط 01، 2007، ص 19.

تهتم بالملفوظات بالدرجة الأولى، وتبحث في الوسيلة التي تنفذ بها اللّغة في مختلف المقامات الحوارية، وإذا كانت اللّسانيات البنيوية تهتم بالإنتاجية اللّغوية في مستواها البنيوي (تفكيك الآلية الإبداعية في كفاية المتكلمين، ومحاولة التعرف على البرنامج اللّغوي من الداخل)، كما تهتم أيضا بالمرجع وبالأدوات التي تنتج الخبر الثابت، فإن التداولية تهتم بمختلف الإسقاطات التأويلية التي يفرزها الأداء (التعبيرات)، إلى جانب اهتمامها بالأدوات التي تنتج القصد"[1]، ومن خلال هذا القول يتضح لنا الفرق بين الدرس البنيوي والدرس التداولي في أمور واضحة المفهوم.

ويجدر بنا الإشارة هنا إلى النظرية التوليدية التحويلية أيضا بزعامة **تشومسكي**، ونقده للمنهج البنيوي، حيث رأى بأنها اهتمت بالجانب الشكلي دون المعنى، على الرغم من أهميته عند الفرد، وهذا ما بحثت عنه التداولية، فإلى جانب هذا" لم تحاول تحديد القواعد التي يلجأ إليها المتكلم عند تكوين جمل غير محدودة، ومن ثم فهي لم تعر أي اعتبار للكفاءة اللّغوية،... إلى جانب اهتمامها بالبنية السطحية و فقط"[2].

كما قدم **تشومسكي** مفهومين يقابلان ثنائية (اللّغة والكلام) عند **دي سوسير** ولكن يختلفان عن المعنى الذي قدمه آن ذاك، ويتمثل هذان المفهومان في: الكفاءة Competence، والأداء Performance، ويظهر معناهما في: "أن الكفاءة تتمثل في المعرفة اللّغوية الباطنية للفرد، أي مجموع القواعد التي تعلمها، والأداء هو الاستعمال الفعلي للغة في المواقف الحقيقية، فالكفاءة إذن نظام عقلي تحتي قابع خلف السلوك الفعلي"[3]،

[1] ينظر: نادية رمضان النجار، الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي، مؤسسة حورس الدولية، الاسكندرية، مصر، ط 01، 2013، ص16.
[2] أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص204.
[3] المرجع نفسه ، ص210.

فالكفاية اللّغوية تتعلق بإنتاج المتكلم للجمل، فهي "تعني القدرة على إنتاج الجمل وتفهّمها في عملية تكلم اللّغة، وهي أيضا مجموع القواعد الكامنة في ذهن الإنسان، والتي تمكنه من بناء الجمل، فهي تعني امتلاك الآلية اللغوية"[1]. وإلى جانب مصطلح الكفاية اللّغوية هناك مصطلح آخر يتماشى مع هذا المفهوم كما ذكرنا وهو الأداء الكلامي أو الإنجازي، وهو عبارة عن: "الاستعمال الآني ضمن سياق معين، فهو حصيلة عمل الآلية اللّغوية، وفي الأداء الكلامي يعود المتكلم بصورة طبيعية إلى القواعد الكامنة ضمن كفايته اللغوية، كلما استخدم اللّغة في مختلف ظروف التكلم"[2]، فالأداء الكلامي يتغير من متكلم إلى متكلم آخر وذلك حسب الظروف المرتبطة به كالانتباه، والانفعال، والتعب.

ونلاحظ من خلال هذين المفهومين أن كلاهما مرتبط بالآخر، فالكفاءة عبارة عن معرفة ضمنية يملكها الممارس للغة ما وهي مرتبطة بالفطرة، أما الأداء الكلامي هو تحقيق لهذه الملكة أي يفعلها في الواقع ويقوم بإنجازها.

وفي حقيقة الأمر أن هذين المصطلحين هما وجهين للظاهرة اللّغوية، إن كان من الجانب السطحي أو العميق، وقد أرجع العلماء هذه الفكرة إلى: "أصول فلسفية تعود إلى نظرية **أفلاطون** حول العالم، بأن للعالم وجه ظاهري نعتمد في إدراكه على شهادة الحواس، وقد تكون هذه الحواس خادعة لا موضوعية فيها، ووجه خفي حقيقي يدرك بالعقل، أو كما يقول **كانط** أن العالم الظاهري يخفي عالما حقيقيا"[3].

[1] نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، ص151.

[2] المرجع نفسه، ص153.

[3] عبد الجليل منقور، علم الدلالة، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، د ط، 2001، ص96.

وهنا يتضح لنا أن **تشومسكي** استند إلى الفلسفة في تحديده للمصطلحين الأداء اللّغوي والكفاءة اللّغوية، فالأول ربطه بالجانب التوليدي أي ظاهرة الخطاب، أما الثاني فيتمثل في النظرية التحويلية وهو الحقيقة التي يدور حولها الخطاب.

كما أُعتبر مفهوم الكفاية اللّغوية الذي قدمه **تشومسكي** من المفاهيم الناقصة نوعا ما، وهذا ما صرح به **ديل هايمز** Dell Hymes، فالكفاية الاتصالية هي: "البديل المفهومي المنهجي للكفاية اللغوية في النظرية النحوية عند **تشومسكي** ومن نسج على منواله، بنى **ديل هايمز** نظريته في الكفاية الاتصالية على أساس ما لاحظه من ضيق شديد في مفهوم الكفاية اللغوية عند **تشومسكي** لا ينبغي – من وجهة نظر **هايمز** – أن يقف هدف النظرية اللّغوية عند وصف كفاية المتكلم المثالية ووصف معرفته بالصحة النحوية، وجد **هايمز** أن علم اللّغة ينبغي له أن يعنّي نفسه بالكفاية الاتصالية، فهي تعني عنده مقدرة المتكلم على إنتاج منطوقات مناسبة لأنماط المواقف الاتصالية المختلفة، لا جمل نحوية"[1]، فنلاحظ أن **هايمز** تناول مفهوم الكفاية من جانب آخر، وأعطاه بعدا تواصليا، لما رأى فيه من نقص حول ما قدمه سابقا **تشومسكي**، حيث رأى أن الكفاية الاتصالية هي كفاية وقدرة المتكلم على إنتاج خطابات متنوعة تناسب الموقف التواصلي.

ولذا يعتبر هذا المفهوم من بين المفاهيم التي أدت إلى ظهور الركائز الأساسية للنظرية التداولية، كمراعاة سياق الاتصال ومقاصد المتكلم وكيفية التأثير في المتكلم، فهي كلها عبارة عن: "القدرة على استعمال اللغة في تفاعل اجتماعي يواءم فيه بين المنطوقات والمقاصد وسياق الاتصال، ولا تبنى الكفاية الاتصالية على أساس مكونات المعرفة النحوية

[1] محمد العبد، النص والخطاب والتواصل، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، دط، 2014، ص40.

فحسب، ولكنها تبنى أيضا على أساس معرفة وجوه التناسب الاجتماعي، والموقفي للأحداث اللغوية"[1].

وإلى جانب هذا ميز **تشومسكي** بين البنية السطحية والبنية العميقة، فرأى أن البنية السطحية هي: "البنية الظاهرة عبر تتابع الكلمات التي تصدر عن المتكلم، أما البنية العميقة هي القواعد التي أوجدت هذا التتابع، وهي التي تتمثل في ذهن المتكلم المستمع المثالي، أي هي عبارة عن حقيقة عقلية يعكسها التتابع اللّفظي للجملة، أي البنية السطحية"[2]، فالبنية السطحية مرتبطة بالبنية العميقة، فالأولى هي الأساس في فهم كلام المتكلم الصادر منه، أما الثانية فهي تظهر وتتضح أثناء سياق ما.

وكذلك علينا الإشارة هنا إلى المدرسة الوظيفية واهتمامات مؤسسيها، فنجد **رومان جاكبسون Roman Jakobson** يتطرق إلى: "مجموعة من العوامل السياقية التي يتوقف عليها نجاح التواصل اللّغوي، وهذه العوامل منها ما يتصل بالمتكلم (المرسل)، والرسالة نفسها (الكلام)، والمستمع، أو القارئ (المرسل إليه)، والسياق وهو المناخ الاجتماعي والمكاني والزماني المحيط بعملية التواصل اللّغوي، ووسيلة الاتصال (هاتف، حديث شفوي، كتابة صحفية مثلا) والرموز المستخدمة في الرسالة سواء أكانت ملفوظة منطوقة أم مكتوبة"[3]، فعناصر التواصل لا تتحقق إلا بتوفر العناصر السالفة الذكر، وما قدمه **جاكبسون** من الأساسيات التي قامت عليها النظرية الوظيفية، حيث تقوم هذه الأخيرة على مراعاة الوظيفة التواصلية البلاغية للغات.

---

[1] المرجع السابق، ص59.

[2] نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، ص157.

[3] ابراهيم محمود خليل، في اللسانيات ونحو النص، ص24

كما يجدر بنا ذكر ما قدمه **جون فيرث John Firth** في ما سماه سياق الموقف، وهو مفهوم استنبطه من **مالينوكسي** ومفهومه يختلف عن ما قدمه **فيرث**، فإذا كان سياق الموقف بالنسبة إليه هو: "محيط الكلام الطبيعي الفعلي، فهو حسب **فيرث**، حقل من العلاقات: علاقات بين أشخاص يقومون بأدوارهم في المجتمع، مستعملين في ذلك لغات مختلفة، ومرتبطين بحوادث وأشياء متنوعة"[1]، **ففيرث** عند تبنيه لمفهوم سياق الموقف أعطاه رؤية أخرى تتعلق بالعلاقات التي تربط أطراف الخطاب رغم اختلاف لغاتهم والأماكن التي ينتمون إليها، ولكن سرعان ما اتخذ الحيز الواسع في الدراسات التداولية، حيث يعد من أهم ركائز وأساسيات النظرية.

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن **تشومسكي** قد أعطى نظرة أخرى للغة مغايرة تماما لما قدمه **دي سوسير** في النظرية البنيوية، وإلى جانب ذلك هناك النظرية الوظيفية واهتمامها بما ألغته المدرستان وهو السياق، واهتمامها بالعناصر التواصلية وكل ما يحيط بها لإنجاح العملية، وكذلك ما قدمه **فيرث** وتبنيه لمفهوم السياق، ومما لاريب فيه أن هذه الدراسات فتحت آفاقا جديدة في البحث عن جوانب أخرى لدراسة اللغة، مما أدى إلى ظهور الارهاصات الأولى لنظرية جديدة تهتم بالخطاب والمخاطب والمتلقي، بالإضافة إلى اهتمامها بالاستعمال الفعلي للغة داخل سياق معين بحضور أطراف العملية التواصلية.

فمن خلال ما شاهدته النظريات السابقة من دراسات لغوية تطورت تطورا ملحوظا قبل نهاية القرن العشرين، خصوصا بعد ما قدمه **دي سوسير** في نظريته البنيوية، و**تشومسكي** وما أحدثه في النظرية التوليدية التحويلية، كان لهم الفضل في بزوغ معارف

[1] أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 05، 2015، ص178.

جديدة ظهرت على الساحة اللغوية، ومن بينها هي ما سمي بالنظرية التداولية **Pragmatics**.

لقد كان اهتمام النظرية التداولية ينصب على ما أغفلوه في دراساتهم وهو الاستعمال اللّغوي، أي الاهتمام باللّغة من جانبها الاتصالي، وقدرة المتكلم على إيصال خطابه إلى المتلقي مع عدم إغفال الظروف السياقية المحيطة بهما، حيث ولدت التداولية وتطورت في: "الولايات المتحدة، وإنجلترا بسبب الدور الذي قامت به الاتجاهات التحليلية في الفلسفة، ومن جهة أخرى بسبب ما خلفته النظرية التوليدية في نموذجها الأول من إخفاقات نتيجة تمسكها باستقلالية التركيب، مما أدى إلى التفكير بجد في البعدين الدلالي ثم التداولي"[1].

ولعل من أهم ما ركزت عليه النظرية التداولية هو إعطاء السياق الأهمية الكبيرة والذي أغفلته النظريات السابقة، أو بالأحرى لم يأخذ حيزا كبيرا من الاهتمام على غرار النظرية البنيوية التي اهتمت بالنسق في دراساتها، حتى أن في ثنائية اللّغة والكلام من أهم ما يربط النظريتين معا، ولكن التداوليين نظروا إليها نظرة أخرى بإدراج السياق في العملية الكلامية، و القصدية أي قصد المتكلم من كلامه وكيفيه التأثير على المتلقي وهذا بهدف إنجاح العملية التواصلية.

وإلى جانب ذلك ما تطرق إليه **تشومسكي** في مفهومه لمصطلحي الكفاءة والأداء، وما تناوله بعده **هايمز**، من خلال الفجوة التي تركها في مفهوم الكفاءة، وأعطى لها رؤية أخرى، حيث اصطلح عليه بالكفاية الاتصالية، وهو ما قرّب المفهوم الذي يدور حوله

[1] نادية رمضان النجار، الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي، ص05.

الدرس التداولي بصفة عامة والاهتمام بالعناصر الأساسية المرتبطة به، والقصد ينصب في هذا الحديث حول إنجاح العملية التواصلية.

وفي الفصل الموالي سنوضح أكثر النظرية التداولية وتبيان مفهومها والارهاصات الأولى لنشأتها، وتشعبها من خلال ابراز العلاقات التي تربطها بمختلف العلوم بما أنهم يربطهم هدف واحد وهو الاهتمام بالخطاب، كما سنذكر اسهامات مؤسسيها والمحاور التي تشتغل عليها، مما ساعد على نهوضها كنظرية قائمة بحد ذاتها.

الـفصـل الأول

التداولية: دراسة في النشأة والمفاهيم .

المبحث الأول: نشأة التداولية وتطورها

المبحث الثاني: مفهوم التداولية وعلاقتها بالعلوم الأخرى

المبحث الثالث: محاور التداولية

المبحث الأول: نشأة التداولية وتطورها

لقد ظهرت نظريات غربية حديثة وكثيرة، فكان من اللازم أن تستفيد منها الدراسات اللسانية العربية الحديثة. ومن بين هذه النظريات الحديثة (النظرية التداولية)، أو ما يعرف (بعلم الاستعمال اللغوي).

توافقت نشأة التداولية مع نشأة العلوم المعرفية، ولقد ظهرت العلوم المعرفية (علم النفس، اللسانيات، الفلسفة...) ردّا على التيار السلوكي[1]. وما اتفق عليه أن اللسانيات التداولية لها أصول فلسفية ساهمت في ظهورها كعلم مستقل، إذ تعد الفلسفة التحليلية النواة الأولى لظهور أهم فرع من فروع التداولية وهي أفعال الكلام، إضافة إلى فروع أخرى انبثقت منها، كما يوجد أيضا أصول سيميائية في ظهور هذا المصطلح، وهي السباقة في ذلك قبل الفلسفة التحليلية، وسنتطرق إلى ذلك من خلال ذكر كل منشأ، والأعلام اللغويين الذين كان لهم الفضل في تطور وازدهار هذا العلم، والنهوض به إلى نظرية قائمة بحد ذاتها.

1. المنشأ السيميائي:

لقد كان للدرس السيميائي أو علم العلامات الفضل في بزوغ مصطلح التداولية، ولكن بنظرة سيميائية، ويرجع الفضل في هذا إلى العالمين اللغويين: **شارلز بيرس**، و **تشارل موريس**.

[1] آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين دغفوس، محمد الشيباني، مراجعة: لطيف زيتوني، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط01، 2003، ص 28.

1.1.شارلز ساندرز بيرس Charles Sanders Peirce:

لقد كان الفضل في تأسيس الدرس السيميائي المعاصر للأمريكي **شارلز ساندرز بيرس Charles Sanders Peirce** من الأوائل الذين اهتموا "بدراسة العلامة انطلاقا من مفاهيمها الفلسفية، ويعدّها أساس النشاط السيميائي، حيث أضحت عنده أوسع من مجالها اللّغوي إلى حدّ أنّ الإنسان حسب قوله علامة وحين نفكر فنحن علامة، ولذلك عدّت الأسس السيميائية التي أرساها أسسا فلسفية تأملية"[1]، فبيرس كانت نظرته واسعة للعلامة، باعتماده على المرتكزات الفلسفية، وذلك جعله ينظر إلى مختلف الأمور على أنها علامة، كالإنسان وتفكيره.

وجاء في حديث **بيرس** أيضا على الإشارات ومدلولاتها من جهة، والمرسل إليه من جهة ثانية، في قوله: "قد تكون الإشارة رمزا Symbole أو أيقونة Icone أو قرينة Indice، وأثناء عملية التواصل قد تستعمل الإشارة نفسها تارة رمزا وتارة أخرى أيقونة أو قرينة، يتوقف استعمال الإشارة للتواصل والإبلا غ على معرفة مسبقة بدلالتها الاصطلاحية، فرمز الدخان على سبيل المثال هو إشارة طبيعية، أو قرينة قد تدل على الخطر أو رمز الاتصال"[2]، **فبيرس** أعطى أهمية للإشارة، فالسياق الذي ترد فيه هو الذي يحدد معناها، أي أن الكلمة تكسب معاني مختلفة من خلال مجموع السياقات التي تقع فيها.

وقد درس **بيرس** التداولية من نظرة سيميائية، ومرّ فكره بثلاث مراحل:

[1] خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، ط 01، 2009، ص55.
[2] ينظر: عبد الجليل منقور، علم الدلالة، ص102.

- **المرحلة الأولى:**

لم تظهر البراغماتية إلى النور حتى عام 1878 حين كتب مقاله المشهور "كيف نجعل أفكارنا واضحة؟"، الذي يعتبر امتدادا لمقال "تثبيت المعتقد" سنة 1877...، والبراغماتية عنده تجعل التفكير في علاقة بالفعل لكنها تستبعد أن تكون مجموعة الأفعال المترتبة على اعتقادنا بالشيء، هي معنى ذلك الشيء.

- **المرحلة الثانية:**

ربط **بيرس** في هذه المرحلة بين البراغماتية والفينومينولوجيا، وذكر أن المعيار الحقيقي للمعنى يجب ألاّ يشير إلى الفعل، وإنما إلى غاية القصوى التي تحكم ذلك الفعل وتوجهه.

- **المرحلة الثالثة:**

بلغ فكر **بيرس** في هذه المرحلة قمة النضج فقدّم لنا نظرية متكاملة ودروسا في المعنى كان فيها رائد العصر الحديث في هذا المجال، ويبدو أن اهتمامه الشديد بنظرية الإشارات في الفترة المتأخرة من حياته كان له الأثر الأكبر في التحول من الفهم الإجرائي للقاعدة البراغماتية إلى الفهم المنطقي الخالص، فالبراغماتية في هذه المرحلة تطوير لنظريته المبتكرة في الإشارات"[1].

2.1. تشارل موريس Morris Charles:

كما استعمل الفيلسوف والسيميائي الأمريكي **تشارل موريس** Charles Morris متأثرا **ببيرس** مصطلح التداولية، وذلك سنة 1938، دالا به على فرع من علم العلامات،

[1] نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، ص172، 173، 174.

وهو فرع يهتم بدراسة "العلاقة بين العلامات ومستعملي هذه العلامات" [1]، ويعتبر تعريف **موريس** من أقدم التعاريف للسانيات التداولية باعتباره لها جزءا من السيميائية، وعندما تطرق **موريس** للعلامة من خلال مقاله حول أسس نظرية العلامة تنبه لمصطلح السيميوزيس، فيعرفه في قوله: "أنه الطريقة التي يتصرف بها شيء ما كعلامة، وهنا يظهر مصطلح التداولية كفرع مكوّن لمفهوم السيميوزيس"[2].فقد انبثق لفظ التداولية من مفهوم السيميوزيس.

فحاول من خلال هذا المفهوم أن يضع له أبعادا ومستويات، فقسمها إلى: "ثلاثة أبعاد:

- **الأول**: يتناول دراسة علاقات العلامات بموضوعاتها التي تطبّق عليها، هذه العلاقة تسمى: البعد الدلالي من السيميوزيس (Semantical Dimention of Semiosis)، والدراسة التي تتناول هذا البعد تسمى: علم الدلالة (Semantics).
- **الثاني**: يتناول دراسة علاقة العلامات بمؤوّليها، هذه العلاقة تسمى: البعد التداولي من السيميوزيس (Pragmatical Dimention Of Semiosis)، والدراسة التي تناول هذا البعد تسمى: التداولية (Pragmatics).
- **الثالث**: يتناول دراسة العلاقات الصورية بين العلامات اللّغوية، أي هو نوع من التجريد للعلاقات بين العلامات وموضوعاتها، أو بين العلامات ومستعمليها، هذه العلاقة

[1] فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ترجمة: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط، المغرب، دط، 1986، ص 06.

[2] ينظر: يوسف بن زحاف، دروس في اللسانيات التداولية، دار أم الكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر، ط01، 2020، ص08.

تسمى: البعد النحوي (النظم) من السيميوزيس (Syntactical Dimention Of Semiosis) والدراسة التي تتناول هذا البعد تسمى: النظميات (Syntactics)"[1].

وإلى جانب هذا استقر في ذهن **موريس** "أن التداولية تقتصر على دراسة ضمائر المتكلم والخطاب، وظرفي المكان والزمان والتعابير التي تسقي دلالاتها من معطيات تكون جزئيا خارج اللّغة نفسها، أي من المقام الذي يجري فيه التواصل"[2]. ومعنى هذا أن **شارل موريس** أدرج التداولية في العلاقة بين العلامة ومستخدميها، أي في دراسة الضمائر وظرفي الزمان والمكان... إلخ .

ورغم الرأي الذي قدمه **شارل موريس** حول التداولية، وبإدراجه لها ضمن حقل السيميائيات، أو بالأحرى علم العلامات يعتبر غير كاف، والتسليم به يكون سببا في رفض العديد من الجهود الأخرى، لهذا لا يمكن الحكم على هذا العلم الجديد وحصره فقط فيما نشر عام 1938، بل يجب علينا أن نبحث في ما جاور هذا العلم من التخصصات.

2. الفلسفة التحليلية:

تعتبر الفلسفة التحليلية الينبوع المعرفي الأول لمفهوم تداولي وهو (الأفعال الكلامية) لأنها تجسد الخلفية المعرفية، والمحضن الفكري لنشوء الظاهرة اللّغوية موضوع الدراسة، والفلسفة التحليلية لا تعنينا لذاتها ولكن ما يهمنا منها هو لحظة انبثاق ظاهرة الأفعال

[1] يوسف بن زحاف، دروس في اللسانيات التداولية، ص08، 09.

[2] آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم، ص 29.

الكلامية من قلب التحليل الفلسفي، ثم ما انجر على ذلك من ولادة التيار التداولي في البحث اللغوي، لأن الفلسفة التحليلية هي سبب نشوء اللسانيات التداولية [1].

ويستخدم مفهوم التحليل في الفلسفة من حيث هو مصطلح فلسفي للدلالة على المعنى ذاته الذي تستعمل به كلمة تحليل في اللّغة العادية، أي تفتيت أو فك المركب إلى أجزائه التي يتكون منها، ويستعمل التحليل عادة في مقابل التركيب، ولا يفيد التحليل معنى واحد فقط بل يدل على عدة معاني منها: تحليل اللّغة دلالة وتركيبا كما هو الحال عند فلاسفة التحليل المعاصرين، أمثال **مور** و **رسل** و **فتجنشتاين**[2]. ولقد انقسمت الفلسفة التحليلية إلى مدارس بحكم تعدد الآراء حولها، فكل مدرسة ضمت مجموعة من الفلاسفة، أهمها:

1.2.مدرسة كمبردج :

تهتم هذه المدرسة بالتحليل الفلسفي، ومن بين الفلاسفة المنتمين إليها: **جورج إدوارد مور** George Edward Moore، **برتراند راسل** Russell Bertrand، **لودفينغ فتجنشتاين** Ludwing Wittgenstein، وغيرهم.

1.1.2. جورج إدوارد مور George Edward Moore:

يعتبر جورج إدوارد مور **George Edward Moore** من رواد الفلسفة

[1] ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دار التنوير للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 01، 2008، ص 26، 27.

[2] صلاح اسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط01، 1993، ص 06.

التحليلية[1]. وبداية حركة التحليل عنده ترجع إلى مقاله "تفنيد المثالية" سنة 1903، حيث ثار فيه ضد المثالية الهيجلية والمثالية الجديدة التي بدأت تظهر في انجلترا منذ عام 1870 [2].

ومن هذا المنطلق يتضح لنا أن **جورج مور** تخلى عن الفلسفة المثالية وأصبح من أعدائها وذلك في رفضه التحليل المثالي لطبيعة الأشياء، ومنه اتخذ لنفسه تحليلا آخر للأشياء، فنجده يقول في مقدمة كتابه (مبادئ الأخلاق): "يبدو لي أنه في الأخلاق، وفي سائر الدراسات الفلسفية تكون الصعوبات والاختلافات، التي اكتظ بها التاريخ، راجعة إلى سبب بسيط وهو محاولة الإجابة عن أسئلة، قبل أن يكتشف الإنسان بدقة عما هو السؤال الذي يرغب في الإجابة عنه، فهناك يكمن أصل أخطاء لا نهاية لها، كان من الممكن تلاقيها لو حاول الفلاسفة أن يكتشفوا المعنى الحقيقي للسؤال الذي يواجهونه، قبل أن يشرعوا في الإجابة عليه" [3].

فمن خلال هذا القول يتضح لنا أن تحليل **جورج مور** في قضية الإجابة عن الأسئلة، وهذا من خلال معرفة طبيعة الأسئلة المراد الإجابة عنها وتوضيحها، ورفع اللبس عنها من خلال الوقوف على أدق التفاصيل ليسهل علينا الإجابة عنها بشكل صحيح.

ولقد وضع **جورج مور** خمسة شروط يجب توافرها في تحليل المفهوم، أو القضية حتى يكون مقبولا وهي :

– "لا يستطيع المرء معرفة أن موضوع التحليل ينطبق على شيء ما لم يعرف أن عناصر التحليل تنطبق عليه.

[1] جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، ط 01، 2016، ص 30.

[2] صلاح اسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص 07.

[3] ينظر: جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، ص 30.

– لا يستطيع المرء أن يتحقق أن موضوع التحليل يتم تطبيقه ما لم يتحقق من أن عناصر التحليل يتم تطبيقها.

– أي تعبير يعبر عن موضوع التحليل يجب أن يكون مترادفا مع التعبير الذي يعبر عن عناصر التحليل.

– التعبير المستخدم لعناصر التحليل يجب أن يذكر بوضوح المفاهيم التي لم يذكرها التعبير المستخدم لموضوع التحليل.

– التعبير المستخدم لعناصر التحليل يجب أن يذكر الطريقة التي ترتبط بها المفاهيم التي يذكرها موضوع التحليل"[1].

فالشروط التي وضعها **جورج مور** واضحة، فهو بوضعه هذا يربط نجاح وقبول تحليل قضية معينة بتوافر هذه الشروط الخمسة في التحليل في حد ذاته.

وفضلا عن هذا كله انشغل **جورج مور** في إطار فلسفته التحليلية بما سماه الحس المشترك، ويقصد به الإدراك الفطري والتمثل العفوي الذي يعبر عنه الإنسان البسيط بخصوص جملة من القضايا التي تستأثر باهتمامه، وفي هذا الصدد يؤكد **جورج مور** في قوله: " أن الحس المشترك يكشف عن معتقدات صادقة وواضحة، يؤمن بها الناس ويقبلونها لأنها نتاج تفكير ساذج وفطري لا تثقل كاهله التصورات ولا المذاهب، كما أن اللّغة التي يعمد إليها الحس المشترك هي لغة شفافة صادقة تبتعد عن التجريد الذي يطبع لغة الفلاسفة على هذا الأساس فإن الحس المشترك مصدر لا محيد عنه لمقاربة الأسئلة الفلسفية، كما أن اللّغة العادية أداة لا غنى عنها لتجاوز كثير من القضايا الفلسفية الزائفة"[2].

[1] صلاح اسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص09.

[2] جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، ص 31.

وبناء على ما تقدم، يتضح لنا اتجاه **جورج مور** في الفلسفة التحليلية، ويمكن تلخيصه فيما يلي: أنه اتخذ لنفسه اتجاها معينا في تحليله ألا وهو: قبل الإجابة على الأسئلة المطروحة من قبل أي شخص علينا أن نتمعن فيها بشكل جيد وهذا في تحليلها إلى جزيئات صغيرة كي يتضح مفهومها بشكل صحيح مما يؤدي إلى الإجابة عنها إجابة صحيحة، وإضافة إلى هذا فهو يؤكد على ضرورة إخضاع النصوص الفلسفية إلى التحليل اللغوي، وهذا لتبيان انحراف لغة الفلسفة عن اللّغة العادية، كما نجده يقحم في تحليلاته مفهوم الحس المشترك وما يحمله من صفات تجعله يساعد على مقاربة الأسئلة الفلسفية، لأنه يكشف عن معتقدات صادقة وواضحة.

2.1.2. برتراند رسل Bertrand Russell:

كان لالتحاق **برتراند رسل** Bertrand Russell هو الآخر بكمبردج أثر كبير على حياته الفكرية، إذ اتصل بنخبة من الفلاسفة والمفكرين أمثال **جورج مور**[1].

لقد تابع **رسل** زميله **جورج مور** في الثورة ضد الهيجلية مستخدما المنهج التحليلي، ولكن على الرغم من اتفاقهما في هذه الثورة فقد كان لكل منهما نقطة بداية مختلفة، إذا نصب اهتمام **مور** على القول باستقلال الواقع عن المعرفة، ورفض كل الجهاز الكانتي الخاص بالحدوس والمقولات "الأولية" التي تشكل التجربة وليس العالم الخارجي، وقد وافقه **رسل** على ذلك متحمسا، إلا أنه كان أكثر اهتماما من **مور** ببعض الأمور المنطقية البحتة وعلى وجه الخصوص نظرية العلاقات الخارجية[2].

[1] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[2] صلاح اسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص 09.

وعليه فإن رواد الفلسفة التحليلية، وخاصة المنتمين إلى مدرسة كمبردج، اختلفوا حول اتجاههم في التحليل اللّغوي رغم اتفاقهم على بعض الأمور، إلا أن كل واحد منهم أخذ نهجا اتبعه في تحليلاته للقضايا، ومن بين الاختلافات التي لمستها بين **مور** و **رسل**، أن الأول لم يهتم باكتشاف حقائق العالم الخارجي اكتفى بالقول بحد ذاته أما **رسل** فعكسه تماما.

كما رأى **رسل** أن مهمة الفلسفة هي التحليل الذي يفحص الأفكار ويوضحها، واهتم بمسألة اللّغة وعلاقتها بالمنطق، ورأى أن اللّغة تضللنا بألفاظها وتراكيبها، ولهذا ينبغي أن نحذر منها كما نادى بوجوب التمايز بين الشكل النظمي (Syntactical form) للجملة وبين الشكل المنطقي لها: لأن الأول لا يناظر الثاني، ... وتوصل في النهاية إلى وجود ثلاثة أنواع من القضايا: القضية الصادقة، والقضية الكاذبة والقضية الخالية من المعنى[1].

ولقد تحدث **رسل** عن القضايا الثلاث في كتابه (فلسفتي كيف تطورت) وميز بين الجمل الصادقة والجمل الكاذبة، حيث يربط **رسل** الجمل التي تحمل الصدق والكذب بأمر معين، إذ يقول في هذا الصدد: "إن الصدق والكذب لا يتعلقان إلا بالجمل التي تعبر عن اعتقاد، أو التي يقصد بها أن تؤدي إلى اعتقاد، والجملة لا تكون مهمة فيما يتصل بالصدق والكذب إلا من حيث هي حاملة لاعتقاد"[2].

[1] إبراهيم مصطفى إبراهيم، فلسفة اللغة، دار المعرفة الجامعية، السويس، د ط، 2009، ص 27.

[2] براتراند رسل، فلسفتي كيف تطورت، ترجمة: عبد الرشيد الصادق محمودي، راجعه وقدمه: زكي نجيب محمود، مطبعة لجنة البيان العربي، ط 01، 1960، ص187.

ثم يذهب في تفسيره لمصطلح الاعتقاد، بقوله: "الاعتقاد هو حالة بعينها من حالات الجسم أو العقل أو كليهما معا، ولكي نتجنب كثرة الكلام، سأسميها حالة من حالات الكائن عضوي"[1].

ومن خلال هذا يتضح لنا أن **رسل** ميز بين قضيتين مهمتين ألا وهما: القضية الصادقة، والقضية الكاذبة، وأن الجمل تحمل القضيتين معا الصدق والكذب، وأن هذين الأخيرين يرتبطان بما سماه بالاعتقاد أي الحالات التي يتعرض إليها الإنسان من تعبيرات جسمية وعقلية.

وإذا انتقلنا إلى فلسفة المنطق عند **رسل** نجده يسمي فلسفته (الذرية المنطقية)، وقد حاول أن يجعلها نمطا يختلف عن الفلسفة الكلاسيكية من ناحية، ومذهب التطور من ناحية أخرى وسميت فلسفته (بالذرية) لأنها تنظر إلى العالم باعتباره مؤلفا من كثرة الأشياء منفصلة، ولا تعد الكثرة الظاهرة في العالم مظاهر وتقسيمات غير حقيقية لحقيقة واحدة لا تقبل الانقسام وهي (منطقية) لأن الذرات التي أريد التوصل إليها هي في التحليل النهائي ذرات منطقية، وليست ذرات فيزيقية ... أي أن الذرة التي يريد التوصل إليها هي ذرة التحليل المنطقي لا ذرة التحليل الفيزيقي[2]. ويتضح لنا من كل هذا أن **رسل** كان فيلسوفا تحليليا بامتياز، ولم تكن تعنيه المقولات الفلسفية بقدر ما كان يعنيه تحليل هذه المقولات.

[1] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[2] ينظر: إبراهيم مصطفى إبراهيم، فلسفة اللغة، ص 28.

3.1.2. لودفينغ فتجنشتاين Ludwing Wittgenstein:

سار **لودفينغ فتجنشتاين** Ludwing Wittgenstein على نهج **مور**، وذلك في مفهومه للفلسفة، فيقول: "إن موضوع الفلسفة هو التوضيح المنطقي للأفكار، فالفلسفة ليست نظرية من النظريات بل هي فاعلية ولذا يتكون العمل الفلسفي أساسا من توضيحات ولا تكون نتيجة الفلسفة عددا من القضايا الفلسفية، إنما هي توضيح للقضايا، فالفلسفة يجب أن تعمل على توضيح، وتحديد الأفكار بكل دقة وإلا ظلت تلك الأفكار معتمة ومبهمة. إذا جاز لنا هذا الوصف"[1]، وبهذا لم يبتعد **فتجنشتاين** كل البعد عما أتى به **جورج مور** فيما يخص مفهومه للفلسفة، فهو يقترب منه إلى حد كبير على خلاف **رسل** لها إلى حد ما.

ويمكن تقسيم فلسفة **فتجنشتاين** إلى مرحلتين رئيسيتين: الأولى تمثلت فيما أصدره في كتابه الأساسي (بحوث منطقية وفلسفية)، وفيها عالج موضوع اللّغة بوصفها مجرد "تصوير" للواقع المعاش أي للعالم المادي، أما المرحلة الثانية تمثلت بصفة أساسية فيما أصدره خلال عمله بجامعة كمبردج "الاستقصاءات" و "فلسفة النحو"، وفيهما عالج اللّغة بوصفها أداة للتعبير عن مجموعات الفروض والتصورات والمعاني، بعد أن تتحول في الذهن إلى رموز من ناحية وإلى بناء منطقي من ناحية أخرى، وتخضع أخيرا للظروف المحيطة والمواضعات الاجتماعية والتاريخية، وللخصائص الثقافية الخاصة التي تكتسبها رموز اللّغة نفسها من ناحية ثالثة[2].

[1] ينظر: صلاح اسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أوكسفورد، ص 11.

[2] إبراهيم مصطفى إبراهيم، فلسفة اللغة، ص 350.

أما فيما يخص وظيفة اللّغة، فذهب **فتجنشتاين** في كتابه (الرسالة) إلى أن وظيفة اللّغة المشروعة فلسفيا في التسمية، أو الوصف، أو الإشارة، وترتب على هذا تصور معين للمعنى مفاده أن معنى أية كلمة هو الشيء الذي تمثله، أو تشير إليه، والاسم يعني الشيء والشيء هو معناه، غير أنه في كتاباته المتأخرة قد اضطر إزاء تنوع استعمالات اللّغة، واختلافها إلى اصطناع حلية جديدة هي ألعاب اللّغة. ورفض تقسيم المناطقة للجملة إلى ثلاثة أنواع هي: التقرير، والاستفهام، والأمر بحجة أن هناك أنواع مختلفة لا تحصى من الاستعمال للجمل والكلمات، وانبثقت عن هذا نظرية الاستعمال التي فحواها أن معنى الكلمة هو استعمالها في اللغة[1].

فوظيفة اللّغة في رأيه هي ما تحمله الكلمة من معنى، أو تشير إليه بطريقة أخرى، وبعد مرحلة متطورة تغير رأيه فأصبح معنى الكلمة هو استعمالها الفعلي في اللّغة، وهذا استنتجه من خلال ما سماه بألعاب اللّغة، كما نوه **فتجنشتاين** إلى أمر مهم ألا وهو الأسباب الكامنة وراء سقوط الفلسفة ضحية للميتافيزيقا بسبب سوء فهم منطق اللّغة.

وفي حقيقة الأمر ساهم **فتجنشتاين** بشكل كبير في مجال التداولية بجعله الاستعمال هو الذي يبث الحياة والحركة في اللّغة، وفي التواصل هدفا وبالرغم من مساهماته، وجهوده الجبارة في مجال التداولية خاصة وفلسفة اللّغة عامة إلا أنها لم تتضح إلا بمجيء الفيلسوف **جون أوستين**.

[1] صلاح اسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أوكسفورد، ص 13

2.2.مدرسة أكسفورد:

تعرف مدرسة أكسفورد في الأدبيات الفلسفية "بفلسفة اللّغة العادية"، وتغزى هذه التسمية إلى الانشغالات التي عبر عنها أهم روادها، مثل: **جون أوستين** John Austin **وبيتر ستراوسن** Beter Strawson، و**جلبرت رايل** Gilbert Ryle، و**جون سورل** John Searl، وتتمحور هذه الانشغالات حول السعي نحو حل بعض القضايا الفلسفية العالقة[1].

والإشكال الذي يعترضنا هو معرفة ما المقصود باللّغة العادية؟ وفي هذا الإطار يشير **صلاح إسماعيل عبد الحق** من خلال كتابه (التحليل اللّغوي عند مدرسة أكسفورد) أن **رايل** في مقاله المعنون (باللغة العادية) ميز بين ثلاثة أشياء من بين أشياء أخرى، وهي:

- **استعمال اللّغة العادية**: حيث يقصد بكلمة عادية اللّغة المشتركة بوصفها قائمة ضد اللّغة الاصطلاحية أو غير المشتركة.

- **الاستعمال العادي للتعبير**: حيث يقصد بكلمة عادي الاستعمال المعياري standard بوصفه قائما ضد الاستعمال غير المعياري للتعبير سواء كان اصطلاحيا أو عاديا.

- **العرف اللّغوي linguistie usage**: ويقصد به الاستعمال السائد أو العادة اللّغوية...[2].

[1] جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، ص 38.

[2] صلاح اسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أوكسفورد، ص 47.

ويرى **جواد ختام** "أن الخيط الناظم بين هذه التمييزات يتمثل في إقرارها بأن اللّغة العادية ترادف الاستعمال المعياري والشائع والمشترك والدارج بين الناس، وهو استعمال لا يقتضي معرفة لغوية عميقة ولا متخصصة لفهم الخطاب. إنها اللّغة التي يتداولها الناس، ويفهمها الجميع بصرف النظر عن مستواهم الثقافي والمعرفي والمعجمي"[1]. كما يرى **رايل** ضرورة الاستعمال العادي أو المقياسي للتعبيرات بغية تجنب الارتباكات المنطقية سواء في الحديث العادي أو المتخصص[2]، فاللّغة العادية في نظر **رايل** عادية وبسيطة تختلف عن باقي اللّغات الأخرى يستعملها الناس للتعبير عما في قلوبهم.

كما تطرق **أوستين** إلى السبب في دراسة اللّغة العادية، وأوجزها في ثلاثة نقاط على النحو الآتي:

– "لكي نفهم ما نعنيه يجب أن نفحص الكلمات التي نستعملها، يقول **أوستين**: "الكلمات هي أدواتنا. ويجب – على الأقل – أن نستعمل أدوات نظيفة، يجب أن نعرف ما نعنيه وما لا نعنيه، ويجب أن نعد أنفسنا ضد الشراك التي تنصبها لنا اللّغة.

– بالإضافة إلى ذلك، فإن كلماتنا العادية هي ذاتها غير ملائمة وتعسفية، وفحص كيفية عملها سيساعدنا في إدراك هذا، ونعيد النظر إلى العالم بدون غمامات، يقول **أوستين**: "إن الكلمات ليست... وقائع أو أشياء، ونتيجة لذلك نحن في حاجة إلى أن نرفعها عن العالم، ونبقيها بعيدا عنه وقبالته حتى نستطيع إدراك نقائصها واستبدادها، ويمكن أن نعيد النظر إلى العالم بدون غمامات.

[1] جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، ص 39.

[2] صلاح اسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أوكسفورد، ص 53.

– إن دراسة الاستعمال العادي له قيمة إيجابية أيضا، لأن "مخزوننا العام من الكلمات يجسد كل التمييزات التي وجد الناس أنها جديرة بأن توضع، ويجسد الارتباطات التي وجدوا أنها جديرة بالتدوين في حياة أجيال عديدة"[1].

فالهدف الذي كان يسعى إليه **أوستين** من خلال وضعه النقاط الثلاثة لدراسة اللّغة العادية هو فحصها لتجنب الانحراف عنها، والوقوع في الخطأ مما يؤدي إلى تضليلها، ففهمها يجعل لها قيمة إيجابية وجديرة بالتدوين في الأجيال العديدة.

فلقد اعتقد **أوستين** و **رايل** وغيرهما من أعضاء مدرسة أكسفورد، بأننا يجب أن نكون واضحين فيما يتعلق بكيفية عمل لغتنا، قبل أن نحاول حسم المشكلات الفلسفية، أو حتى قبل النظر في أيها يمكن حله[2]، ومنه انقسمت الفلسفة التحليلية إلى ثلاث اتجاهات كبرى تتمثل فيما يأتي:

– **الوضعانية المنطقية** Positivisme logique: بزعامة **رودولف كارناب** Rudolph Carnap

– **الظاهراتية اللّغوية** Phénoménologie du langage: بزعامة **هوسرل** Edmond Husserl.

– **فلسفة اللّغة العادية** Philosophie du langage ordinaire: بزعامة **لودفينغ فتجنشتاين** Ludwig wettgenstein[3]. ويعتبر هذا الأخير أي فلسفة اللّغة العادية هو: الاتجاه الذي نشأت بين أحضانه ظاهرة الأفعال الكلامية، والتي تعتبر من أهم

[1] المرجع السابق، ص 54

[2] صلاح اسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أوكسفورد، ص 137.

[3] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 31، 32.

محاور الدرس التداولي، باعتبارها مكملة لنظرية الألعاب اللّغوية التي أسسها الفيلسوف **فتجنشتاين**، بحيث استطاع أن يحتل مكانة بارزة بين الفلاسفة الأوائل الذين تحدثوا عن الظاهرة اللّغوية ودراستها بالطابع الاستعمالي.

المبحث الثاني: مفهوم التداولية وعلاقاتها بالعلوم الأخرى.

يعد مفهوم التداولية من أهم المفاهيم الحديثة التي شدت انتباه الدارسين، والباحثين لاسيما في السنوات الأخيرة، إذ تضاربت الآراء حول تحديد مفهوم هذا المصطلح، وذلك لاختلاف المذاهب ووجهات النظر فيها، بسبب تشعب منطلقاتها الفكرية، فهي تقع مفترق طرق البحث الفلسفي، واللساني حيث تلتقي اللسانيات، والمنطق، والسيميائيات، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، ونظرا لأهمية ودور هذا المصطلح في بناء النظريات والمناهج، زاد على ذلك الاهتمام الكبير الذي أولته الأبحاث العلمية له ارتأينا أن نعرفه من الناحية اللّغوية والاصطلاحية.

1. المعنى اللغوي للتداولية:

جاء في قاموس المحيط في مادة (دول) الدّولة: انقلاب الزمان والعقبة في المال ... والفتح: في الحرب أو هما سواء أو الضمّ: في الآخرة، والفتح في الدنيا، ج: دول، مثلثة، وقد أداله. وتداولوه: أخذوه بالدّول ودواليك: أي مداولة على الأمر، أو تداول بعد تداول[1].

[1] مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، قاموس المحيط، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط 08، 2005، في مادة(دول)، ص 1000.

وأيضا" وأدالنا الله تعالى من عدوّنا: من الدّولة. والإدالة: الغلبة. ودالت الأيام: دارت، والله تعالى يداولها بين الناس. والدّول: لغة من الدّلو، وانقلاب الدّهر من حال إلى حاله"[1].

كما جاء أيضا في أساس البلاغة في أصل المصطلح (دول): "دالت له الدولة. ودالت الأيام بكذا. وأدال الله بني فلان من عدوّهم: جعل الكرّة لهم عليه. والدهر دول والله يداول بين الناس مرّة لهم ومرّة عليهم"[2].

وإلى جانب هذين المعنيين، المعنى الذي ورد في معجم مقاييس اللغة أن: "الدال والواو واللام أصلان: أحدهما يدل على تحول شيء من مكان إلى مكان، والآخر يدل على ضعف واسترخاء فأما الأول فقال أهل اللغة: اندال القوم، إذا تحوّلوا من مكان إلى مكان، ومن هذا الباب تداول القوم الشيء بينهم: إذا صار من بعضهم إلى بعض، والدّولة والدّولة لغتان، ويقال: بل الدّولة في المال والدّولة في الحرب، وإنّما سمّيا بذلك من قياس الباب ، لأنه أمر يتداولونه، فيتحوّل من هذا إلى ذاك ومن ذاك إلى هذا"[3].

ويقصد **ابن فارس** من خلال تعريفه أن اللّفظ يدّل على التحوّل من مكان إلى مكان آخر وذلك بعدما كان ساكنا ومستقرا في مكان معين. أما في لسان العرب نجده في مادة (دول): الدّولة والدّولة، العقبة في المال والحرب سواء ...

[1] المرجع السابق، ص 1001.

[2] أبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 01، 1979، الجزء 01، ص 303.

[3] المرجع نفسه، ص 303.

ويقول أيضا: "الدّولة بالفتح في الحرب أن تدال إحدى الفئتين على الأخرى، يقال: كانت لنا عليهم الدّولة، الجمع الدّول، والدّولة بالضم في المال، يقال: صار الفيء دولة بينهم يتداولونه مرّة لهذا ومرة لهذا، والجمع دولات ودول. وقال **أبو عبيد**: الدّولة بالضم اسم للشيء الذي يتداول به بعينه، والدّولة بالفتح، الفعل...

وقال **الزجاج**: الدّولة اسم الشيء الذي يتداول، والدّولة الفعل والانتقال من حال إلى حال...

وقال **سيبويه**: وإن شئت حملته على أنه وقع في هذه الحال. ودالت الأيام أي دارت والله يداولها بين الناس، وتداولته الأيدي: أخذته هذه مرّة وهذه مرّة...

وقال **ابن الأعرابي** يقال: دواليك من تداولوا الأمر بينهم يأخذ هذا دولة وهذا دولة، وقولهم دواليك أي تداولا بعد تداول"[1].

وما نلاحظه عند التمعن في المفهوم اللّغوي للفظة التداولية عند كل من **الجوهري، وأبي عبيد** و**الزجاج، وسيبويه، وابن الأعرابي** أن هذه التعريفات تسير جميعا إلى معنى واحد، وهو الدوران على شيء والانتقال من مكان إلى مكان آخر، أو من شخص إلى آخر بعد أن كان ثابتا ومستقرا في مكان معين.

ومن خلال تطرقنا إلى مفهوم التداولية في هذه المعاجم العربية، نخلص إلى أن التداولية برزت في عدة مفاهيم:

- التعاقب والدوران.

[1] جمال الدين بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، د ط، د ت، المجلد11، مادة (دول)، ص 252، 253.

- التناوب والمداولة على أمر.

- التحول من مكان إلى مكان، أو من حال إلى حال آخر.

- انتقال المال من قوم إلى قوم آخر.

وفي الحقيقة لا تكاد المعاجم تخرج عن سياق هذه المفاهيم وفي هذا المقام، يقول: **خليفة بوجادي** "ومجموع هذه المعاني، التحول والتناقل الذي يقتضي وجود أكثر من حال، ينتقل بينهما الشيء، وتلك حال اللّغة متحوّلة من حال لدى المتكلم إلى حال أخرى لدى السامع، ومتنقلة بين النّاس يتداولونها بينهم. ولذلك كان مصطلح (التداولية) أكثر ثبوتا – بهذه الدلالة – ومن المصطلحات الأخرى الذرائعية، النفعية، السياقية، ... وغيرها[1].

إلى جانب المعنى اللّغوي في المعاجم وردت أيضا لفظة التداولية بمعناها اللّغوي في بعض الآيات القرآنية إذ نجدها فيما يلي:

قال الله تعالى: "وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بالبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بالإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ"[2]، ومعنى هذا: "لا تأخذوا أموالكم أي أموال غيركم ، أضافه إليهم لأنه ينبغي للمسلم أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه ، ويحترم مال غيره كما يحترم ماله، ولأن أكله لمال غيره يجرئ غيره على أكل ماله عند القدرة"[3].

ويقول **سبحانه وتعالى** في موضع آخر: "مَا أَفَاءَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ القُرَى فَلِلَّهِ وَلِلْرَّسُولِ وَلِذِي القُرْبَى وَاليَتَامَى وَالمسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لا يَكُونَ دُولَةٌ بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ

[1] خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص 148.

[2] القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 188.

[3] عبد الرحمان بن الناصر السعدي، تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنان، مكتبة صفا، القاهرة، مصر، دط، 2004، ص 140.

مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا الله إِنَّ الله شَدِيدُ العِقَابِ"[1]، ومعنى هذه الآية: "جعلنا هذه المصاريف لمال الفيء كي لا يبقى مأكلة يتغلب عليها الأغنياء ويتصرفون فيها، بمحض الشهوات والآراء، ولا يصرفون منه شيئا إلى الفقراء"[2].

وفي القرآن الكريم أيضا يقول **الله تعالى**: "إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ القَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ الله الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَاء وَاللهُ لا يُحِبُّ الظَّالِمِين"[3]، والمقصود من هذه الآية: "إن كنتم قد أصابتكم جراح وقتل منكم طائفة فقد أصاب أعداءكم قريب من ذلك من قتل وجراح، ونديل عليكم الأعداء تارة، وإن كانت العاقبة لكم لمالنا في ذلك من الحكم"[4].

وما نلاحظه في هذا المجال أن لفظ التداولية من خلال هاته الآيات الكريمة انحصر معناها في تغير حال القوم من حال إلى حال أخرى، أو انتقال الملك من قوم واختياره قوما آخر، أو التعاقب على أمر معين.

ونحن نستنتج من كل هذا أنّ لفظ التداول في معناه اللّغوي سواء من الناحية المعجمية، أو ما ورد في القرآن الكريم يصب في قالب واحد. فحاصل النظر في ما أوردناه أن المعاني التي يدور في فلكها الجذر اللّغوي (د- و-ل) لا تخرج عن إطار التحول والتبدل وهو ما يحيل إلى النقل، والدوران الذي هو قوام التواصل والتفاعل.

---

[1] القرآن الكريم، سورة الحشر، الآية 07.

[2] أبي الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، دط، 1997، ج 08، ص 67.

[3] القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية 140.

[4] بن كثير القرشي الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، ج 02، ص 127.

2. المعنى الاصطلاحي للتداولية:

لقد عرف مصطلح التداولية العديد من الدلالات منذ أن ظهر لأول مرة إلى غاية وقتنا هذا، "وأقدم تعريف لمصطلح التداولية نجده عند **شارل موريس** charles morris سنة 1938، وهو تعريف واسع يجعل من التداولية جزءا من السيميائيات، وتهتم بمعالجة العلاقة بين العلامات ومستعمليها"[1]. وميزها بين مختلف الاختصاصات التي تعالج اللغة وهي:

- **علم التراكيب**: وبالإجمال النحو الذي يقتصر على دراسة العلاقات بين العلامات.

- **علم الدلالة**: الذي يدور على الدلالة التي تتحدّد بعلاقة تعيين المعنى الحقيقي القائم بين العلامات وما تدّل عليه.

- **التداولية**: والتي تعني في رأي موريس، بالعلاقات بين العلامات ومستخدميها[2].

ويحدد **رودوف كارناب** التداولية بأنها قاعدة اللسانيات، أمّا **فرانسوا ريكانتي**، فيرى بأنها جزء من دراسة استعمال اللغة في الخطاب، والآثار الخاصة في اللغة والتي تشهد على مقدرتها الخطابية[3].

والتفسير الأوسع للتداولية على حد قول **جورج يول** George Yule هو: "أنها دراسة الفعل الانساني القصدي، وعليه فإنها تنطوي على تفسير أفعال يفترض القيام بها لإنجاز غرض معين، وبناء على هذا ينبغي على المفاهيم المركزية في التداولية أن تتضمن

[1] علي آيت أوشان، السياق والنص الشعري من البنية إلى القراءة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ط01، 2000، ص 55.
[2] آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم، ص 29.
[3] علي آيت أوشان، السياق والنص الشعري، ص 55.

اعتقاد وقصد (أو هدف) وخطة وفعل، وإذا افترضنا أن الوسائل، والغايات تنطوي على التواصل فإن التداولية تستأثر لتشتمل على وسائل التواصل جميعها"[1].

كما رصد للتداولية تعريفا آخر، وهو "أنها تمثل دراسة تهتم باللّغة في الخطاب، وتنظر في الوسميات الخاصة به. قصد تأكيد طابعه التخاطبي"، وهو تعريف أتى به، **أ.م. ديلر** A.M.Diller[2].

كما تعد أيضا "الدراسة أو التخصص الذي يندرج ضمن اللسانيات، ويهتم أكثر باستعمال اللّغة في التواصل"[3].

إلى جانب هذا تعريف **فرانسيس جاك** في قوله: "تتطرق التداولية إلى اللّغة خطابية وتواصلية واجتماعية معا، فاللّغة من هنا استعمال بين شخصين للعلامات استنادا إلى قواعد موزّعة تخضع لشروط إمكانية الخطاب، والتداولية هي الفرع العلمي من مجموعة العلوم اللّغوية التي تختصّ بتحليل عمليات الكلام بصفة خاصة، ووظائف الأقوال اللّغوية وخصائصها خلال إجراءات التواصل بشكل عام"[4].

وفي الغالب فإن التداولية تعرف عموما كما يلي:

"التداولية هي مجموعة من البحوث المنطقية اللسانية (...)، وهي كذلك الدراسة التي تعنى باستعمال اللّغة وتهتم بقضية التلاؤم بين التعابير الرمزية والسياقات المرجعية والمقامية"[5]

[1] جورج يول، التداولية، ترجمة: قصى العتّابي، الدار العربية للعلوم ناشرون، الرباط، المغرب، ط01، 2010، ص137.

[2] فليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ترجمة: صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، سوريا، ط 01، 2007، ص18، 19.

[3] المرجع نفسه، ص 19.

[4] نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، ص167

[5] فليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ص 18.

وهذا بالنسبة للمفهوم الاصطلاحي للتداولية عند الغربيين، أمّا عند علماء العرب فبرزت جهود جادة، حيث ترجع ترجمة المصطلح الأجنبي (paragmatique) بالتداوليات إلى الباحث المغربي **طه عبد الرحمان**، إذ يقول في هذا الصدد: "وقد وقع اختيارنا منذ 1970 على مصطلح "التداوليات" مقابل مصطلح العربي "براغماتيقا"، لأنه يوفي المطلوب حقه، باعتبار دلالته على معنيي "الاستعمال" و "التفاعل" معا. ولقي منذ ذلك الحين قبولا من لدن الدارسين الذين أخذوا يدرجونه في أبحاثهم"[1].

ومن هنا يعرف **طه عبد الرحمان** التداولية في قوله: "التداولية عندنا متى تعلق بالممارسة التراثية، هو وصف لكل ما كان مظهرا من مظاهر التواصل، والتفاعل بين صانعي التراث من عامة الناس وخاصتهم، كما أن المجال في سياق هذه الممارسة، هو وصف لكل ما كان نطاقا مكانيا وزمانيا لحصول التواصل والتفاعل. فالمقصود "بمجال التداول" في التجربة التراثية هو إذن محل التواصل والتفاعل بين صانعي التراث"[2].

ومن خلال تعريف **طه عبد الرحمان** يتضح لنا أنه يربط مفهوم التداول بالتواصل والتفاعل. ومنه نجد الباحث المغربي أحمد المتوكل في مؤلفه المعنون "بالوظائف التداولية في اللّغة العربية"، حيث يعتبر مؤلفه إنجازا تداوليا هاما.

لقد حاول علماء العرب واجتهدوا في وضع تعريف لهذا المصطلح، نذكر منهم **صلاح فضل** إذ يرى: "أن التداولية هي الفرع العلمي من مجموعة العلوم اللّغوية التي تختص بتحليل عمليات الكلام بصفة خاصة، (...) تغذيه جملة من العلوم من أهمها الفلسفة،

[1] طه عبد الرحمان، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط 02 ،2000، ص 28.

[2] طه عبد الرحمان، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي للنشر، الدار البيضاء المغرب، ط02، ص 244.

وعلم اللغة، والأنثروبولوجيا، وعلم النفس والاجتماع"[1]. فالتداولية تهتم بمعالجة العلاقة بين المتكلمين والسياق الذي ترد فيه الملفوظات، إذ يرى **صلاح فضل** أن "التداولية هي العلم الذي يعنى بالشروط اللازمة لكي تكون الأقوال اللّغوية مقبولة وناجحة وملائمة في الموقف التواصلي الذي يتحدث فيه المتكلم"[2].

كما يرى **محمود أحمد نحلة** أن التداولية "فرع من علم اللّغة يبحث في كيفية اكتشاف السامع مقاصد المتكلم"[3]. أمّا الباحث مسعود صحراوي فيرى بأنها "مذهب لساني يدرس علاقة النشاط اللّغوي بمستعمليه، وطرق وكيفيات استخدام العلامات اللّغوية بنجاح، والسياقات والطبقات المقامية المختلفة التي ينجز ضمنها الخطاب، والبحث عن العوامل التي تجعل من "الخطاب" رسالة تواصلية واضحة وناجحة، والبحث في أسباب الفشل في التواصل باللّغات الطبيعية"[4].

كما أشار إليها **بهاء الدين محمد** في كتابه "تبسيط التداولية"، في قوله: "هي دراسة الكلمات والعبارات والجمل كما نستعملها ونفهمها ونقصد بها، في ظروف ومواقف معينة، لا كما نجدها في القواميس والمعاجم، ولا كما تقترح كتب النحو التقليدية"[5]، فأي كلمة من الكلمات لها معنى لغوي من خلال اللجوء إلى القواميس والمعاجم، ولكن تكتسب عدة معاني ومفاهيم من خلال السياقات المتعددة التي ترد فيها.

---

[1] صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، عالم لمعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، دط، 1992، ص 20.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، دط، 2002، ص 12.

[4] مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب، ص 03.

[5] بهاء الدين محمد مزيد، من أفعال اللغة إلى بلاغة الخطاب السياسي(تبسيط التداولية)، شمس للنشر و التوزيع، القاهرة، ط 01، 2010، ص18.

كما حدد بعض الباحثين المميزات التي يتميز بها الدرس التداولي عن غيره من اتجاهات البحث اللّغوي، وأوجزها الباحث **أحمد محمود نحلة** فيما يلي:

– "التداولية تقوم على دراسة الاستعمال اللّغوي، أو هي لسانيات الاستعمال اللّغوي، وموضوع البحث فيها هو توظيف المعنى اللغوي في الاستعمال الفعلي من حيث هو صيغة مركبة من السلوك الذي يولد المعنى.

– ليس للتداولية وحدات تحليل units of analysis خاصة بها، ولا موضوعات مترابطة correlational topics .

– التداولية تدرس اللّغة من وجهة وظيفية عامة (معرفية corgnitive واجتماعية social، وثقافية cultural).

– تعد التداولية نقطة التقاء point of convergence مجالات العلوم ذات الصلة باللّغة بوصفها صلة بينها وبين لسانيات الثروة اللغوية linguistics of language resources"[1].

ومن خلال هذه المفاهيم التي اختصت بها التداولية، استخلص **حجي الصرّاف** عدة نقاط تمثل مرتكزات تنظيرية للنظرية التداولية، يمكن "الاعتماد عليها والانطلاق منها، وتتضح هذه النقاط فيما يلي:

– **دراسة استعمال اللّغة:** أي كيف تستعمل اللّغة في الاتصال، أو مبادئ استعمال اللّغة، أو دراسة الظاهرة اللّغوية من وجهة نظر العلامات الاستعمالية، أو الخصائص الاستعمالية، أو البحث عن نظرية ملائمة تتعلق بالاستعمال التواصلي للغة.

[1] أحمد محمود نحلة ، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص14

– **علاقة اللّغة بالسياق**: ويعني ظروف الواقع العمليّ الذي تستخدم فيه اللّغة، أو الأبعاد الاجتماعية التي تحكم الخطاب، أو دراسة اللّغة مع تركيز الانتباه على المستعملين وسياق هذا الاستعمال بدلا من التركيز على المرجع أو الحقيقة أو قواعد النحو، أي أن التداولية تدرس استعمال اللّغة في السياق، وتوقف شتّى مظاهر التأويل اللّغوية على السياق.

– **كيفية اكتشاف المتلقي مقاصد المتكلّم**: أي دراسة معنى المتكلّم الذي يقصد تبليغه أو توصيله، أي فهم اللّغة الطبيعية، أو كل ما يتعلّق بعلاقة المنطوق بالشروط الأكثر عمومية عند المتلقي.

– **التعامل مع علاقة العلامة بمؤولها**: ويعني ذلك أنها تتعامل مع الجوانب الحيوية لعلم العلامات، وهذا يعني كل الظواهر النفسية والاجتماعية التي تظهر في توظيف العلامات، كما يعني أنه لا توجد ظاهرة لغوية على أي مستوى من المستويات تستطيع النظرية التداولية أن تتجاهلها، أي دراسة علاقة النشاط اللّغوي بمستعمليه، وتحليل عمليات الكلام، ووظائف الأقوال"[1].

يمكن القول مما سبق أن موضوع النظرية التداولية هو: دراسة اللّغة العادية أثناء استعمالها باعتبارها وسيلة تبليغية تواصلية تأثيرية، وهذا في إطار موقف تواصلي بين المتكلم والمتلقي، وبهذا تكون قد خالفت النظريات السابقة في دراستها للغة، إلى جانب هذا اختصت التداولية بدراسة أربعة مجالات وتتمثل فيما يلي:

[1] علي حجي محمود الصرّاف، الأفعال الانجازية في العربية المعصرة، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط 01، 2010، ص04.

أ. "**دراسة المعنى الذي يقصده المتكلم**: دراسة المعنى كما يوصله المتكلم (أو الكاتب) ويفسره المستمع (أو القارئ)، لذا فإنها مرتبطة بتحليل ما يعنيه الناس بألفاظهم أكثر من ارتباطها بما يمكن أن تعنيه كلمات، أو عبارات هذه الألفاظ منفصلة.

ب. دراسة المعنى السياقي: يتضمن ميدان الدراسة هذا بالضرورة تفسير ما يعنيه الناس في سياق معين، وكيفية تأثير السياق في ما يقال. كما يتطلب أيضا التمعن في الآلية التي ينظّم من خلالها المتكلمون ما يريدون قوله، وفقا لهوية الذين يتكلمون إليه وأين، ومتى، وتحت أية ظروف.

ج. دراسة كيفية إيصال أكثر مما يقال: ويدرس هذا المنهاج أيضا الكيفية التي يصوغ من خلالها المستمعون استدلالات حول ما يقال للوصول إلى تفسير المعنى الذي يقصده المتكلم، ويبحث نوع الدراسة هذا في كيفية إدراك قدر كبير مما لم يتم قوله على أنه جزء مما يتم إيصاله، بإمكاننا القول أنه دراسة المعنى غير المرئي invisible meaning.

د. دراسة التعبير عن التباعد النسبي: يشير هذا المنظار التساؤل حول ما يمكن أن يحدد ما يقال، ومالم يتسم قوله، ويرتبط الجواب الرئيس بمفهوم التباعد distance، ينطوي القرب المادي أو الاجتماعي، أو المفاهيمي على خبرة مشتركة حيث يحدد المتكلمون مقدار ما يحتاجون قوله بناءا على افتراض قرب المستمع أو بعده"[1]. هذه هي المجالات الأربعة التي تهتم النظرية التداولية بدراستها، فهي تنشغل بالمعاني التي يقصدها المتكلم والطريقة التي يتحدث بها لإيصال المعاني التي يريده.

[1] جورج بول، التداولية، ص 19، 20.

اتسعت التداولية في كثير من المجالات مما أدى ذلك إلى انقسامها إلى عدة فروع، بحيث يختلف كل فرع عن الفروع الأخرى، فنجد الدكتور **أحمد محمود نحلة** يقسم التداولية إلى:

– **التداولية الاجتماعية** sociopragmatics: التي تهتم بدراسة شرائط الاستعمال اللّغوي المستنبطة من السياق الاجتماعي.

– **التداولية اللّغوية** linguistic pragmatics: والتي تدرس الاستعمال اللّغوي من وجهة نظر تركيبية structural.

– **التداولية التطبيقية** applied pragmatics: وهي تعنى بمشكلات التواصل في المواقف المختلفة كالاستشارة الطبية، وجلسات المحاكمة.

– **التداولية العامة** general pragmatics: وهي التي تعنى بدراسة الأسس التي يقوم عليها استعمال اللّغة استعمالا اتصاليا[1].

3. أركان التداولية:

لقد ارتكزت التداولية على عدة مفاهيم، و أركان أساسية، يعتمد عليها كل باحث لغوي يشتغل ضمن البحث التداولي، أي هي من أساسياتها، وتتمثل هذه الأركان فيما يأتي:

[1] أحمد محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 15.

1.4. الفعل:

"ويتنبه إلى أن اللّغة لا تخدم فقط، لا في البداية، ولا بشكل خاص تمثيل العالم، بل تخدم إنجاز أفعال، فالكلام هو أن نفعل"[1].

2.4. السياق:

يعتبر هذا العنصر من العناصر المهمة في الدرس التداولي، إن لم نقل أساس نهوضه، فهو يتكون من: "العناصر المصاحبة للحدث اللّغوي كالمرسل، والمخاطب، والزمان، والمكان، وعدد المشاركين في الحدث اللغوي، وطبيعة المناخ، والوضع السياسي، أو الاقتصادي إن كان لها دور في بناء وتحليل التركيب اللّغوي وغيرها"[2].

كما عرفه **فرانسواز أرمينكو** بأنه "الوضعية الملموسة، والتي توضع وتنطق من خلال مقاصد، تخص المكان، والزمان، وهوية المتكلمين،...إلخ، وكل ما نحن في حاجة إليه، من أجل فهم وتقويم ما يقال[3]، فمصلح السياق مفهوم أساسي في النظرية التداولية، و أساس نهوضها باعتبارها من العناصر المكونة للمقام، وهنا يشير **جيفري ليتش** G. Leech: "إلى فكرة مقامات الكلام... وأن العناصر المكونة لهذا المقام تتمثل في المرسل، والمستقبل، والسياق، والأهداف، والمقاصد، وقوة فعل الكلام، والملفوظ، ورأى أن من الممكن أن يضاف إليها عنصرا الزمان والمكان، ثم ذكر أن التداولية تتميز عن الدلالة في كونها تهتم بالمعنى في علاقته بمقام الكلام"[4]، فالسياق يحتوي على عناصر تتوفر فيه

[1] فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص07.

[2] أحمد فهد صالح شاهين، النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، ط 01، 2015، ص11.

[3] فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص07.

[4] أحمد فهد صالح شاهين، النظرية التداولية، ص11.

لإنجاحه، وهي ما يسمى بعناصر التواصل من مرسل ودوره في اختيار العبارات المناسبة من أجل التعبير عن المقاصد، والغايات عن طريق الخطاب، وتوجيهه إلى المتلقي من أجل إقناعه والتأثير فيه.

3.4. الإنجاز:

ونقصد بالإنجاز هو: "إنجاز الفعل في السياق، إما بمحايثة لقدرات المتكلمين، أي معرفتهم وإلمامهم بالقواعد، وإما بتوجب إدماج التمرس اللّساني بمفهوم أكثر تفهما، كالقدرة التواصلية"[1]، فالإنجاز يرتبط بالفعل وحدوثه في سياق معين، وقوته تكمن في اختيار الألفاظ والعبارات المناسبة ووضعها في سياق محدد قصد تحقيق أغراض وأهداف معينة.

4. درجات التداولية:

لقد اهتم الكثير من علماء اللّغة بالتداولية، فمنهم من اشتغل عليها في بحثه، ومنهم من كان له الفضل في التأسيس، وهنا في هذا المقام يجدر بنا ذكر اسهامات **هانسون** بتطوير البحث التداولي، باعتماده على أمر أساسي وهو السياق، حيث عرض من خلال هذا الأخير درجات التداولية، وجعلها: "ثلاث درجات:

1.5. تداولية الدرجة الأولى:

تتمثل في دراسة رموز التعبيرات المبهمة، ضمن ظروف استعمالها، وتعتمد هذه التداولية السياق الوجودي، المتمثل في المخاطبين ومعطيات الزمان والمكان.

[1] فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص07.

2.5. تداولية الدرجة الثانية:

تتمثل في دراسة مدى ارتباط الموضوع المعبّر عنه بملفوظه، أي دراسة حجم ما يبلغه المتكلّم من دلالات في الملفوظ الذي يؤدي ذلك، ومدى نجاحه أو إخفاقه، وسياقها في هذه الحال يكون أوسع من السابق، حيث يمتد من الموجودات، إلى نفسية المخاطبين وحدسهم، والاعتقادات المشتركة بينهم، وتهتم خلال ذلك بقضايا مختلفة، نحو: شروط التواصل، التمييز بين المعنى الحرفي والمعنى التواصلي، أو المعنى الحرفي والمعنى السياقي، أو المعنى الحرفي والمعنى الموضوعي.

3.5. تداولية الدرجة الثالثة:

وتتمثل في نظرية أفعال الكلام، **ممّا** قدّمه **أوستين**، وطوّره **سورل**، ولا يتحدّد الفعل الكلامي إلّا من خلال السياق الذي يتكفّل بتحديد جدّية التّلفظ، أو الدعابة، أو إنجاز فعل معيّن"[1].

فيعتبر تقديم **هانسون** لأركان التداولية من التصورات المتميزة، فهو بتقسيمه حاول توحيد أجزائها توحيدا نسقيا، ولا يتم إلا بمراعاة أجزاء كل ركن، وفي نفس الوقت عدم إغفاله للسياق باعتباره من أساسيات الدرس التداولي.

6. التداولية وعلاقتها بالعلوم الأخرى:

يرى الكثير من الباحثين أن النظرية التداولية، ليست نظرية قائمة ومنغلقة على ذاتها، وذلك باقتحامها العديد من الموضوعات نذكر منها: الاستلزام الحواري، الأفعال

[1] خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص79، 81.

الكلامية، القصدية، الحجاج، وهذا ما جعل التداولية تنشأ في محيط متنوع، وثري تطبعه الدراسات اللّسانية، والفلسفية، والنفسية والتي اجتمعت على نقطة مفادها "الاهتمام بالتواصل، والاستعمال الفعلي للغة، لأن ذلك ما يحدد بنيتها التركيبية، إضافة إلى أن المتكلم يبني كلامه وفق ظروف التواصل، وطبيعة المتلقي لا وفق مبادئ النظام، أو حتى ما يرتبط به هو بعدّه منتج الكلام"[1].

فالتداولية إذن كما أشرنا سابقا تهتم بكل ما يحيط بالعملية التواصلية القائمة بين المتكلم والمتلقي، وتعتمد على كل الفروع العلمية التي تهتم بكل ما يحيط بالعملية التواصلية القائمة بين المتكلم، والمتلقي وتعتمد على كل الفروع العلمية التي تتيح لها ذلك، من بين هذه العلوم علم النفس، علم الاجتماع، الدلالة، البلاغة، النحو، وهذا ما جعل الكثير من الدارسين يشيرون إلى صعوبة الفصل بين التداولية وهذه الحقول المعرفية.

1.6. التداولية والدلالة:

تعتبر كل من الدلالة والتداولية علمين مترابطين لأنهما يشتركان في اهتمامهما بدراسة المعنى في اللغة[2]، "فالدراسات اللّغوية للمعنى قد وسعت لتشمل بشكل كبير ما يمكن أن يعتبره بعض اللغويين واقعا خارج ميدان الدلالة، وداخل في مجال التداولية pragmatics، رغم أنه من الصعوبة رسم خط فاصل متفق عليه بين الاثنين، وحسب نظرية **فيرث** السياقية فإن التمييز بينهما ليس بذي أهمية كبيرة"[3].

[1] المرجع السابق، ص 62.

[2] محمد محمد يونس علي، مقدمة في علمي التخاطب والدلالة، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ط01، 2004، ص 06.

[3] ر–هـ – روبنز، موجز تاريخ علم اللغة، ترجمة: أحمد عوض، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، دط،1978، ص 329.

وهكذا فالعلاقة القائمة بين التداولية والدلالة هي دراستها للمعنى، ولكن كلا منهما يتناول المعنى بطريقة معينة، ويجدر بنا الاشارة هنا أن المعنى هو زبدة التواصل وهذا ما تسعى إليه الدراسات التداولية، ويمكن تلخيص الفرق بينهما فيما يأتي:

- إن علم الدلالة يدرس المعنى والثاني يدرس الاستعمال.

- معاني الجمل هي موضوع علم الدلالة أمّا معاني القولات هي موضوع التداولية...[1].

إلى جانب هذا فإن "الفرق بين المعاني اللّغوية ومقاصد المتكلمين (أو مراداتهم) وثيق الصلة بالفرق بين علم الدلالة والتداولية، فالمعاني اللّغوية (التي هي معان وضعية تفهم من مفردات اللّغة، وتراكيبها) تنضوي في إطار اهتمامات علم الدلالة، لأن استنباطها لا يحتاج إلى عناصر خارج البنية اللّغوية. أما مقاصد المتكلمين فلا يمكن التوصل إليهما إلا بمعرفة السياقات التي قيل فيها الكلام، ومعرفة المخاطب والمخاطب، وإعمال القدرات الاستنتاجية التي يمتلكها المخاطب عند التعامل مع الكلام"[2].

ويمكننا القول أن علم الدلالة والتداولية كلاهما ينصب اهتمامهما باللّغة، والمعنى الذي ينجلي منها فلهذا يرتبطان ببعضهما البعض بدراستهما للمعنى ولكن كلا منهما يدرسه على حسب اهتمامه.

[1] محمد محمد يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب ، ص 14.

[2] المرجع نفسه، ص 15.

2.6. التداولية واللّسانيات البنيوية :

توصف اللّسانيات البنيوية بوصف الشكلانية والصورية؛ أي البعد عن الأحداث الكلامية الحقيقية في الواقع المجسد، مما جعل جهازها الواصف مفتقرا إلى التعيين والإحالة، لافتقادها للقواعد الإحالية التفسيرية، فالملفوظ الآتي: (لقد زادوا في قيمة الضرائب)، ملفوظ لا تقدم في اللّسانيات البنيوية فيه أي قاعدة تفسّر الضميّر الذي أسند إليه الفعل (زاد) وتعيّن المرجع الذي يحال عليه في الواقع الخارجي عن اللّغة إذا ما استثنينا بعض التوجهات اللّسانية الوظيفية، التي ظهرت في السنوات الأخيرة " كنظرية النحو الوظيفي **لسيمون ديك** Simon Dick" مثلا، ولكن نظرية **سيمون ديك** ليست نظرية بنيوية، بل إن تأثرها بالتداولية أشدّ[1].

وبطبيعة الحال في المثال السابق وتحديدا الضمير الذي أسند إليه الفعل، فإن التداولية تجد له آلية، أو عدة آليات لتفسيره وتعيين مرجعه في الواقع الخارجي، وهذا ما يدل أن التداولية لها مميزات تميزها عن اللّسانيات البنيوية، وذلك في اتصالها بالواقع الخارجي سواء بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة، ومن القواعد العامة التي يمدّنا بها العالم الخارجي أن ليس لأحد الحق في زيادة الضرائب إلا السلطات المخولة بذلك، وتتأسس الاستدلالات التداولية على أعراف اجتماعية، ولذلك قد تكون نسبية، فمثلا الملفوظين الآتيين:

- هل تريد فنجانا من القهوة؟

- إنها تحول بيني وبين النوم؟

[1] مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب، ص 40.

كيف عرف السائل أن محاوره يرفض القهوة؟ وكيف عرف المجيب أن القهوة تحول بينه وبين النوم؟ وكيف تم الاتفاق والتواطؤ بينهما من جهة، وبين أفراد المجتمع من جهة أخرى على ذلك؟ إنهما يعالجان تلك الملفوظات باستدلالات، ومعلومات مستقاة من معارف مستمدة من الواقع الخارجي، وبتواضع من أفراد المجموعات اللّغوية المتواطئة على ذلك[1].

ويشترك الدارسون في قولهم أن التداولية تهتم بالكلام الذي هو غير اللسان المبعد من مجال دراسة علم اللسان في نظر **سوسير**، وهذا حسب قوله: "اللّغة تختلف عن الكلام في أنها شيء يمكن دراسته بصورة مستقلة"، أي أنّ اللّسانيات البنيوية تهتم أساسا بدراسة نظام اللّغة دون الاعتداد بنوايا المتكلم وسياق التلفظ[2].

فالكلام إذن ليس معزولا عن اللّغة إلا افتراضا لأنه لا يمكن للغة أن تتحقق إلا في مستوى الكلام و تبقى حاملة لأهم خصائص من يؤديها، مهما اجتهد في تجاوز ذلك. فالكلام إذا مظهر من مظاهر تحقق اللّغة واقعا، ودراسته هي دراسة الواقع الفعلي للغة والتداخل واضح بينهما[3].

ومنه فكلا من اللّسانيات البنيوية والتداولية بحاجة إلى الآخر، واختلافهما هو المنهج المتبع في دراسة اللّغة، فالأول اختص اهتمامه بالمعنى الآني للغة دون ربطها بعناصر التواصل، أما الثاني فانصب اهتمامه بالجانب الاستعمالي للغة أثناء العملية التواصلية.

[1] المرجع السابق، ص 41.

[2] ينظر: خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص 123.

[3] المرجع نفسه، ص 123.

3.6.التداولية واللّسانيات الاجتماعية والنفسية:

ومن الموضوعات التي تدرسها اللّسانيات النفسية "كيفية اكتساب اللّغة، وإحداثها production language، وفهمها ويسعى اللّسانيون النفسيون إلى التعرف على طبيعة محتوى المكونات الشخصية للقدرة اللّغوية البشرية، واكتشاف الطرائق التي تربط بها المعرفة اللّغوية بالاستخدام الفعلي للغة"[1]، وهذا كله يستند إلى أمور مهمة تتمثل في: "حدّة الانتباه، وقوّة الذاكرة الشخصية، والذكاء، وبعض جوانب الطبع... وهي كلها عناصر تشرح ملكة التبليغ الحاصلة في الموقف الكلامي، ولها تأثير كبير في أداء الأفراد، وبذلك فإن التداولية تعتمد في درسها على مقولات اللّسانيات النفسية في هذا المجال"[2]. بالإضافة إلى ذلك "يهتم علم النفس بدراسة مختلف السلوكات البشرية، حيث تمثل أفعال الكلام جانبا من هذه السلوكات، يمكن دراسة هذه الأفعال انطلاقا من الوجهة اللّسانية الخالصة عبر فحص شكل الملفوظات ، كما يمكن دراستها انطلاقا من وجهة نفسية لسانية، وذلك عبر فحص العمليات الذهنية التي تقوم عليها أفعال اللّغة"[3]،كما تشترك النظرية التداولية مع اللّسانيات النفسية "في الاهتمام بقدرات المشاركين التي لها أثر كبير في أدائهم مثل: الانتباه، الذاكرة الشخصية"[4].

أمّا اللّسانيات الاجتماعية فتتداخل مع التداولية تداخلا كبيرا وذلك في "بيان أثر العلاقات الاجتماعية بين المشاركين في الحديث على موضوعه، وبيان مراتبهم وأجناسهم،

[1] محمد محمد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ط01، 2004، ص 22.

[2] خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص 132.

[3] ماري نوال غاري بريور، المصطلحات المفاهيم في اللسانيات، ترجمة: عبد القادر الشيباني، الجزائر، ط01، 2007، ص 88.

[4] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 11.

وأثر السياق غير اللّغوي في اختيار التنوعات اللّغوية البارزة في كلامهم"[1]، كما يعد "إبداع العلاقات الاجتماعية من الأهداف النفعيّة للاستعمال اللّغوي، فكثيرا ما تتبلور علاقات الناس من خلال إنجازهم لأفعالهم اللّغوية، إذ يتقاربون ويتباعدون، ولذلك يعمد الإنسان إلى الاعتذار"[2].

4.6. التداولية والنحو الوظيفي:

يعد النحو الوظيفي أهم رافد للدرس التداولي، إلى جانب الفلسفة والنظريات اللّسانية الحديثة، بل إن هناك من الدارسين من جعل الوظيفية في معناها تقابل التداولية، من مبدأ أن خصائص بنيات اللّغات الطبيعية تتحدد من ظروف استعمالها، وإذا عد تداول اللّغة مظهرا من مظاهرها إلى جانب المعجم والتراكيب فإنه يمكن القول: إن النحو الوظيفي وهو يحدّد أهدافه في تحقيق كفاية نفسية، كفاية تداولية وكفاية نمطية يقدم دعائم هامة للتفسير التداولي للخطاب[3].

فعلم النحو يرتبط مع الدرس التداولي في اهتمامه بالجملة وعناصرها، ولكن لكل منهما يدرسها وفق ما تتطلب نظريته "وعلى الرغم من اهتمام علم النحو العربي بتنظيم سياق التركيب الداخلي، إلا أن دوره لا يهمل في مجال التحليل التداولي، فالعلاقات القواعدية التي تسيطر على نص ما والتي تتحكم في عملية البناء اللّغوي، من خلال ترابط عناصره التركيبية، ليست إلا خطوة أولى في عملية التفسير، والفهم التداولي، المرتكز بالأساس على مجموعة من العناصر التي تقتضي بالمحلل اللّغوي أن يتجاوز حدود المادة

[1] خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص 132، 133.

[2] عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط 01، 2004، ص 25.

[3] ينظر: خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص 126، 127.

اللّغوية، إلى ما يحيط بها من ملابسات عامة وقرائن خارجية، ومن المعروف أيضا أن المعنى النحوي له أهمية كبيرة في عملية التحليل التداولي، فالبعد التداولي حاضر بمجرد ما ندخل لمفهوم القاعدة النحوية، التي تعد نقطة البداية للفهم التداولي هدفا متطورا لدلالة التركيب"[1].

5.6. التداولية وتحليل الخطاب:

تشترك النظرية التداولية مع تحليل الخطاب في الاهتمام أساسا بتحليل الحوار، ويقتسمان عددا من المفهومات الفلسفية واللّغوية، كالطريقة التي توزع بها المعلومات في جمل أو نصوص، والعناصر الاشارية deixis**، والمبادئ الحوارية** conversational maxims[2].

6.6. التداولية والبلاغة:

يعتبر علم البلاغة الطريق الذي ينتهجه المتكلم في الإبلاغ، والإقناع، والتأثير في المتلقي، وهذا وفق مقاصد المتكلم، والسياق الذي يتم فيه التخاطب، وقد عرفها **أبو الهلال العسكري** كما يلي: "البلاغة كلّ ما تبلّغ به المعنى قلب السامع، فتمكّنه في نفسه، كتمكّنه في نفسك مع صورة مقبولة، ومعرض حسن"[3].

وإذن، تقوم البلاغة على مبدأ التبليغ والتأثير في السامع أثناء عملية التواصل، والبلاغة والتداولية متداخلان فيما بينهما وهذا لاشتراكهما في الاهتمام بدراسة اللغة،

[1] أحمد فهد صالح شاهين، النظرية التداولية، عالم الكتب للنشر والتوزيع، الأردن، ط 01، 2015، ص25.

[2] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 11.

[3] أبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، الصناعتين، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم، دار احياء الكتب العربية، ط01، 1956، ص 10.

باعتبارها أداة تبليغ وتواصل بين المتكلمين، ويقول **ليتش** leitch في هذا الصدد: "إن البلاغة تداولية في صميمها، إذ أنها ممارسة الاتصال بين المتكلم، والسامع بحيث يحلان إشكالية علاقتهما، مستخدمين وسائل محددة للتأثير على بعضهما، ولذلك فإن البلاغة والتداولية البراجماتيكية تتفقان في اعتمادهما على اللغة، كأداة لممارسة الفعل على المتلقي، على أساس أن النص اللّغوي في جملته إنما هو نص في موقف، وأن كل رسالة لها قصدها وموقفها وظروف تلقيها"[1].

وإذا كانت التداولية قد عنيت بأطراف الموقف التواصلي عناية كبيرة، فإنّ البلاغيين العرب اهتموا بطرفي العملية الإبلاغية، "بل أن اهتمامهم بهذا المخاطب يكاد يغطي على أي اهتمام بجانب المتكلم، وربما كان الحاجز الديني أحد العوامل الرئيسية التي دفعت البلاغيين، والنقاد إلى هذا الاتجاه باعتبار أن البلاغة مراعاة مقتضى الحال، والحال عندهم هي حال المخاطب لا المتكلم لأنه ليس من المتصور عقلا ودينا أن يتناول هؤلاء المنظرون القرآن باعتبار مصدّره، ولذا اتّجهت مباحثهم إلى ناحية المتلقي، ومحاولة ربط الأسلوب بظروفه الاجتماعية، أو الثقافية، أو الدينية"[2].

فالهدف في أي عملية تخاطبية هو المخاطب التي تتعلق به العملية الإفهامية، لأن المرسل هدفه الأساسي هو إيصال رسالة إلى مخاطبه وإفهامه شيء معين، ولكي يصل إلى هدفه وهو الإفهام يجب عليه أن يأخذ بعين الاعتبار المرسل إليه الموجه إليه الخطاب، فهو يؤثر على المرسل أثناء إنتاج هذا الأخير للخطاب، وهذا ما نبه إليه القدماء حول تكييف

[1] صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص 89.

[2] محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، مكتبة لبنان ناشرون، القاهرة، مصر، ط 01، 1994، ص242.

المرسل كلامه سواء نص، أو خطاب لحال المرسل إليه النفسية، والاجتماعية، والثقافية...إلخ، وهذا ما ترتكز عليه أيضا التداولية وهو الاهتمام بالمتلقي.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن كل من البلاغة والتداولية انصب اهتمامهما حول ظروف الخطاب ومقاصد المتخاطبين وعلاقاتهم.

المبحث الثالث: محاور التداولية.

تقوم النظرية التداولية على مجموعة من المفاهيم من أهمها: الاستلزام الحواري، الملفوظية، الاشاريات، الحجاج، أفعال الكلام، وفيما يلي سنحاول تحديد مدلولات هذه المفاهيم، على أن نتناول نظرية أفعال الكلام بالدراسة والتحليل بشكل مفصل في الفصل الثاني.

1.الاستلزام الحواري: conversational implicature

يعد الاستلزام الحواري من أهم المحاور التي سعت إلى العمل من أجل الوصول إلى تحديد مقصدية المتكلم، وتأويل المعنى تأويلا صحيحا، وإيجاد اللّبس من الطرف الثاني في العملية التواصلية لمستمع أو متلق.

فتعتبر هذه النظرية من أهم جوانب الدرس التداولي الذي ترجع نشأته إلى المحاضرات التي ألقاها **جرايس** H.P.Grice، وهو من فلاسفة أكسفورد المتخصصين في

دراسة اللّغة الطبيعية، والتي ألقاها في جامعة هارفارد سنة 1967، فقدم فيها بإيجاز تصوره لهذا الجانب من الدرس، والأسس المنهجية التي يقوم عليها"[1].

ولقد نشأت فكرة الاستلزام implicature عند **جرايس** من نقطة مفادها: "أن الناس في حواراتهم قد يقولون ما يقصدون، وقد يقصدون أكثر مما يقولون، وقد يقصدون عكس ما يقولون، فجعل كل همه إيضاح الاختلاف بين ما يقال (what is said)، وما يقصد (what is meant)، فما يقال هو ما تعنيه الكلمات والعبارات بقيمها اللّفظية (face values) وما يقصد هو ما يريد المتكلم أن يبلغه السامع على نحو غير مباشر"[2]، فالمقصود من هذا أن كل من المتكلم، والمستمع يعرف معاني الكلمات والعبارات، فهما يتشاركان فيها لأنها ثابتة عند جميع الناس، أما ما يقصده المتكلم فهو متغير عند المتلقي فقد يصل إلى مراده في فهم قصد المتكلم، وقد لا يصل.

وقد نظر **غرايس** فرأى أن الاستلزام نوعان:

1.1.استلزام عرفي: conventional implicature

"وهو قائم على ما تعارف عليه أصحاب اللّغة، من استلزام بعض الألفاظ دلالات بعينها لا تنفك عنها، مهما اختلفت بها السياقات وتغيرت التراكيب"[3]، فالمتكلم وما يقصده من كلامه يؤدي إلى معنى واحد، لا يتغير حتى وإن تغيرت السياقات، والظروف المحيطة بالعملية التلفظية، مثال ذلك، كقولنا: (محمد غني لكنه بخيل) فكلمة لكن تستلزم أن يكون ما بعدها مخالفا لما يتوقع السامع.

[1] ينظر: أحمد محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 32.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 33.

[3] ينظر: أحمد محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 33.

2.1.استلزام حواري: conversational implicature

وهو "متغير يتغير دائما بتغير السياقات التي ترد فيه"[1].

فقد يفهم المستمع ما يقصده المتكلم وقد لا يفهمه، وربما هذا لعدم الإحاطة الشاملة بملابسات الخطاب، والأسس التي تنظم العلاقات الحوارية بين المتكلمين، ويتضح ذلك في المقال الذي نشره **غرايس** سنة 1975 م، ليؤسس بذلك لهذا الجانب من الدرس التداولي بعنوان (المنطق والحوار) قام فيه بتوصيف الظاهرة، وبيان الأسس المنهجية التي عليها، "ويسجل بذلك تطورا في مفهوم الدلالة غير الطبيعية، ويصوغ مقاربة لإنتاج الجمل وتأويلها غير تواضعية حصرا من خلال مفهومين مهمّين هما: الاستلزام الخطابي، ومبدأ التعاون"[2].

ويفترض **غرايس** "أن المتخاطبين المساهمين في محادثة مشتركة يحترمون مبدأ التعاون، فالمشاركون يتوقعون أن يساهم كل واحد منهم في المحادثة بكيفية عقلانية، ومتعاونة لتيسير تأويل أقواله"[3].

ومن خلال هذا المبدأ الذي وضعه **غرايس** يريد تقليص الفجوة الموجودة بين المتخاطبين؛ أي بين ما يقوله، ويريده المتكلم وما يفهمه المستمع، فشغله الشاغل بينهما في كيف يمكن للمتكلم قول شيء ما وهو يقصد شيئا آخر، وكذلك المستمع كيف له أن يسمع شيئا ويفهم شيئا آخر، وبسبب هذه الإشكالية وضع هذا المبدأ بين المتكلم

[1] ينظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[2] آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص 54.

[3] المرجع نفسه، ص 55.

والمستمع إذ يقول: "ليكن إسهامك في الحوار بالقدر الذي يتطلبه الحوار، وبما يتوافق مع الغرض المتعارف عليه، أو الاتجاه الذي يجري فيه ذلك الحوار"[1].

فالحوار الذي يدور بين المتكلم والمخاطب تحكمه قواعد وأسس يدركها كل منهما. ويشرح **غرايس** هذا المبدأ مقترحا أربع قواعد متفرعة منه، من المفترض أن يحترمها المتخاطبون وأن يستغلوها، وهي:

- **قاعدة الكمّ**: التي تفرض أن تتضمن مساهمة المتكلم حدّا من المعلومات يعادل ما هو ضروري في المقام، ولا يزيد عليه.

- **قاعدة النوع**: التي تفترض نزاهة القائل الذي ينبغي ألا يكذب، وأن يملك الحجج الكافية لإثبات ما يثبته.

- **قاعدة العلاقة (أو المناسبة)**: التي تفرض أن يكون حديثنا داخل الموضوع (ذا علاقة بأقوال القائل السابقة، وأقوال الآخرين).

- **قاعدة الكيف**: التي تعني أن نعبّر بوضوح، وبلا لبس قدر الإمكان، ونقدم المعلومات بترتيب مفهوم، (مثلا: الترتيب الزمني عندما نروي سلسلة من الأحداث)[2].

فهذه القواعد تلزم المشاركين القيام بها لكي يتم التخاطب، والتواصل بالطريقة المثلى، إضافة إلى هذا اشترط **غرايس** لتحقيق الاستلزام الحواري "أن يأخذ المتكلم بعين الاعتبار المعطيات الآتية:

[1] ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتجيات الخطاب، ص 121.

[2] آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم، ص 56.

– المعنى الحرفي للكلمات المستعملة، وتعريف العبارات الإحالية.

– مبدأ التعاون والقواعد المتفرغة عنه.

– السياقان اللّغوي وغير اللّغوي للخطاب.

– عناصر أخرى تتصل بالخلفية المعرفية.

– يجب على المساهمين في الحوار أن يكونا على علم بالمعطيات الآنفة الذكر، وأن يصدرا أثناء عملية التحاور عن افتراض هذه المعطيات"[1].

2. الملفوظية: **L'énonciation**

يعتبر هذا العنصر من أهم العناصر التي قام عليها الدرس التداولي، حيث أشار إليها **شارل بالي** في كتابه اللّسانيات العامة واللّسانيات الفرنسية.

تقوم فكرة الملفوظية أساسا على جهود **بنفينست** في شرح ثنائية **دي سوسير** (اللّغة والكلام)، التي عرفت احتجاجا من طرف اللّسانيات الحديثة عموما، حيث انساق اللّسانيون بداية من الستينيات إلى إعادة تأويل هذه الثنائية مؤكدين بأنّه في الملفوظية لا يؤخذ كلّ شيء من الفرد[2].

فالملفوظية نشأت من التداولية، ومن علاقة المتكلم باللغة، ومما ورد من تعريفاتها التمييز بين تعريف فعل الملفوظ l'énoncé، والملفوظية l' énonciation، فالملفوظ هو "الوحدات اللّسانية الحاملة لمعلومات ليس على مستوى مرجع الخطاب، بل على مستوى

[1] أدراوي العياشي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، الجزائر، ط01، 2011، ص 104.

[2] ينظر: خليفة بوجادي، مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص 102.

لافظه، أو هو الفعل المميّز للصوت المنتج"[1]، أمّا الملفوظية فهي "عملية إنتاج الملفوظ، ويكتسي تعريفها الطابع العملي، حيث تقابل التوظيف الفعلي للغة، وتشكلها مجموع العوامل، والأفعال التي تسهل إنتاج الملفوظ، بما في ذلك التواصل ذاته، وهو حالة خاصة من حالاتها، فمفهومها يقوم بالنظر في الاستخدام الفردي للغة"[2].

فالفرق واضح بين الملفوظ والملفوظية، فالأول يهتم بما تلفظ به المتكلم مع المحافظة على حضور لافظه من خلال وحدات لسانية معينة، أمّا مفهوم الملفوظية يقوم على إنتاج الملفوظ اللساني، إضافة إلى النظر في الاستخدام الفردي للغة.

3. الإشاريات: Deixis

يوجد في كل اللّغات كلمات وتعبيرات تعتمد اعتمادا تاما على السياق الذي تستخدم فيه، ولا يستطاع إنتاجها أو تفسيرها بمعزل عنه[3]. وتسمى بالإشاريات **deixis**، وتشمل: الضمائر، وأسماء الإشارة، وزمان الفعل، وظروف المكان (أنا، أنت، هو، هي، هناك، الآن، أمس، غدا). فهذه الإشاريات "من العلامات اللّغوية التي لا يتحدّد مرجعها إلاّ في سياق الخطاب التداولي، لأنها خالية من أي معنى في ذاتها، فبالرغم من ارتباطها بمرجع، إلا أنه مرجع غير ثابت"[4].

[1] ينظر: المرجع السابق، ص 103.

[2] ينظر: خليفة بوجادي، مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم ، ص 104.

[3] أحمد محمود نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 16.

[4] عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص 80.

ويتفق النحاة جميعا على أن الأسماء المبهمة يعنى بها أسماء الإشارة، وقد خص بعضهم المبهمات بأسماء الإشارة وحدها[1].

ولقد ميز الباحثون في هذه الإشاريات خمسة أنواع: شخصية، وزمانية، ومكانية، وخطابية، واجتماعية. سنعرض كل نوع من الإشاريات باختصار على النحو الآتي:

1.3.الإشاريات الشخصية: Personal deixis

هي ضمائر الحاضر، والمقصود بها الضمائر الشخصية الدالة على المتكلم، مثل: أنا ونحن، والضمائر الدالة على المخاطب مفردا، أو مثنى، أو جمعا مذكرا، أو مؤنثا، وضمائر الحاضر هي دائما عناصر إشارية، لأن مرجعها يعتمد اعتمادا تاما على السياق الذي تستخدم فيه[2].

2.3. الإشاريات الزمانية: Temporal deixis

هي كلمات تدل على زمان يحدده السياق، بالقياس إلى زمان التكلم فزمان التكلم هو مركز الإشارة **deictic center** الزمانية في الكلام، فإذا لم يعرف زمان التكلم أو مركز الإشارة الزمانية، التبس الأمر على السامع، أو القارئ، فقولك مثلا: نلتقي الساعة العاشرة، فزمان التكلم، وسياقه هما اللذان يحددان المقصود بالساعة العاشرة صباحا، أو مساءا من هذا اليوم، أو من يوم يليه[3].

[1] ينظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[2] ينظر: أحمد محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 18.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص 19.

3.3.الإشاريات المكانية: Spatial deixis

وهي عناصر إشارية إلى أماكن يعتمد استعمالها وتفسيرها على معرفة مكان المتكلم وقت التكلم، أو على مكان آخر معروف للمخاطب، أو السامع، ويكون لتحديد المكان أثره في اختيار العناصر التي تشير إليه قربا أو بعدا أو وجهة، وأكثر الإشاريات المكانية وضوحا هي: هذا وذاك، هنا وهناك، وسائر ظروف المكان، نحو: فوق، تحت، أمام وخلف، فكلها عناصر يشار بها إلى مكان لا يتحدد إلا بمعرفة موقع المتكلم واتجاهه[1].

4.3.الإشاريات الخطابية: Dixourse deixis

تعد من خواص الخطاب، وتتمثل في العبارات التي تذكر في النص مشيرة إلى موقف خاص بالمتكلم، فقد يتحير في ترجيح رأي على رأي، أو الوصول إلى مقطع اليقين في مناقشة أمر، فيقول: **ومهما يكن من أمر**، وقد يحتاج أن يستدرك على كلام سابق، أو يضرب عنه فيستخدم لكن أو بل، وقد يعن له أن يضيف إلى ما قال شيئا آخر، فيقول: فضلا عن ذلك[2].

5.3. الإشاريات الاجتماعية: Social deixis

وهي ألفاظ وتراكيب تشير إلى العلاقة الاجتماعية بين المتكلمين والمخاطبين، من حيث هي علاقة رسمية (formal) أو علاقة ألفة ومودة (intimacy)، فهناك ألفاظ نستخدمها في الخطاب الرّسمي (حضرتك، سعادتك، جنابك...)، وهناك ألفاظ أخرى نوظفها مع من هم أكبر منّا سنا ومقاما، وعبارات أخرى نوظفها على من نكّن لهم احتراما

[1] ينظر: أحمد محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 21، 22.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 24.

لمكانتهم الاجتماعية، ومن الظاهر أن الإشاريات الاجتماعية من المجالات المشتركة بين التداولية وعلم اللغة الاجتماعي[1].

فالإشاريات وبكل أنواعها خالية من أي معنى ولا يتضح معناها ومدلولها إلاّ في سياق تداولها داخل الخطاب.

4. الحجاج: **Argumentation**

هو مجال غني من مجالات التداولية، يشترك مع العديد من العلوم الأخرى، ويندرج ضمن الحقل التداولي، لكن انبثق من حقل المنطق والبلاغة الفلسفية[2].

والحجاج هو طريقة عرض الحجج وتقديمها، ويستهدف التأثير في السامع فيكون بذلك الخطاب ناجعا فعّالا، وهذا معيار أول لتحقيق السمة الحجاجية، غير أنه ليس معيارا كافيا، إذ يجب ألاّ تهمل طبيعة السامع (أو المستقبل) المستهدف. فنجاح الخطاب يكمن في مدى مناسبته للسامع، ومدى قدرة التقنيات الحجاجية المستخدمة على إقناعه، فضلا على استثمار الناحية النفسية في المستقبل من أجل تحقيق التأثير المطلوب فيه[3]، فنجاح الحجاج أو الخطاب يكمن في مدى مناسبته للسامع، وقدرته على إقناعه مع مراعاة كل جوانب السامع لتحقيق التأثير فيه.

لقد تبنى هذه النظرية ووضع أسسها اللّغوي الفرنسي **أزفالد ديكرو** O. Ducrot منذ سنة 1973م وهي نظرية لسانية تهتم بالوسائل اللّغوية، وبإمكانات اللّغات الطبيعية

[1] ينظر: المرجع السابق، ص 25 ، 26.

[2] ينظر: خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص 105.

[3] صابر الحباشة، التداولية والحجاج مداخل ونصوص، صفحات للدراسات والنشر، الاذقية، سوريا، ط01، 2008، ص 21.

التي يتوفر عليها المتكلم، وذلك قصد توجيه خطابه وجهة ما تمكنه من تحقيق بعض الأهداف الحجاجية، فهي تنطلق من الفكرة الشائعة التي مؤداها "أننا نتكلم عامة بقصد التأثير"[1]، فالحجاج يسعى من خلال عرضه للحجج على المتلقي، أو السامع إلى إثارة النفوس، وكسب العقول، فنحن نتكلم لنأثر في المتلقي.

ولقد انبثقت نظرية الحجاج في اللغة من داخل نظرية الأفعال اللغوية، التي وضع أسسها **أوستين** و**سورل**، وقد قام **ديكرو** بتطوير أفكار، وآراء أوستين بالخصوص[2]، فالحجاج إذن مؤسس على بنية الأقوال اللّغوية، وعلى تسلسلها واشتغالها داخل الخطاب، ويتضح هذا من خلال الأمثلة الآتية:

- أنا متعب، إذن أنا بحاجة إلى الراحة.
- الجو جميل، لنذهب إلى نزهة.
- الساعة تشير إلى الثامنة، لنسرع.
- عليك أن تجتهد لتنجح.

إذا تأملنا في هذه الجمل، فسنجد أنها تتكون من حجج ونتائج، والحجة يتم تقديما لتؤدي إلى نتيجة معينة. فالتعب مثلا في الجملة الأولى يستدعي الراحة، ويقنع النفس، أو الغير بضرورتها، فالتعب دليل وحجة على أن الشخص المعني بالأمر بحاجة إلى أن يرتاح ويستريح[3]، ومثله مثل الأمثلة الباقية ففي كل مثال توجد حجة تؤدي إلى نتيجة معينة.

[1] أبو بكر العزاوي، اللغة والحجاج، العمدة في الطبع، الدار البيضاء، المغرب، ط01، 2006، ص 14.
[2] المرجع نفسه، ص 15.
[3] المرجع نفسه، ص 17.

ويتضمن الحجاج صنفين وهما كالآتي:

1.4.الحجاج التوجيهي:

وهو إقامة الدليل على الدعوى بالبناء على فعل التوجيه الذي يختص به المستدّل، علما بأن التوجيه هو هنا فعل إيصال المستدلّ لحجّته إلى غيره، فقد ينشغل المستدلّ بأقواله من حيث إلقاؤه لها، ولا ينشغل بنقص المقدار بتلقي المخاطب لها، ورّد فعله عليها، فنجده يولي أقصى عنايته إلى قصوده، وأفعاله المصاحبة لأقواله الخاصّة[1].

2.4. الحجاج التقويمي:

قد يكون خطاب المرسل حجاجا على خطاب "متوقّع" من مرسل إليه "متخيّل"، يفترض المرسل وجوده تحسبا لأي اعتراضات قد يواجه بها خطابه، بالاستناد على معرفته به وبعناصر السياق، ومن ذلك حججه المفترضة، إذ يراعي المرسل في خطابه الحجاجي أمرين هما: الهدف الذي يريد تحقيقه، وهو الإقناع، والحجج التي يمكن أن يعارضه بها المرسل إليه، والتي يضعها في الحسبان في أثناء بناء خطابه، ويمحّصها عند استحضار حججه فيفنّدها ويعارضها بالحجج التي يتوقّعها من المرسل إليه، فلا يتمسّك بها إلاّ إذا أدرك أنها تؤول بخطابه إلى القبول والتسليم[2].

ومن خلال هذين الصنفين يتضح لنا أن الصنف الأول (الحجاج التوجيهي) يتمثل في اكتفاء المرسل بإنتاج خطابات معينة للمرسل إليه، دون التفكير فيما لدى المرسل إليه من حجج، وبراهين قد يواجهه بها، أما فيما يخص النوع الثاني (الحجاج التقويمي) وهو

[1] عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص 470.

[2] المرجع نفسه، ص 473

معرفة المرسل إليه عناصر السياق الذي يحتويه الخطاب المقدم من طرف المرسل المتوقع، لذلك فينتجه دون التفكير فيما لدى المرسل إليه من حجج وبراهين، قد يواجهه بها بما أنه متخيل لما سيقوله المرسل.

5. الأفعال الكلامية: **Speech acts**

إن الحديث عن نظرية الأفعال الكلامية هو الحديث عن صميم النظرية التداولية، باعتبار أن النشأة الأولى لها كانت مرتبطة ارتباطا كبيرا بنظرية الأفعال الكلامية[1]. حيث ظهر أثر نظرية الألعاب اللّغوية أو الاستعمال في أوّل الأمر في مدرسة "كمبردج" على يد مجموعة من الفلاسفة، كما ذكرنا سابقا، وكذلك مدرسة أكسفورد، وخاصة أعمال الفيلسوف **جون أوستين** J. Austin ، حيث كان أول من نبه عليها من الفلاسفة المعاصرين، ثم أعمال الفيلسوف **جون سورل** J. Searl، الذي مثل استمرارية دراسية منهجية منظمة، استطاع من خلالها تطوير أسس هذه النظرية، وهذا ما سنحاول تبيانه في الفصل الثاني بالشرح والتفصيل.

وكخلاصة لهذا الفصل نستنتج أن التداولية حقل معرفي واسع، يهتم بدراسة الاستعمال اللّغوي، وبنجاح العملية التواصلية، وكل ما يحيط بها: من متكلم وقصده من الكلام، ومتلق والسياق الذي ترد فيه المحادثة، ولها جذور سيميائية، حسب ما ورد من أعلامها **سندرس بيرس**، و**تشارلز موريس** أنها جزء من السيميائية، باعتبارهم إياها تعالج العلاقة بين العلامات ومستعمليها، وقد تطورت في القرن العشرين على يد مجموعة من الفلاسفة اللّغويين المنتميين إلى مجموعة مدارس فلسفية: كمدرسة كمبردج، ومن أعلامها:

[1] ينظر: علي محمود حجي الصراف، في البراجماتية، ص 10.

جورج مور، و**راسل**، و**فتجنشتاين**، ومدرسة أكسفورد ومن أعلامها: **جون أوستين**، و**ستراوس**، و**جون سورل**، و**بول غرايس**. وقد كان لكل واحد منهم دور في تطويرها، كما لها حقولا واسعة جعلتها تتقاطع مع العديد من النظريات.

إلى جانب هذا تميز الجهاز التداولي أيضا بسعة مجاله وثراء أطره، إذ اشتملت على عدة نظريات نذكر منها: الاستلزام الحواري، الملفوظية، الإشاريات، الحجاج، أفعال الكلام، وغيرها من المحاور التي أثارتها النظرية التداولية.

الفصل الثاني

نظرية الأفعال الكلامية في الدرس الغربي

المبحث الأول: مفهوم الفعل الكلامي والبوادر الأولى لنشأته

المبحث الثاني: إسهامات جون أوستين

المبحث الثالث: إسهامات سورل وغرايس

المبحث الأول: مفهوم الفعل الكلامي والبوادر الأولى لنشأته

تعد نظرية الأفعال الكلامية من أركان اللّسانيات التداولية، لما تحويه من أفكار ورؤى لسانية مهمة، وإلى آليات تشترك فيها مع بقية جوانب اللّسانيات التداولية (القصد، الحجاج، ... إلى آخره). ولذلك لقيت اهتماما كبيرا في الدراسات اللّسانيات الحديثة. وهكذا وجدنا من الباحثين من يقول: "الأفعال الكلامية مجال من مجالات البحث اللّساني التداولي إن لم تكن أهم هذه المجالات على الإطلاق"[1]، ولذا فالتداولية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأفعال الكلامية، بل هي نقطة الانطلاق للبحوث التداولية.

لقد كانت التداولية في نشأتها الأولى مرادفة للأفعال الكلامية فترى **فرانسواز أرمينكو** أن "أفعال الكلام، تعدّ دراسة نسقية للعلاقة بين العلامات ومؤوليها، ويتعلق الأمر بمعرفة ما يقوم به مستعملو التأويل وأي فعل ينجزون باستعمالهم لبعض العلامات"[2].

يقصد بالفعل الكلامي أن التكلم بلغة معينة يعني تحقيق فعل كلامي، أو أكثر بمجرد التلفظ بألفاظ تلك اللغة، بمعنى "أن كل ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلالي إنجازي تأثيري، وفضلا عن ذلك يعد نشاطا ماديا نحويا يتوسل بأفعال قولية (Actes locutoires) إلى تحقيق أغراض إنجازية (illocutoires Actes)، كالطلب والأمر، والوعد والوعيد... إلخ، وغايات تأثيرية (Actes perlocutoires) تخصّ ردود فعل المتلقي (كالرفض والقبول)"[3]. ومن ثمّ فهو يسعى إلى أن يكون فعلا إنجازيا ذا غايات تأثيرية في المتلقي عن طريق ملاحظة ردود أفعاله.

---

[1] علي محمود حجي الصراف، في البراجماتية ، ص22.

[2] فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص 60.

[3] مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب، ص 54، 55.

كما تطرق **هايمز** Dell Hymes لمفهوم الفعل الكلامي، وركز أكثر على الحدث الكلامي speech event، باعتباره الوحدة الأساسية، ويقصد به: "أي رقعة من التواصل اللّغوي، سواء كانت هذه الرقعة كلمة أو عبارة أو جملة أو فقرة أو نص برمّته يعد حدثا تواصليا، ثم يقسم هذا الحدث الكلامي إلى وحدات أصغر هي الأفعال الكلامية speech acts، فيقول إن الحدث الكلامي قد يتكون من فعل كلامي واحد أو أكثر من فعل"[1]، **فهايمز** اعتبر الحدث الكلامي هو الأساس في اكتشاف أفعال كلامية باعتبارها إياها وحدات صغرى على حد قوله.

ومن خلال هذا التعريف، "تناول **هايمز** هذا الحدث من عدة زوايا هي في الواقع العوامل المكونة له مثل:

1- المتحدث أو المرسل.

2- المخاطب أو المتلقي.

3- شكل الرسالة (سواء كانت كلامية أو غير كلامية أو كلاهما معا).

4- القناة أو واسطة التواصل: هي إشارات منطوقة أو مكتوبة، مرسلة عبر الموجات الصوتية، أو من خلال العلامات المكتوبة أو الإيماءات...إلخ.

5- الشفرة: وتضم الأساليب المختلفة واللهجات المختلفة واللغات المختلفة...إلخ.

6- موضوع الحدث.

[1] علي عزت، الاتجاهات الحديثة في علم الأساليب وتحليل الخطاب، دار نوبار للطباعة، القاهرة، ط 01، 1996، ص49.

7- الموقف الذي يقع فيه الحدث"[1].

وتتمثل هذه العناصر التي قدمها **هايمز** المكونات الأساسية لنجاح العملية التواصلية، أي إذا أدى المتكلم الكلام بالاعتماد على العناصر السالفة الذكر، فإنه ينجح في تأدية الفعل الكلامي.

ومن خلال ما قدمناه سابقا نلاحظ: "أن من خلال تحليل الأفعال الكلامية أو التعبيرات نشأت أصلا وتطورت على يد فلاسفة من أمثال **أوستين** Austin و**سيرل** Searle، لا على يد اللّغويين أنفسهم، إذ يقول هذان الفيلسوفان بأنه لكي يعبر المتحدث عن نفسه، يقوم بتأدية ثلاثة أعمال ذات قوى مختلفة في وقت واحد، أولها: **القوة التعبيرية** locutionary force، وهي التعبير الظاهري المتضمن في جملة الأصوات المتتابعة، هذه الأصوات ذات معنى محدد في موقف معين، أما **القوة الثانية**: فهي قصد أو هدف أو نية المتحدث من إطلاقه هذا التعبير، وهو ما يعرف باسم **القوة اللاتعبيرية** illocutionary force أي محاولة المتحدث إنجاز غرض تواصلي معين، أما **القوة الثالثة**: فهي أثر أو نتيجة التعبير بالنسبة للمتلقي أو المستمع وهي ما تعرف باسم: **القوة التعبيرية الفوقية** perlocutionary force ، هذه النتيجة أو الأثر رهن الظروف الخاصة بالتعبير"[2]. وهذه التقسيمات التي تحدث عنها **هايمز** هي بمثابة تقسيمات أساسية للفعل الكلامي باعتبار هذا العنصر النواة المركزية في العديد من الدراسات التداولية، وقبل التطرق إلى أعمال فلاسفة اللّغة علينا أن نشير إلى مفهوم الأفعال الكلامية لتوضيح ما هو مبهم وغير مفهوم.

[1] المرجع السابق، ص50.

[2] علي عزت، الاتجاهات الحديثة في علم الأساليب وتحليل الخطاب، ص51.

هذا وقد عرّف **جون أوستين J. Austin** الفعل الكلامي في كتابه (أفعال الكلام العامة) في قوله: "أن الفعل الكلامي هو النطق ببعض الألفاظ أو الكلمات، أي إحداث أصوات على أنحاء مخصوصة متصلة على نحو ما بمعجم معين، ومرتبطة به ومتمشية معه وخاضعة لنظامه"[1]. فالفعل الكلامي هو عبارة عن النطق بأصوات معينة بهدف إنجازي، أي إنجاز حدث معين، ويقول **فان دايك** في هذا الصدد: "أن الاستعمال اللّغوي ليس إبراز منطوق لغوي ما فقط، بل إنجاز حدث اجتماعي معين أيضا في الوقت نفسه"[2]، فحين ينطق أي شخص جملة معينة، فإنه ينطق حدث اجتماعي، أو مجموعة من الأحداث ننجزها من خلال النطق بهذه الجملة، أو بأخرى أو أي نص معين.

وترى **فرانسواز أرمينكو** "أن النظرية الكلاسيكية لأفعال اللّغة من الاعتقاد التالي: إن الوحدة الدنيا للتواصل الإنساني ليست هي الجملة، ولا أي تعبير آخر، بل هي استكمال (إنجاز) بعض أنماط الأفعال"[3]، فاللّغة مرتبطة بالفعل، لأن أي إنسان عند نطقه بكلام معين، تكون له نية إيصال قصده إلى المتلقي، فتواصله مع غيره يتم عن طريق إنجاز أفعال لغوية، فهو بمجرد النطق بلفظ فإنه قد أدى فعلا معينا.

ويعتبر أوستين أول من قال: "أن اللّغة نشاط وعمل ينجز، أي أن المتكلم لا يخبر ويبلغ فحسب بل إنه يفعل، أي يعمل ويقوم بنشاط مدعم بنية وقصد يريد المتكلم تحقيقه من جراء تلفظه يقول من الأقوال، فاللغة ليست بنية ودلالة فقط، بل هي أيضا فعل كلامي ينجزه المتكلم ليؤدي به أغراضا، فهو عمل يطمح من خلاله أن يحدث"[4]، فالكلام

[1] جون لانكشو أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، ترجمة: عبد القادر قينيني، أفريقيا الشرق، دار البيضاء، المغرب، ط 02، 2008، ص 124.

[2] تون أ- فان دايك، علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، ترجمة: سعيد حسن بحيري، دار الثقافة للكتاب، مصر، ط2001،01، ص118.

[3] فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص 60.

[4] خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط 02، 2006، ص 161.

بهذا الاعتبار مثلما تقول **كترين كربرارت أوريكوني** "هو عملية تبادل للأخبار دون شك ولكنه أيضا فعل مضبوط بقواعد دقيقة يزعم تغيير حال المخاطب، وتحويل نظام معتقداته أو مواقفه السلوكية، وبالمقابل فهم الكلام وإدراكه يعني تشخيص مضمونه الإخباري، وتحديد غرضه التداولي، أي قيمته وقوته الانجازية"[1]. فعندما يقول القاضي في المحكمة (أرفع الجلسة الآن) فهنا لا يخبرنا فقط بل هو بالفعل يرفع الجلسة.

ونستنتج من جملة هذه المفاهيم، أنه رغم تعدد الآراء فإنها تصب في مصب واحد، هو أن الفعل الكلامي فعل إنجازي ذو طابع اجتماعي، يتحقق في الواقع بمجرد التلفظ به، بهدف تحقيق التواصل مع غيره، وهذا عن طريق إنجاز مواقف اجتماعية ومؤسساتية أو فردية بالكلمات، ومن ثم التأثير في المتلقي عن طريق تقرير حكم من الأحكام أو تقديم وعد أو السؤال عن أمر أو إبرام عقد من العقود، أو... إلى آخره.

وقد لاحظ **أوستين** أن الفعل الكلامي الكامل يتميز بخصائص معينة ، ذكرها **مسعود صحراوي** كما يلي: "يلاحظ **أوستين** أنه يوجد ثلاثة خصائص للفعل الكلامي الكامل، أنه فعل دال، وأنه فعل إنجازي (أي ينجز الأشياء والأفعال الاجتماعية بالكلمات)، وأنه فعل تأثيري (أي يترك آثارا معينة في الواقع، خصوصا إذا كان فعلا ناجحا)، ويقوم كل فعل كلامي على مفهوم القصدية"[2]، فالفعل الكلامي عند **أوستين** مرتبط بمفهوم القصدية، أي قصد المتكلم من كلامه أثناء تأديته لفعل ما قصد التأثير في المتلقي، وبهذا يكون قد حقق انجازا، فيكتمل الفعل الكلامي.

[1] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[2] مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب، ص 59.

كما ذكر **محمود علي صراف** خصائص الفعل الكلامي وأجمعها في كتابه المعنون (في البراجماتية – الأفعال الانجازية في العربية المعاصرة) ولخصها في ما يأتي:

- فعل لغوي أو لفظي أو قولي.

- فعل إنساني: لأنه فعل لغوي ينبغي أن يكون إنسانيا، أي صادرا عن الإنسان.

- فعل قصدي.

- فعل له معنى، وهذا المعنى لابد أن يكون قابلا للفهم.

- فعل متوجه به إلى مخاطب أو متلقّ.

- فعل مقيّد: وجاءه التقييد من كونه يمثل سلوكا تحكمه القواعد.

- فعل خاضع للمواضعة والتعاقد: إذ يتوقف تحقيقه على مراعاة نظام التعاقد الاجتماعي بين الناس.

- فعل له طبيعة اجتماعية.

- فعل له طبيعة سياقية: لأن إدراك المقاصد يتوقف على مدى انسجام المتكلم مع السياق بشكل عام[1].

هذه أهم خصائص الفعل الكلامي، فإذا توفرت فيه أصبح الفعل المنجز من طرف المتكلم فعلا إنجازيا، أو كلاميا ناجحا باعتبار تلك الخصائص أمرا مهما، ومطلوبا لنجاح الفعل المراد إنجازه، وبالتالي يستطيع من خلاله أن يؤثر في المتلقي، ومن هنا فالأفعال

[1] علي محمود حجي الصراف، في البراجماتية، ص 25، 26.

الكلامية أفعال إرادية، يقصد المتكلم إنجازها ويريد أن يدرك المتلقي هذا القصد، وبهذا يكون المتكلم قد حقق إنجازا، ومثال ذلك هذا السؤال:

أتود أن تكتب الدرس ؟

إذ يبدو، لأول وهلة، أن هذا السؤال مطروح لمعرفة رغبة الطالب في كتابة الدرس، أو استشارته، وذلك حسب ما يقتضيه المعنى المعجمي للمحمول (تودّ). وبالرغم من بداهة ذلك، إلا أنّه قد يستعمل هذا السؤال للدلالة على مقاصد كثيرة منها: دعوة الطالب إلى كتابة الدرس، أو أمره بطريقة مؤدّبة، كما قد يخرج كذلك إلى الدعابة والمزاح بل وعلى السخرية في بعض السياقات. فكل هذه المقاصد كانت مبنية في أساسها على الخطاب اللّغوي أولا، ثم على معرفة عناصر السياق الذي أنجز فيه الأستاذ هذا الخطاب التي سيوظفها التلميذ، كذلك في فهم المقاصد التي يريد أستاذه أن يبلغه إيّاها، وكذلك فهم التأثير الذي يريد أن يحققه[1].

تعد نظرية الأفعال الكلامية كما ذكرنا آنفا مجالا من مجالات البحث اللساني التداولي، فبدايتها تتماشى مع بدايات البحث التداولي، بحيث أنهما يبحثان في الجانب الاستعمالي للغة، وفي هذا الصدد يجدر بنا ذكر ما قدمه **لودفينغ فتجنشتاين** لهذه النظرية حيث "يعد **فتجنشتاين** من الفلاسفة الأوائل الذين نظروا في الجانب الاستعمالي للغة"[2]، فأعطى مفاهيم حول النظرية كاهتمامه باللّغة وسعيه مع مدرسة **كمبردج** بإيجاد لغة مثالية خالية من كل العيوب، ثم انتقل إلى وظيفة اللّغة ، فيقول: "أن وظيفة اللّغة لا تقتصر على تقرير الوقائع، أو وصفها لكن للغة وظائف عديدة كالأمر، والاستفهام، والتمني، والشكر

[1] عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص79

[2] خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص 51.

والتهنئة، والقسم، والتحذير،... الخ. وليست اللّغة عنده حسابا منطقيا دقيقا، لكل كلمة فيها معنى محدد، ولكل جملة معنى ثابت، بحيث لا تنتقل من جملة إلا إلى ما يلزم عنها من جمل مراعيا قواعد الاستدلال المنطقي، بل الكلمة الواحدة بتعدد استخدامنا لها في الحياة اليومية، وتتعدد معاني الجمل بحسب السياقات التي ترد فيها"[1]. ولذا تمثل اللّغة محورا أساسيا في فلسفة **فنجنشتاين**، إذ قدم لنا وظائف تميزها متمثلة في الأمر، والاستفهام، ...إلخ.

ومن ذلك المنطلق قدم لنا **فنجنشتاين** مفهوما جديدا أطلق عليه اسم "ألعاب اللّغة"، حيث ذهب في دراساته اللّغوية إلى القول "بأن اللّغة مجرد (لعبة) Game، كسائر أنواع اللّعب التي يلعبها الناس في أوقات فراغهم، فهي تتشابه من حيث الصفات والسمات الأسرية مع مختلف أنواع اللّعب ككرة القدم والشطرنج، وغيرها كما يتشابه أعضاء الأسرة الواحدة (Family resemblances) في بعض الصفات والسمات، فضلا عن بعض التشابه في العديد من الوظائف التي يؤديها كل فرد في الأسرة، لأن اللّغة ليس لها وظيفة واحدة محددة، مثل تقرير الواقع، ولكنها بالإضافة إلى وظيفة تقرير الواقع، فإنها تنطوي على صورة حياة، أو شكل من أشكال الحياة Form of life"[2]. لقد شبه **فنجنشتاين** اللّغة بمختلف الألعاب التي ينتجها الإنسان، وأنهما يتشابهان في الصفات والسمات، وبهذا فالكلمة الواحدة تتعدد معانيها بتعدد وقوعها، واستخدامها في حياتنا ، كما أكد على ارتباط مفهوم شكل الحياة بمفهوم اللّعبة اللّغوية وهذا "باعتباره محكوما بقوانين الاستعمال، وقواعد التصرّف مثل تلك التي تنظم الحياة الاجتماعية، وفي هذا المقام على لفظة (لعبة

[1] أحمد محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 41، 42.

[2] إبراهيم مصطفى إبراهيم، فلسفة اللغة، ص 170.

لغوية) أن تبرز إن تكلم لغة ما يعدّ عملا أو شكل حياة"[1]. كما وضح **فتجنشتاين** مقصوده من شكل الحياة وربطه باللّعبة اللّغوية بقوله: "إن شكل الحياة الذي ترتبط به ألعابنا اللّغوية هو المجتمع البشري، فتختلف الألعاب اللّغوية بحسب اختلاف الثقافات، والمحيط الطبيعي والزمان، والعلاقات الاجتماعية وقواعد التصرّف عامّة"[2]، وهنا ربط **فتجنشتاين** المجتمع بمفهوم الألعاب اللّغوية، فثقافة المتكلم وعاداته وثقافته والزمان والمكان المتواجد فيه يختلف من متكلم إلى آخر، وهذا يؤدي إلى اختلاف الألعاب اللّغوية.

وبعد مرحلة متطورة من الدراسة، توصل **فنجنشتاين** إلى "الربط articuler بين عدة أبعاد للغة: الفعل (L'action) لأن اللّعب يشكل نوعا من السلوك، والقاعدة (La Règle)، لأن اللّعب يفترض احترام بعض القواعد، والبعد الاجتماعي، لأن هذه القواعد تؤخذ على أنها مشتركة، وأكثر من ذلك من خلال الإقرار بأن ألعاب اللّغة تحيل قطعيا إلى أشكال من الحياة، فإنه أدرج الكفاءة (compétence) اللّغوية في قلب الكفاءة التواصلية الأكثر عمومية، والتي هي في شكل أساسي محدد ثقافيا"[3]، فأفعال المتكلم تتمثل في السلوكات التي تتبادر منه وفق قواعد اجتماعية.

ونلخص مما سبق فيما يخص نظرية ألعاب اللّغة، التي قدمها **فتجنشتاين**: أنّ الكلمة تنتج عدة معان، ويتمثل هذا الإنتاج وفقا لاستخدامنا المتغير لها في الحياة اليومية، كما يربط **فتجنشتاين** الأفعال التي نتلفظها ربطا وثيقا بأشكال الحياة والممارسات التي نقوم

[1] لودفيك فتغنشتاين، تحقيقات فلسفية، ترجمة: عبد الرزّاق بنّور، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط01، 2007، ص 89.

[2] المرجع نفسه، ص 90.

[3] أريك غريلو، فلسفة اللغة، ترجمة: عفيف عثمان، دار ومكتبة البصائر، بيروت، لبنان، ط01، 2012، ص 88.

بها في حياتنا اليومية، ومن خلال هذا كله فتحت أعمال **فتغنشتاين** المنجزة خلال هذه الفترة الباب على مصراعيه أمام فلاسفة اللّغة، واللّسانيين أمثال **جون أوستين** و**سيرل**.

المبحث الثاني: إسهامات جون أوستين.

لقد تميزت أعمال **فتجنشتاين** بالعمق والشمولية، حيث فتحت مجالات واسعة أمام فلاسفة اللّغة أمثال **جون أوستين**، ولذا كان لهذا الأخير دور فعال في نشأة هذه النظرية، ووضع قواعد لها وتعميق الفهم فيها، وبهذا فهو يعدّ المؤسس الأول لها، وواضع المصطلح الذي تعرف به الآن في الفلسفة واللسانيات المعاصرة، وكان ذلك في المحاضرات التي ألقاها في جامعة **أكسفورد** في العقد الثالث من القرن العشرين، ثم في المحاضرات الاثنتي عشر التي ألقاها في جامعة **هارفارد** سنة 1955 ونشرت بعد موته في كتاب بعنوان " How to do things with words"[1].

في بادئ الأمر سعى **أوستين** إلى تغيير نظرة الفلاسفة حول اللّغة. حيث "تصدى لفلاسفة الوضعية المنطقية Logical positivism بالرّد عليهم، إذ كانوا يرون اللّغة أداة رمزية تشير إلى الوقائع الموجودة في العالم الخارجي، ولا عمل للغة يعتد به عندهم إلا وصف هذه الوقائع بعبارات إخبارية، ثم يكون الحكم بعد ذلك على العبارة بالصدق أو الكذب، إذا طابقت الواقع أو لم تطابقه، أما العبارات غير إخبارية فهي عندهم زائفة ولا معنى لها، وهم لا يعتدّون بها لأنهم لا يجدون من وقائع العالم ما تطابقه أو يطابقها"[2]، فقد حصر

[1] أحمد محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 60.

[2] أنظر: المرجع نفسه، ص 61.

فلاسفة الوضعية المنطقية مهمة اللّغة في إنتاج العبارات الخبرية، التي تقبل الحكم عليها بالصدق إذا طابقت العالم الخارجي، وبالكذب إذا لم تطابقه.

كما أهملت الجمل غير الخبرية وأخرجتها من دراستها، بحجة أنها لا تحمل معنى، وهنا يكمن دور **أوستين** وهو التصدي لهذه المغالطة الوصفية، ذلك أن هناك "جملا لا تصف ولا تخبر ولا تثبت أمرا على الإطلاق، ومن ثم فهي لا تدل على تصديق ولا تكذيب، وعلى ذلك فالنطق بالجملة هو إنجاز لفعل أو إنشاء لجزء منه"[1]، وانطلاقا من هذا مرت نظرية **جون أوستين** بعدة مراحل، سنتطرق إليها فيما يأتي:

1.مرحلة التمييز بين الملفوظات الوصفية والملفوظات الإنجازية:

ميز **أوستين** بين هذين النوعين من الأفعال، انطلاقا من نظرة الفلاسفة للعبارات غير الوصفية، وهذا ما دفعه للتمييز بين نوعين من الملفوظات:

1.1.الأقوال الوصفية (إخبارية) constative:

وهي أفعال تصف وقائع العالم الخارجي، وتكون صادقة أو كاذبة[2]، فكل الأقوال التي تقوم بوصف حالة معينة لشيء، أو لشخص ما، وتكون صادقة أو كاذبة فتسمى أقوالا وصفية، إلا أننا نجد **أوستين** يفضل تسميتها بالخبرية، ويتجلى ذلك في قوله "إن مصطلح الوصف هذا ليس هو بأفضل تسمية، إذ لهذا اللّفظ ذاته معنى مخصوص، ثم إن

[1] جون لانكشو أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، ص16.

[2] أحمد محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 43.

جميع القضايا الصادقة منها والكاذبة ليست كلها دالة على الوصف، ولهذا السبب عدلت عن لفظ الوصف واخترت بدله استعمال لفظ خبرية constative"[1].

2.1. الأقوال الإنجازية (الإنشائية) performative:

وهي أقوال تنجز بها في ظروف ملائمة أفعال أو تؤدى، ولا توصف بصدق ولا كذب، بل تكون موفقة happy أو غير موفقة unhappy[2]، وبهذا اختلف **أوستين** في تمييزه لهذا النوع من الأقوال بعدم ربطها بالصدق والكذب، على عكس النوع الأول، فحين ينطق شخص ما جملة معينة فهو ينجز وينشأ فعلا معينا ويمكن الحكم عليه لبداهته، إذ يقول **أوستين**: "إن النطق بالجملة هو إنجازها وإنشاؤها، والعبارات المتلفظ بها لا تدل على شيء من التصديق ولا على التكذيب، بل يجب الحكم عليه لبداهته ووضوحه ولا فائدة من إيراد الحجة عليه"[3]، فعند النطق بأي جملة أو عبارة فإننا ننجز بذلك فعلا، وهذا النوع ليس له علاقة بالتصديق والتكذيب، فمثلا عند قول شخص أثناء عقد قرانه مع فتاة، يقول: نعم أقبل الزواج بها، فهو يدل على أنه رضي بالزواج منها، فهذه الجملة أطلق عليها **أوستين**: "جملة إنجازية أو عبارة إنشائية، أو اختصارا الإنشاء ويستخدم (الإنشاء) performative على وجوه متنوعة، وتراكيب متقاربة كالحال في حد الطلب الأمري، ولقد اشتق لفظ الإنشاء من فعل أنشأ perfom، وهو فعل يستخدم في اللّغة الإنجليزية عادة مع الاسم (الحدث) action، ويدل على أن إحداث التلفظ هو إنجاز لفعل، وإنشاء

[1] جون أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، ص 14.

[2] أحمد محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 44.

[3] جون أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، ص 17.

لحدث"[1]، وهنا نلاحظ أن **هايمز** و **أوستين** استخدما نفس المصطلح وهو (الحدث)، فالتلفظ بأي فعل هو إنشاء لحدث معين.

وإلى جانب هذا ربط نجاحها بمجموعة من الشروط، فإذا لم تتحقق لا تكون موفقة، وقسم هذه الشروط إلى تكوينية وقياسية.

فأما الشروط التكوينية فهي:

- وجود إجراء عرفي conventional procedure مقبول وله أثر عرفي معين.
- أن يتضمن الإجراء نطق كلمات محددة، ينطق بها أناس معينون في ظروف معينة.
- أن يكون الناس مؤهلين لتنفيذ هذا الإجراء.
- أن يكون التنفيذ صحيحا.
- أن يكون التنفيذ كاملا[2].

وأما الشروط القياسية فهي:

- أن يكون المشارك في الإجراء صادقا في أفكاره.
- أن يكون المشارك في الإجراء صادقا في مشاعره.
- أن يكون المشارك صادقا في نواياه.
- أن يلتزم بما يلزم نفسه به[3].

[1] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[2] ينظر: أحمد محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 44.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص 45.

وقد اعتبر **أوستين** الشروط الأولى مهمة مقارنة بالشروط الثانية، ذلك أن الأولى إذا تحققت كانت فعلا إنجازيا ناجحا وموفقا، وإذا لم تتحقق كان ذلك إخفاقا للفعل وفشلا، أما الثانية فهي ليست ضرورية لأداء الفعل، ولكن إذا توفرت أصبح الفعل الإنجازي كاملا غير معيب، وإلى جانب هذا ميز أوستين بين نوعين من الأفعال الإنجازية (الإنشائية): إنجازي صريح (performatif explicite)، وإنجازي أولي (primaire performatif)[1]؛ وذكر **أوستين** لهما مثالين:

- أعدك أن أكون هناك.
- سأكون هناك.

فالمثال الأول صريح الدلالة على الوعد، ولا يحتمل غيره، في حين أن المثال الثاني قد يكون وعدا وقد لا يكون[2]، ومن خلال هذا التصنيف للأقوال الإنجازية، قاد **أوستين** إلى الانتقال إلى مرحلة جديدة في تقسيم الفعل الكلامي.

2.المرحلة الثانية: تقسيم الأفعال الكلامية:

في هذه المرحلة انطلق **أوستين** من تحليل الفعل الكلامي في بدايته، أي أنه نطقي يتلفظ به عن طريق أصوات، ينطقها المتكلم فتؤدي أفعالا إنجازية، بهدف الوصول إلى بعض الغايات، والأغراض التي يريدها، وبذلك يخلف تأثيرا من خلال قوله، ويمكن توضيح هذا التصنيف من خلال ما سنذكره فيما يلي:

[1] خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط2001،01، ص495.

[2] ينظر: أحمد محمود نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 66.

1.2. فعل القول (فعل الكلام) Locutionary act:

ويطلق" هذا النوع على الألفاظ التي تكون في جمل مفيدة ولكن ذات بناء نحوي سليم وذات دلالة"[1]، وهو أيضا "إطلاق الألفاظ على صورة جملة مفيدة، ذات بناء نحوي سليم، مع تحديد ما لها من معنى Sens، ومشار إليه Référence، وهذا الفعل يقع دائما مع كل قول، لكنه وإن أعطى معنى ذلك القول فإنه لا يزال غير كاف لإدراكنا أبعاد هذا القول، فمثلا قولنا: "إنها ستمطر" يمكن أن نفهم معناه كاملا ومع ذلك لا ندري أهو خبر "بأنها ستمطر"، أو هو تحذير من "عواقب الخروج في رحلة"، أو أمر "بحمل المظلة"، أو غير ذلك"[2]، وفعل القول يشتمل على أفعال لغوية فرعية كما اصطلح عليها أوستين، وهي:

- **الفعل الصوتي**: وهو التلفظ بسلسلة من الأصوات المنتمية إلى لغة معينة.
- **الفعل التركيبي**: يؤلف مفردات طبقا لقواعد لغة معينة.
- **الفعل الدلالي**: هو توظيف هذه الأفعال حسب معان وإحالات محددة[3].

فهذه الأفعال الفرعية الثلاثة مرتبطة ببعض، ومتداخلة فيما بينها، فمثلا عندما ينتج المتكلم أصواتا بلغة معينة، ومركبة وفق نظام نحوي معين، وتكون ذات معنى ومرجع يقصد المتكلم إنجازها، فإذا تحققت هذه المراحل تحقق فعل القول، وأشار **فان دايك** في هذا الصدد في قوله: "ونحن نفهم من فعل الكلام الأصلي locutionary act، فعلا معقدا يقوم هو ذاته على مراتب متعددة من إنجاز الفعل، وأعني مستوى النطق (الفونيطيقي)،

[1] Voir ; Austin John Langshaw, Quand dire c'est fair- traduction française de : gilles lane –postface de : françois récanati- editions du seuil- 1970, p 109.

[2] طالب سيد هاشم الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، د ط، 1994،ص08.

[3] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 56.

والمستوى الفونولوجي (وظيفة الصوت)، والصرفي، ومستوى التركيب النحوي"[1]، فالأفعال الفرعية الثلاثة متداخلة فيما بينها، وعند التلفظ بفعل القول يؤدينا ذلك إلى النوع الثاني مباشرة، وهو ما اصطلح عليه **أوستين** بالفعل الإنجازي.

2. 2. الفعل المتضمن في القول (الفعل الإنجازي) Illocutionary act:

وهو الفعل الإنجازي الحقيقي إذ أنه عمل ينجز بقول ما، وهذا الصنف من الأفعال الكلامية هو المقصود من النظرية برمتها، ومن أمثلة ذلك: السؤال، إجابة السؤال، إصدار تأكيد أو تحذير، وعد، أمر، شهادة في محكمة...[2]، وقد ربط **أوستين** نظريته بهذا النوع من الأفعال، والفرق الذي نلاحظه بين الفعل الأول (فعل القول)، والفعل الثاني (الفعل المتضمن في القول) هو أن الأول هو عبارة عن نطق، أو قول شيء ما، إلى جانب اشتماله على قواعد النحو، وتحديد المعنى والمرجع المشار إليه، أما الثاني فيتمثل في القيام بفعل ضمن قول أمر ما. إلى جانب ذلك اشتماله على أمر زائد وهو "القوة (Force) التي للقول، فيقال لجملة "إنها ستمطر" في موضع ما أنّ لها قوة الخبر، وفي موضع آخر أن له قوة التحذير، وفي غيره أن لها قوة الأمر، ...إلخ"[3]، فإدراج **أوستين** مصطلح القوة في هذا النوع من الأفعال يكسبها وظائف متنوعة بحسب مقاصد المتكلم، والسياقات التي يرد فيها.

كما أقر **أوستين** Austin أننا بمجرد إنجازنا لفعل كلامي (أي فعل القول) سنكون في نفس الوقت منجزين لبعض ما تناوله كلامنا، وما لم يتناوله. ويتبين ذلك من أننا:

– قد نكون سائلين، أو مجيبين عن سؤالنا.

[1] فان دايك، النص والسياق، ترجمة: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، المغرب، د ط، 2000، ص263.

[2] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 56.

[3] طالب سيد هاشم الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية، ص 08.

- قد نتناول في خبرنا، أو تحذيرنا، أو طمأنتنا للآخر غير ما طلب منا.

- قد نصدر حكما تشريعيا، أو نعلن عن إرادتنا.

- قد ننطق بجملة يفهم منها أكثر ما أردنا.

- قد نكون واضعين لتسمية ما، أو مستأنفين، أو منتقدين.

- يحدث أن نصف، أو أن نعرف، أو أن نماثل...[1].

وإلى جانب هذين النوعين من الأفعال هناك فعل آخر مرتبط بهما ويتمثل في الأثر الذي يحدثه المتكلم بعد إصدار فعل القول وإنجازه له في المتلقي.

2. 3. الفعل الناتج عن القول (الفعل التأثيري) Perlocutionary act:

ويقصد به الأثر الذي يحدثه الفعل الإنجازي في السامع، أو المخاطب سواء أكان تأثيرا جسديا أم فكريا أم شعوريا[2]. ويرى **أوستين** Austin، أنه "لكي ننجز فعل الكلام، وبالتالي قوة فعل الكلام لابد أيضا من أن ننجز نوعا آخر من الأفعال. فأن نقول شيئا ما قد يترتب عليه أحيانا أو في العادة حدوث بعض الآثار على إحساسات المخاطب وأفكاره أو تصرفاته، كم يستلزم ذلك لوازم، ونتائج قريبة تؤثر على المتكلم وغيره من الأشخاص الآخرين...، وإنجاز فعل من هذا النوع، يمكن أن نسميه بإنجاز ما ترتب عن فعل الكلام، وما لزم عنه، وهو بالضبط مصطلحنا (لازم فعل الكلام Perlocutionary)"[3]، **فأوستين**

[1] جون أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، ص 128.

[2] أحمد محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 68.

[3] جون أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، ص 131.

من خلال هذا الطرح، يبين لنا الآثار الناجمة عن الفعل الكلامي، ونوعها حسب قصد المتكلم. ومن أمثلة تلك الآثار: الإقناع، التضليل، الإرشاد، التثبيط،... إلخ[1].

ونتيجة لما ذكرناه سابقا، نلاحظ أن الفعل الكلامي الكامل يتكون من ثلاث أفعال فرعية، سنوضحها من خلال مثال، كقولنا: السماء غائمة. ففعل القول هو تركيبة هذه الجملة، من حيث هي أصوات مركبة تركيبا نحويا، أما الفعل المتضمن في القول (الفعل الإنجازي)، ويتمثل في إنجاز المتكلم وقصده من هذا القول، أي التحذير من سقوط المطر، أما الفعل الناتج عن القول (الفعل التأثيري) هو الأثر الذي خلفه من إنجازه للقول، ويتعلق بأخذ الحيطة أي أخذ المظلة أثناء الخروج من البيت، أو الدخول إلى البيت قبل تساقط الأمطار. بالإضافة إلى ذلك هناك بعض الأفعال الإنجازية التي لا تؤثر في المتلقي على حسب قول أوستين "كعبارة (أسمي هذه السفينة الملكة إليزابيث) يكون أثرها هو التسمية، أو إطلاق هذا اللفظ عليها"[2].

3.المرحلة الثالثة: تصنيف الفعل الإنجازي:

لقد لاحظ **أوستين** Austin من خلال تقسيمه الثلاثي للفعل الكلامي، أنّ الفعل الثاني أي الفعل الإنجازي (الفعل المتضمن في القول) هو موضوع البحث الأساسي. حيث قام في "المحاضرة الأخيرة (الثانية عشرة)، بتقديم تصنيف للأفعال الكلامية على أساس ما

[1] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 57.

[2] جون أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، ص 147.

أسماه (قوتها الإنجازية force illocutionary)، فجعلها خمسة أصناف، لكنه لم يتردد في القول بأنه غير راض عن هذا التصنيف"[1]. وهي كالآتي:

1.3. أفعال الأحكام أو (القرارات التشريعية) Verdictives:

هي "إصدار حكم حول شيء ما، واقعيا كان أم قيمة، ولكن الشيء المحكوم فيه قد يكون لأسباب مختلفة غير متأكدة تمام التأكيد"[2]. وتتمثل في الحكم نحو: التبرئة، الإدانة، الفهم، إصدار أمر، الإحصاء، التوقع، التقويم، التصنيف، التشخيص، الوصف، التحليل،...[3].

2.3. أفعال القرارات أو (الممارسات التشريعية) Exercitives:

وهي "تتعلق بممارسة السلطة، والقانون والنفوذ، وأمثلة ذلك: التعيين في المناصب والانتخابات وإصدار الأوامر التفسيرية في المذكرات، وإعطاء التوجيهات التنفيذية القريبة من النصح والتحذير وغيرهما"[4]، ومن أمثلته: "أوظف، أورث، أحكم على، أطرد، أحذر، ألغي، أصفح، أدعي، أختار، أتوسل، أحث، أوجه، أمنح، أدافع، ألتمس، أوصي، أرفض، ...إلخ"[5].

[1] أحمد محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 69.

[2] جون أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة ، ص 187.

[3] فليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ص62.

[4] جون أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، ص 187.

[5] صلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أوكسفورد، ص 223.

3.3. أفعال التعهد (ضروب الإباحة) Commissives:

وهي "إعطاء الوعد، والتكفل والضمان، والتعهد. وفي كل هذا يلتزم الإنسان أن يفعل شيئا ما، وقد يندرج في هذا الباب التصريح، وإعلان النية والقصد"[1]. ومن أمثلته: "أعد، أتعهد، أتعاقد على، أضمن، أقسم على، أقبل،...إلخ"[2].

4.3. أفعال السلوك (الأوضاع السلوكية) Behabitives:

وهي "ترتبط بافصاحات عن حالات نفسية تجاه ما يحدث للآخرين، أو بالسلوك الاجتماعي، ومن أمثلتها: أعتذر، شكر، هنأ، عزّى، انتقد، مدح، هجا، وبّخ، ودّع، بارك، ... إلخ"[3].

5.3. أفعال الإيضاح (الإثباتات الموصوفة المفسرة) Expositives:

فهذه أصعبها تعريفا "ولكنها تبين كيف أن العبارات المتلفظ بها تجري مجرى الاحتجاج، والنقاش كما تكشف كيف أننا نستخدم الألفاظ وبوجه عام"[4]. كما تستخدم هذه الأفعال "لتوضيح وجهة النظر أو بيان الرأي وذكر الحجة، مثل: الإثبات، الإنكار، المطابقة، والملاحظة والتنويه، الإجابة، والاعتراض، الاستفهام، التشكيك، الموافقة، والتصويب، ...إلخ"[5].

[1] جون أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، ص 187.

[2] أحمد محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 70.

[3] طالب سيد هاشم الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية، ص 10.

[4] جون أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، ص 188.

[5] أحمد محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 70.

هذا هو التصوّر العام الذي قدمه **أوستين** Austin للفعل الكلامي، وعلى الرغم من الجهود التي بذلها لوضع نظرية دقيقة وشاملة لأفعال الكلام، إلا أنها لم تكن كافية، مما ولدت ثغرات عديدة، فتحت الطريق للعديد من الباحثين في هذا المجال بالوقوف على ما أتى به، ويجدر بنا هنا ذكر جهود **جون سيرل** و**بول غرايس**، وغيرهم في وضع التعديلات، والإضافات اللازمة لهذه النظرية.

وبالرغم من هذه العيوب والنقائص، إلا أن **أوستين** Austin استطاع أن يحدد بعض المبادئ والمفاهيم المركزية لهذه النظرية، ومن ذلك: "تمييزه بين محاولة أداء الفعل الإنجازي، والنجاح في أداء هذا الفعل، وتمييزه بين ما تعنيه الجملة، وما قد يعنيه المتكلم بنطقها، وتمييزه بين الصريح من الأفعال الأدائية والأولى منها، فضلا عن تحديده للفعل الإنجازي الذي يعد مفهوما محوريا في هذه النظرية"[1]، كما أشار **أوستين** في ختام محاضراته الأخيرة إلى أن: "أعماله بمثابة برنامج، وقد حال الموت دون مواصلتها، ولكن نظريته استؤنفت على نحو واسع في السنوات الموالية، واستأنف وريثه المباشر الفيلسوف الأمريكي **جون سيرل** برنامجه خصوصا ما يتعلق منه بأهمية تصنيفه الأعمال اللغوية"[2].

[1] المرجع السابق، ص 71.

[2] جاك موشلار، آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، ترجمة: مجموعة من الأساتذة والباحثين من الجامعات التونسية، إشراف: عز الدين المجدوب، دار سيناترا، تونس، د ط، 2010، ص 67.

المبحث الثالث: إسهامات سيرل وغرايس

1. فكرة الأفعال الكلامية عند جون سيرل:

يعد **جون سيرل** John Searle من بين تلاميذ الفيلسوف **جون أوستين**، فإن كان لهذا الأخير الأسبقية في التأسيس لنظرية الأفعال الكلامية، فإن تلميذه **جون سيرل** دور في بناءها وتطوير بعض مفاهيمها، انطلاقا من أفكار ودروس أستاذه، "فقد ظهرت على يده نظرية منتظمة systematic لاستعمالات اللغة بمصطلحات الأفعال الكلامية، قائمة على أن الكلام محكوم بقواعد مقصدية intentional، وأن هذه القواعد يمكن أن تحدد على أسس منهجية واضحة ومتصلة باللّغة"[1]، كما ميز **سيرل** بين "ثلاثة مستويات في أي نشاط اجتماعي:

أ – مستوى اللّسان: ويتمثل في اتفاقات اجتماعية تحملها العبارة دون التلفظ بها (اللّسان بالمفهوم السوسيري).

ب – مفهوم الحوافز الفردية: (الكلام بالمفهوم السوسيري) التي تمنح للعبارة دلالة ما عند التلفظ بها.

ج – مستوى الاشتراطات الاجتماعية الواسعة: وهو مستوى معقد، يشرح سبب اختيار هذه الدلالة دون غيرها"[2]، فانتقل **سيرل** من خلال هذا الطرح باللّغة من مفهومها الضيق بأنها تصف الأشياء إلى فكرة أخرى تتمثل في أنها نشاط اجتماعي تفاعلي ، فتصبح وفق هذا المفهوم أيضا "أن بنية اللّغة لا تختلف عن بنية الفكر، ووظيفتها تتجاوز

[1] أحمد محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 71.

[2] خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص 93.

كونها وسيلة تواصل إلى وسيلة تأثير في العالم والسلوك، ويصير الكلام ذا قوة بلاغية كامنة فيه، تظهر حال النطق به، وقوة أخرى تأثيرية فعلية على مستوى المتلقي تظهر من خلال الآثار والنتائج المترتبة"[1]، ومن أهم ما قدمه **سيرل** لنظرية الأفعال الكلامية سنحدده فيما يأتي:

1.1. تقسيمه للفعل الكلامي:

قام **سيرل** بإعادة تقسيم الفعل الكلامي، وميزه في أربعة أقسام،" فترك القسمين الأخيرين (الإنجازي والتأثري) على حسب ماقدمه أوستن مع تقسيم النوع الأول أي فعل القول إلى: (نطقي وقضوي)"[2] ، ويمكن توضيح هذه الأفعال من خلال الجمل التي عرضها **أحمد محمود نحلة** في قوله: "

- يقرأ زيد الكتاب.
- أيقرأ زيد الكتاب؟
- يا زيد، اقرأ الكتاب.
- لو يقرأ زيد الكتاب!

فعند النطق بأي من هذه الجمل ينجز المتكلم ثلاث أنواع من الأفعال في وقت واحد:

[1] المرجع السابق، ص 94.

[2] Voir ; Searle, J, R : speech acts, an essay in the philosophy of language cambridge university press, 1969, p24, 25.

1.1.1. الفعل النطقي utterence act: ويتمثل في نطقك الصوتي للألفاظ على نسق نحوي ومعجمي صحيح.

2.1.1. الفعل القضوي propositional act: ويتمثل في مرجع هو محور الحديث فيها جميعا، هو زيد في الجمل الأربع، وخبر هو فيها جميعا قراءة الكتاب، والمرجع والخبر يمثلان مع قضية proposition هي: قراءة زيد الكتاب، والقضية هي المحتوى المشترك common content بينها جميعا.

3.1.1. الفعل الإنجازي: وهو الإخبار في الأولى، والاستفهام في الثانية، والأمر في الثالثة، والتمني في الرابعة.

وينبغي أن نشير إلى أن **الفعل التأثيري perlocutionary act**، ليس له أهمية كبيرة عند **سيرل**، لأنه ليس من الضروري عنده أن يكون لكل فعل تأثير في السامع يدفعه إلى إنجاز فعل ما"[1].

ففعل التلفظ عند **سيرل** يضم كل من الفعل الصوتي والتركيبي عند **أوستين**، أما الفعل القضوي فيقابله الفعل الدلالي حسب **أوستين**، بعدما كان جزءا من فعل التلفظ، فنلاحظ أن **سيرل** جعل الفعل الدلالي منفردا عن فعل التلفظ، وربطه مع الفعل الإنجازي "وتركيز **سيرل** على فعل الإنجاز قاده إلى التمييز في كل ملفوظ بين الفعل القضوي والقوة الإنجازية، ومعنى ذلك أن الجملة التي نتلفظ بها تتضمن محتوى قضويا، فضلا عن قوة إنجازية ملازمة لها. فأن أقول (أعدك بالزيارة عما قريب)، يتضمن محتوى قضويا متمثلا في (سأزورك عما قريب)، وقوة إنجازية متمثلة في (أعدك)، وبذلك يكون المتكلم قد عبّر عن

[1] خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص 72، 73.

رغبته في زيارة المخاطب، عما قريب استنادا إلى جملة من الشروط المفضية إلى تأويل الملفوظ، وهي شروط تتعالق فيها مقاصد المتكلم من جهة، والعرف الاجتماعي واللّغوي من جهة أخرى"[1]، ونلاحظ من خلال ما عرضناه أن هناك تشابها كبيرا بين ما عرضه **أوستين وسيرل** حول تقسيمهم للفعل الكلامي، حيث اتفقا بشأن الفعل الإنجازي والتأثيري، واختلفا في فعل القول وتقسيمه، كما اعتبر **سيرل** الفعل القضوي بمثابة الفعل الدلالي عند **أوستين**، إلى جانب هذا ربط الفعل الكلامي بمراد المتكلم وقصده من الكلام و بالعرف اللّغوي والاجتماعي.

2.1.شروط نجاح الفعل الكلامي:

لقد لاحظ **سيرل** وجود بعض النقائص في الشروط التي قدمها أوستين، فقام بتعديلات مست الفعل الكلامي، وشروط نجاحه، وأعاد صياغتها وجعلها أربعة شروط، وهي كالآتي:

أ- "شرط المحتوى القضوي propositional content:

فعل في المستقبل مطلوب من المخاطب.

ب- الشرط التمهيدي preparatory:

- المخاطب قادر على إنجاز الفعل، والمتكلم على يقين من قدرة المخاطب على إنجاز الفعل.

[1] جواد ختام، التداولية أصولها و اتجاهاتها، ص 92.

– ليس من الواضح عند كل من المتكلم والمخاطب، أن المخاطب سينجز الفعل المطلوب المجرى المعتاد للأحداث.

ج– شرط الإخلاص sincerity:

المتكلم يريد حقا من المخاطب أن ينجز هذا الفعل.

د– الشرط الأساسي essential:

محاولة المتكلم التأثير في المخاطب لينجز الفعل"[1].

3.1. معايير تصنيف سيرل للأفعال الكلامية:

قدم **سيرل** مجموعة من المعايير لتصنيف الأفعال المتضمنة في القول، وحصرها في اثني عشر تتمثل فيما يأتي:[2]

– الهدف من العمل:

يوافق الهدف من العمل المتضمن في القول، أو الهدف المتضمن في القول الشروط الأساسية في تحليل **سيرل** للأعمال اللّغوية، وهو يمثل جزءا من القوة المتضمنة في القول.

– اتجاه علاقة المطابقة بين الكلمات والعالم:

[1] أحمد محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 75.

[2] آن ريول وجاك موشلار، القاموس الموسوعي للتداولية، ص 74، 75.

ويتعلق بالمحتوى القضوي للعمل، وهو جزء من هدفه المتضمن في القول أو انعكاساته، ففي خبر ما يجب أن تطابق الكلمات العالم، وفي الوعد بالمقابل، يجب أن يطابق العالم بواسطة أعمال المتكلم الكلمات.

– الحالات النفسية المعبر عنها:

فحين يحقق المتكلم عملا متضمنا في القول يشير تلقائيا إلى موقف بإزاء المحتوى القضوي للعمل.

– القوة التي يعرض بها الهدف المتضمن في القول:

كثيرا ما ترتبط بدرجة التصريح بالعمل قوة، وضعفا، أو بالفعل الإنشائي المستعمل إذا كان العمل صريحا.

– منزلة كل من المتكلم والمخاطب وتأثيرها في قوة القول المتضمنة في القول:

يوافق هذا أحد الشروط التمهيدية في تحليل الأعمال اللّغوية.

– علاقات القول بمصالح المتكلم والمخاطب:

ويوافق هذا أيضا أحد الشروط التمهيدية.

– العلاقات مع بقية الخطاب:

يتعلق هذا أساسا بالتبيينيات في تصنيف **أوستين** أي الأقوال من نوع (أجاب، واستخلص، واعترض، ...إلخ)، ويمكننا أن نضيف إليها الروابط، مثل: إلاّ أن، غير أن،...إلخ.

– الاختلافات في المحتوى القضوي التي تحددها آليات مرتبطة بالقوة المتضمنة في القول:

نستحضر هنا الفرق بين العلاقة التي تتصل بحالات الأشياء في الماضي، أو الحاضر وليس في المستقبل والتكهن الذي يتصل بحالة أشياء مستقبلية.

– الاختلافات بين الأعمال التي لا يمكن أن تتحقق إلا بواسطة أعمال لغوية والأعمال التي يمكن أن تتحقق أيضا بطرق أخرى:

يمكننا أن نتخذ قرارا، أو أن نعرض تشخيصا،...إلخ، دون أن نقول إننا نفعل ذلك في حين أنه لا يمكننا أن نقسم دون أن نقول إننا نقسم.

– الاختلافات بين الأعمال التي تتطلب مؤسسات غير لغوية لتحقيقها والأعمال التي لا تتطلب ذلك:

نستحضر هنا الحرمان الكنسي، أو إعلان حرب،...إلخ.

– الاختلافات بين الأعمال التي يوافق الفعل فيها استعمالا إنشائيا، والأعمال التي لا يستعمل الفعل فيها هذا الاستعمال:

نستحضر هنا أفعالا مثل: تبجّح، وهدّد.

– **أسلوب تحقق العمل**: يمكننا أن نستحضر الفرق بين أعلن وأسرّ.

4.1. تصنيف سيرل للأفعال الكلامية:

لقد قام **سيرل** بإعادة النظر في تصنيف أوستين للأفعال الكلامية، واعتمد في ذلك "على ثلاثة أسس منهجية، وهي:

أ– الغرض الإنجازي: illocutionary point

ب– اتجاه المطابقة: direction of fit

ج– شرط الإخلاص: sincerity condition

واستنادا لهذه الأسس قسم **سيرل** الأفعال الكلامية إلى خمسة أصناف:

1.4.1. الإخباريات Assertives:

والغرض الإنجازي فيها هو نقل المتكلم واقعة ما (بدرجات متفاوتة)، من خلال قضية proposition يعبر بها عن هذه الواقعة، وأفعال هذا الصنف كلها تحمل الصدق والكذب، واتجاه المطابقة فيها من الكلمات إلى العالم"[1]، ومن أمثلتها: أفعال التقرير، والتفسير، والاستنتاج.

2.4.1. التوجيهات Directives:

[1] أحمد محمود نحلة ، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر ، ص 78 ، 79.

وغرضها الإنجازي "هو محاولة جعل المستمع يتصرف بطريقة تجعل من تصرفه متلائما مع المحتوى الخبري للتوجيه، وتتوفر النماذج على التوجيهيات في الأوامر والنواهي والطلبات، واتجاه المطابقة هو دائما من العالم إلى الكلمة، وشرط الصدق النفسي المعبر عنه هو دائما الرغبة، وكل توجيه هو تعبير عن رغبة بأن يقوم المستمع بالفعل الموجه به، والتوجيهات من طراز الأوامر، والطلبات لا يمكن أن تكون صادقة أو كاذبة، لكن يمكن أن تطاع، أو تهمل، أو يخضع لها، أو تستنكر،...إلخ"[1].

3.4.1. الإلتزاميات Commissives:

وغرضها الإنجازي "هو التزام المتكلم بفعل شيء في المستقبل"[2]، أما "اتجاه الملائمة في الإلزاميات هو دائما من العالم إلى الكلمة، وشرط الصدق المعبر عنه هو دائما القصد، على سبيل المثال، كل وعد أو تهديد هو تعبير عن قصد للقيام بشيء ما"[3].

4.4.1. التعبيريات Expressives:

وغرضها الإنجازي "هو التعبير عن الموقف النفسي تعبيرا يتوافر فيه شرط الإخلاص، وليس لهذا الصنف اتجاه مطابقة، فالمتكلم لا يحاول أن يجعل الكلمات تطابق العالم الخارجي، ولا العالم الخارجي يطابق الكلمات، وكل ما هو مطلوب الإخلاص في التعبير

[1] جون سيرل ، العقل واللغة والمجتمع ، ترجمة : سعيد الغانمي ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ط 01 ، 2006 ، ص 218.
[2] أحمد محمود نحلة ، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر ، ص 79.
[3] جون سيرل ، العقل واللغة والمجتمع ، ص 218 .

عن القضية"[1]، ومن نماذج هذا الصنف: "الاعتذارات، والتشكرات، التهاني، والترحيبات، والتعزيات"[2].

5.4.1. الإعلانيات (التصريحات) Declarations:

وتتمثل وظيفتها في "إحداث تغيير في العالم بتمثيله وكأنه قد تغير"[3]، كما أن هذا الصنف يتميز عن باقي الأصناف الأخرى وذلك في "أنها تحدث تغييرا في الوضع القائم فضلا عن أنها تقتضي عرفا غير لغوي. واتجاه المطابقة في أفعال هذا الصنف قد يكون من الكلمات إلى العالم، ومن العالم إلى الكلمات، ولا يحتاج إلى شرط الإخلاص"[4].

5.1. أنواع الأفعال الإنجازية:

بالإضافة إلى هذا ميّز **سيرل** بين نوعين من الأفعال الكلامية، وهذا انطلاقا من "تمييز **أوستين** بين الأفعال الإنجازية الصريحة، والأفعال الإنجازية الأولية، فخطا في هذا الاتجاه خطوة واسعة، فميز بين الأفعال الإنجازية المباشرة، والأفعال الإنجازية غير مباشرة"[5].

1.5.1.الأفعال الإنجازية المباشرة:

[1] أحمد محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 80.

[2] جون سيرل، العقل واللغة والمجتمع، ص 219.

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] أحمد محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 80 .

[5] علي محمود حجي الصراف، في البراجماتية ، ص 55

وهي "التي تطابق قوتها الإنجازية مراد المتكلم، فيكون معنى ما ينطقه مطابقا مطابقة تامة وحرفية لما يريد أن يقول، وهو يتمثل في معاني الكلمات التي تتكون منها الجملة، وقواعد التأليف التي تنتظم بها الكلمات في الجملة، ويستطيع السامع أن يصل إلى مراد المتكلم بإدراكه لهذين العنصرين معا"[1]، كما عرفها **ستانلي فش** في كتابه (هل يوجد نص في هذا الفصل): "أفعال الكلام مباشرة وغير مباشرة، ويتأسس هذان النوعان على بنية الجملة، حيث تكون العلاقة بين التركيب والوظائف التوصيلية، فإذا وجدنا توافقا بين التركيب والوظيفة التوصيلية في كل جملة (خبر، استفهام، أمر)، فإننا نكون أمام فعل إنجازي مباشر"[2]، فالفعل الكلامي المباشر عند **سيرل** يتمثل في الأقوال التي تتوفر على تطابق تام بين قول المتكلم وقصده، وذلك باعتبار أن المتكلم يستعمل عبارات صريحة، ومباشرة خالية من أي غموض، وظاهرها لا يخالف القصد الذي يرمي إليه.

2.5.1. الأفعال الإنجازية غير المباشرة:

وهي "التي يخالف فيها قوتها الإنجازية مراد المتكلم"[3]، ولذا فهي عكس النوع الأول أي هي الأقوال التي لا تتوفر على تطابق تام بين قول المتكلم وقصده، فهي إذن ما يخالف فيها ظاهر القول القصد الذي يرمي إليه المتكلم أثناء تبليغه إلى المتلقي، حيث يرى **سيرل** أننا "في حالة التعبير البسيط ننطق بجملة واحدة، ونقصد ما نقول تماما، ولكن المشكلة تكمن في أن الأمور لا تسير دائما بهذه البساطة، ففي كثير من الأحيان يختلف المعنى المقصود عن التعبير الحرفي الدلالي للمنطوق، كما يحدث في الاستعارة والتشبيه والكناية"[4]،

[1] أحمد محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 80، 81.

[2] علي محمود حجي الصراف، في البراجماتية، ص 98.

[3] أحمد محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 81.

[4] علي محمود حجي الصراف، في البراجماتية، ص 124.

ومثال ذلك: (لو قلت لصاحبك وأنتما جالسان إلى المائدة: هل تناولني الملح؟)، فإن هذا فعل إنجازي غير مباشر، إذ معناه الحرفي هو الاستفهام، وهو مصدر بالدليل الإنجازي illocutionary indicator وهو "(هل)، ولكن الاستفهام غير مراد لك، وأنت لا تنتظر أن يجيبك صاحبك بنعم أو بلا، بل مرادك أن تطلب منه طلبا مهذبا أن يناولك الملح"[1]. فالمثال السابق هو عبارة عن فعل إنجازي غير مباشر، بحيث دلالته الأصلية تدل على الاستفهام الذي يحتاج إلى جواب سواء بنعم أو لا، لكن المتكلم لا يقصد الاستفهام بحد ذاته، فهو يقصد الطلب من المتلقي بكل تهذيب؛ أي كقوله: (من فضلك ناولني الملح)، وبهذا يكون قد أدى فعلا إنجازيا مباشرا.

ولإيضاح معنى الأفعال الكلامية غير المباشرة، قدم العديد من العلماء، والباحثين مفاهيم لهذه الأفعال وفقا لرؤية **سيرل** المطوّرة عن فكرة **أوستين**، ومن بينها:

- الأفعال الكلامية غير المباشرة هي "الأفعال ذات المعاني الضمنية التي لا تدل عليها صيغة الجملة بالضرورة، ولكن السياق دخل في تحديدها والتوجيه إليها، وهي تشتمل على معان عرفية وحوارية"[2]. ومعنى هذا أن العنصر الأساسي في عملية فهم الأقوال التي تشتمل عليه الأفعال الكلامية غير المباشرة هو السياق، الذي وردت فيه هذه الأقوال، والمقصود بالسياق هنا هو العوامل، والظروف التي تحيط بالعملية التواصلية كالمكان والزمان والعلاقة بين طرفي العملية التواصلية.

- إلى جانب هذا نجد أيضا تعريفا آخر للأفعال الكلامية غير المباشرة، وهو تعريف **لعبد الهادي بن ظافر الشهري**، حيث قال: "بأنها استراتيجية لغوية تلميحية، يعبر

[1] أحمد محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 81.

[2] علي محمود حجي الصراف، في البراجماتية الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، ص 124.

بها المرسل عن القصد بما يغاير معنى الخطاب الحرفي، لينجز بها أكثر مما يقوله، إذ يتجاوز قصده مجرد المعنى الحرفي لخطابه، فيعبر عنه بغير ما يقف عنده اللّفظ مستثمرا في ذلك عناصر السياق"[1] .

ويذهب هذا التعريف إلى أن الاستراتيجية التلميحية غير المباشرة، أي غير الصريحة يكون قصدها مخبأ وغير ظاهر، ولهذا على المتلقي أن يبذل جهده في محاولة الوصول إلى الفهم السليم، والصحيح لما تلفظ به المتكلم، وطبعا كما ورد في التعريف أن عناصر السياق (الثقافي، الاجتماعي، النفسي،...) لها دور في مساعدة المتلقي في فهمه.

ولقد وضع **سيرل** وهو في تطبيقه للغة الإنجليزية ستة أصناف أنشأها في هذه اللّغة، وربطها بجهتها غير المباشرة "وهي:

1- قدرة المخاطب على إنجاز العمل، ومثال ذلك قولك: هل لك أن تمدّني بالملح؟.

2- رغبة/ إرادة المتكلم في أن ينجز المخاطب العمل، ومثال ذلك قولك: أحبّ أن ترحل.

3- إنجاز مستقبلي أو احتماليّ للعمل من قبل المخاطب، ومثال ذلك قولك: سيلبس الموظفون ربطات العنق أو هل ستسكت؟.

4- موافقة المخاطب على إنجاز العمل، ومثال ذلك قولك: هل ستمدّني بالمطرقة؟.

[1] عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص370.

5- التحفيز على إنجاز الفعل، ومثال ذلك قولك: عليك أن تكون مؤدبا، وهل من المعقول أن تدخّن؟ وإنّك تطأ قدمي.

6- التوليف بين الجهات السابقة/ أو الطلبيات (الأوامر) الصريحة. ومن الأمثلة على ذلك قولك: هل يمكنني أن أطلب منك الخروج؟ وإذا كان بإمكانك تكفّ (عن ذلك)، فذلك يسرني"[1]، وتعتبر هذه الأصناف السالفة الذكر خاصة في اللّغة الإنجليزية أين صنفها **جون سيرل**، فأدرجها ضمن صنف الأفعال الكلامية غير المباشرة، باعتباره إياها من الشروط الأساسية لنجاح هذا النوع من الأفعال، لهذا عددها في ست شروط توجب توفرها في هذا النوع من الأفعال.

إلى جانب هذا وبعد دراسة معمقة حول نوعين من أنواع الأفعال الكلامية، توصل **جون سيرل** وانتهى في دراسته للأفعال الكلامية غير المباشرة إلى: "رصد عدة خصائص لها جديرة بالاهتمام تتمثل في النقاط الآتية:

- يمتلك المنطوق الواحد قوتين إنجازيتين اثنتين، إذ يؤدي فعل إنجازي أداء غير مباشر عن طريق أداء فعل آخر.

- تعتمد القوة الإنجازية غير المباشرة اعتمادا رئيسا على العرف، فهو الذي يعطي الفعل الإنجازي الحرفي معنى آخرا معبرا عن مقصد المتكلم.

- في أفعال الكلام غير المباشرة يبلّغ المتكلم المستمع أكثر مما يقوله، عن طريق الاعتماد على خلفية المعلومات المشتركة المتبادلة بينهما: لغوية وغير لغوية بالإضافة إلى اعتماده على قوى الإدراك والاستدلال العامة عند المستمع.

[1] فليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ص70.

- عدت أفعال التوجيهات هي أكثر الأقسام اقترانا بالدلالة غير المباشرة، وذلك لصعوبة توجيهات أوامر مباشرة على نفس المخاطب، ولذا يلجأ المتخاطبون إلى إيجاد وسائل غير مباشرة، لأداء أفعالهم الإنجازية.

- يؤكد **سيرل** إن الأفعال غير المباشرة تحتفظ بمعانيها الحرفية، ولكنها تكتسب أيضا استعمالات عرفية"[1].

ونستنتج من خلال هذا أن الأفعال الإنجازية المباشرة هي التي تطابق قوتها الإنجازية قصد المتكلم. وبهذا يتطابق قوله مع ما يعنيه، فيسهل على المتلقي استقبال المعلومة وفهمها، أما الأفعال الكلامية غير المباشرة فهي عكس الأولى، بحيث تتمثل في عدم مطابقة قوتها الإنجازية قصد المتكلم، مما يؤدي المتلقي إلى اللّجوء للعناصر المرتبطة بالسياق لمعرفة المعنى الصحيح للقول، ويمكن توضيح الفرق بينهما في ثلاثة فروق جوهرية:

1- "أن القوة الإنجازية للأفعال المباشرة تظل ملازمة لها في مختلف المقامات، أما الأفعال الإنجازية غير الحرفية فموكلة إلى المقام لا تظهر قوتها الإنجازية إلا فيه.

2- أن القوة الإنجازية للأفعال غير المباشرة يجوز أن تلغى، فإذا قال لك صاحبك: أتذهب معي إلى المكتبة؟ فقد تلغى القوة الإنجازية غير المباشرة، وهي الطلب ليقتصر الفعل على قوته الإنجازية المباشرة وهي الاستفهام.

3- أن القوة الإنجازية غير المباشرة لا يتوصل إليها إلا عبر عمليات ذهنية استدلالية تتفاوت من حيث البساطة والتعقيد، أما القوة الإنجازية المباشرة فتؤخذ مباشرة من

[1] نادية رمضان النجار، الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي، ص60، 61.

تركيب العبارة نفسه، من هنا لم تعن النظريات الشكلية إلا بالقوة الإنجازية المباشرة أو الحرفية، أما غير المباشرة، أو غير الحرفية فتقع خارج نطاق اهتماماتها"[1].

إلى جانب هاته الفروق الثلاثة الجوهرية بين الفعل الكلامي المباشر وغير المباشر، هناك قواعد أخرى في اللّغة، إذ تنزع التقاليد اللّغوية المورثة إلى حد كبير عن البلاغة التقليدية، إلى "التمييز بين الاستعمال المباشر، والاستعمال غير المباشر على النحو الآتي:

أ- يوجد حد واضح بين الاستعمال المباشر وغير المباشر.

ب- لا تؤوّل الأقوال المباشرة والأقوال غير المباشرة بالطريقة نفسها.

ج-ليس للأقوال المباشرة إلا معنى واحد هو معناها المباشر، أما الأقوال غير المباشرة فلها معنيان: معناها المباشر ومعناها غير المباشر أو المجازي.

د- نميّز ضمن الاستعمال غير المباشر قسمين كبيرين من الوجوه البلاغية (وجوه التراكيب اللّغوية ذات الصلة بالاستعمال غير المباشر)، والوجوه البيانية مثل: الاستعارة أو الكناية، وصور التفكير مثل: السخرية وبصفة عامة، لئن أمكن تحديد الضرب الأول لغويا بواسطة شكل الجمل أو التعابير، فإن صور التفكير تتحدّد بالتضاد بين معناها المباشر والسياق أو المقام.

هـ- يحدّد الاستعمال المباشر، وغير المباشر خارج السياق بالنسبة إلى الوجوه البيانية، لأنها من خصائص الجمل لا من خصائص الأقوال"[2].

فالفرق يبدو واضحا من خلال النقاط السابقة بين الأفعال الكلامية المباشرة والأفعال الكلامية غير المباشرة، ويتمثل في أن الفعل المباشر معناه واضح وصريح، حيث أن

[1] أحمد محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 83.

[2] نادية رمضان النجار، الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي، ص61.

المتلقي لا يلقى أي غموض أو لبس في فهم ما يقصد المتكلم من كلامه، وما يريد إيصاله إليه عن طريق كلام واضح ومباشر، أما الفعل الثاني غير المباشر، فهنا يستعمل المتكلم طريقة غير مباشرة في إيصال كلامه للمتلقي، يستصعب الأمر عليه، كتوظيفه للاستعارة مثلا، أو الكناية، فهاته الصيغ تستدعي من طرفي الخطاب الفهم والاستيعاب التام لها، حتى يسهل فهمها، وأيضا كاستعمال المتكلم صيغ تدل على السخرية مثلا، فهنا نستنتج أن الفعل المباشر ماله إلاّ طريقة واحدة في إيصال الكلام وهو المعنى المباشر، أما غير المباشر فله طريقتين الأولى مباشرة، والثانية تستلزم حضورها مع الأولى، وهي استخدام الصيغ المجازية التي تؤديه إلى معنى غير مباشر.

2. غرايس وسيرل ومسألة الأفعال الكلامية غير المباشرة:

لقد ميز **سيرل** بين الأفعال الإنجازية المباشرة، وهي الأفعال التي تنطبق قوتها الإنجازية قصد المتكلم والأفعال الإنجازية غير المباشرة وهي عكس الأولى، أي الأفعال التي تخالف قوتها الإنجازية قصد المتكلم، وأثناء تأديته يحتاج إلى فعل إنجازي آخر، ولقد وضحنا وجهة نظر **سيرل** في هذا الموضوع من خلال عرضنا للمثال الآتي: (هل تستطيع أن تناولني الملح؟) بأن القائل لهذه الجملة: لا ينجز عملا لغويا واحدا، بل اثنين: عملا أوليا يتمثل في الالتماس الذي ينجز بواسطة عمل ثانوي هو السؤال (...)، و**سيرل** "لا يتصور الدلالة إلا بكيفية تواضعية، وتقوم استراتيجيته حينئذ على افتراض أن تبين المقصد المعني يتحقق في الآن نفسه بالقواعد الدلالية التي تنطبق على الأعمال اللغوية، وبالمعلومات المحصلة سلفا ذات الصلة بالمعرفة المشتركة"[1]، وبالإضافة إلى هذا أكد **سيرل** على "دور العرف بصورة

[1] آن روبول، جاك موشلار، التداولية اليوم، ص 59.

كبيرة في تحقق الفعل غير المباشر، ووصوله إلى المتلقي بالصورة المطلوبة"[1]، وبعد محاولات **سيرل** في دراسة هذه الأفعال غير المباشرة واجهته مجموعة من العراقيل، التي أوصلته إلى طرح هذا الإشكال في قوله: "كيف يقول المتكلم شيئا ويعني شيئا آخر؟ ثم كيف يكون ممكنا أن يسمع المخاطب شيئا له معنى، ويفهم منه معنى آخر؟، لقد حاول **سيرل** أن يحلّ هذا الإشكال بمبدأ التعاون الحواري conversational cooperation بين المتكلم والسامع، وما عند المخاطب من علم بجوانب الموضوع"[2].

أما فيما يخص **بول غرايس** H.P.Grice فكانت بداية ظهور هذا الفعل عنده من خلال "خروج مقالته (1975)، التي مثلت البداية الحقيقية لتناول ظاهرة الفعل اللّغوي غير المباشر (speech act indirect)"[3].كما أشار **غرايس** إلى ظاهرة أفعال الكلام غير المباشرة في محاضراته، واصطلح عليها باسم (الاستلزام الحواري)، حيث كانت نقطة البدء عنده، فكان رأيه حول هذا الموضوع في قوله: "أن الناس في حواراتهم قد يقولون ما يقصدون، وقد يقصدون أكثر مما يقولون، وقد يقصدون عكس ما يقولون، فجعل كل همه إيضاح الاختلاف بين ما يقال وما يقصد، فما يقال هو ما تعنيه الكلمات والعبارات بقيمها اللّفظية، وما يقصد هو ما يريد المتكلم أن يبلغه للسامع على نحو غير مباشر اعتمادا، على أن السامع قادر على أن يصل إلى مراد المتكلم، مما يتاح له من أعراف الاستعمال ووسائل الاستدلال، فأراد أن يقيم معبرا بين ما يحمله القول من معنى صريح explicit meaning، وما يحمله من معنى متضمن inexplicit meaning، فنشأت عنده

[1] علي محمود حجي الصراف، الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، ص 127.

[2] أحمد محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 82.

[3] أدراوي العياشي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني، ص 95.

فكرة الاستلزام الحواري implicature"[1]. ولقد ذكرنا سابقا (في الفصل الأول) نظرية الاستلزام الحواري، بأنها تقوم على مبدأ التعاون قصد تقليص الفجوة بين المتخاطبين، أي بين ما يقوله ويريده المتكلم وما يفهمه المتلقي، حيث يقول: "ليكن إسهامك في الحوار بالقدر الذي يتطلبه الحوار، وبما يتوافق مع الغرض المتعارف عليه، أو الاتجاه الذي يجري فيه ذلك الحوار"[2]، فالحوار الذي يدور بين المتكلم والمستمع تحكمه قواعد يدركها كل منهما، فقسم مبدأ التعاون إلى قواعد فرعية ذكرناها آنفا.

ويجدر بنا إعادة ذكر هاته القواعد باختصار قصد الإيضاح، وتبيان الفرق من خلال المقارنة، فلقد أكد **بول غرايس** ضرورة احترام المتخاطبون، واستغلالهم للقواعد الفرعية لمبدأ التعاون، وتتمثل "فيما يلي:

- **قاعدة الكمّ**: التي تفرض أن تتضمن مساهمة المتكلم حدا من المعلومات، يعادل ما هو ضروري في المقام ولا يزيد عليه.

- **قاعدة النوع**: التي تفترض نزاهة القائل الذي ينبغي ألا يكذب، وأن يملك الحجج الكافية لإثبات ما يثبته.

- **قاعدة العلاقة أو المناسبة**: التي تفرض أن يكون حديثنا داخل الموضوع، ذا علاقة بأقوال القائل السابقة وأقوال الآخرين.

- **قاعدة الكيف**: التي تعني أن نعبر بوضوح، وبلا لبس قدر الإمكان، ونقدم المعلومات بترتيب مفهوم، مثلا: الترتيب الزمني عندما نروي الأحداث"[3].

[1] أحمد محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 33.

[2] عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتجيات الخطاب، ص 121.

[3] آن روبول، جاك موشلار، التداولية اليوم، ص55، 56.

وتعتبر القواعد السالفة الذكر في رأي **غرايس** بمثابة الضوابط التي تضبط كل عملية تخاطبية، لهذا وجب على أطراف الخطاب سواء المخاطَب والمخاطِب الالتزام بها أثناء حوارهم، إلى جانب هذا أقر **ليتش** بأهمية مبدأ التعاون في قوله: "التعاون هو الأساس المفترض لتوجيه طرفي الخطاب، لأنه الرابط بين قصد المرسل في خطابه ومعنى الملفوظ الدلالي ، أما قصوره فيكمن في انحسار دوره على تنظيم التواصل، والوقوف عند المستوى التبليغي للخطاب، مغفلا مبادئ التداول الاجتماعيّة والنفسيّة، كما لا يمكن تعميم صلاحيّته في المجتمعات كلّها"[1]، فمبدأ التعاون يخدم الفعل الكلامي في كونه يساهم في تنظيم التواصل بين أطراف الخطاب، مما يساعد في ذلك في إنجاح العملية التواصلية، وهذا إذا أحسن طرفي الخطاب استغلال مبادئها.

كما قام **غرايس** بالتمييز بين قوتين إنجازيتين في نظرية (الأفعال اللغوية)، وتتمثل في: "التمييز بين القوة الإنجازية الحرفية، والقوة الإنجازية المستلزمة، أما الأولى فهي القوة المدركة مقاليا، والثانية مدركة مقاميا، ولا قرائن بنيوية تدل عليها في صورة الجملة"[2]، ولتوضيح ذلك نعرض المثال الآتي: **قال الله تعالى**: ((رَبَّنَا لاَ تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً))[3]، فالآية الكريمة تنجز فعلين لغويين مباشرين: الأمر والنهي. يستدل عليهما بقرائن بنيوية هي: (لا الناهية) وصيغة (افعل). غير أن المنجز للآية في السياق القرآني الذي وردت فيه، ينجز فعلا لغويا غير مباشر، يتمثل في المعنى المشتق من المعنيين الأصليين، ونعني به معنى (الدعاء) (...)، ومعنى هذا أننا بصدد مستويات دلالية ثلاثة:

[1] عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص109.

[2] أدراوي العياشي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني، ص 96، 98.

[3] القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية: 08.

- **المحتوى القضوي**: أي مجموع معاني المفردات التي تكون الآية.
- **القوة الإنجازية الحرفية**: الأمر والنهي.
- **القوة الإنجازية المستلزمة**: الدعاء."[1].

وقد أولى **غرايس** اهتماما كبيرا بالقصد، وذلك لدوره الفعال في تحديد المعنى المقصود من المتكلم، كما وضع مبدأ التعاون (وهو مبدأ حواري) بين المتكلم والمتلقي، قصد الوصول إلى حوار جيد يفهم من خلاله المتلقي قصد المتكلم من حديثه، وبهذا تكون العملية التواصلية ناجحة.

ومن خلال المبادئ التي عرضها **غرايس** في نظريته، اعتمد **جون سيرل** عليها ليحل مختلف المشاكل، وسنتطرق إلى مثال تطبيقي يوضح الفرق بينه، وبين ما قدمه **غرايس** في خدمة نظرية الأفعال الكلامية، ففي رأي **سيرل**: "إذا قال زيد لصالح: (هل تستطيع أن تناولني الملح؟)، وكان مقصده المتضمن في القول إنجاز عمل أولي (الالتماس) بواسطة عمل ثانوي (السؤال)، فإن صالحا يفهم مقصد زيد بفضل عملية معقدة تحدد كلها في عشر مراحل: فصالح بعد أن طبّق القواعد الدلالية للأعمال اللّغوية وفطن إلى أن قول زيد يمثّل سؤالا، التجأ إلى المعارف المحصلة سلفا، فأدرك أن السؤال لا يناسب كثيرا مقام التواصل، واستدل بواسطة مبدأ التعاون أن الاستفهام ليس هو على الأرجح العمل المتضمن في القول المقصود، ثم عاد إلى المعارف في الالتماس الذي قصد زيد إنجازه. ووفق شروط نجاح الالتماس فإنه على الشخص الذي نتوجه إليه بالكلام أن يكون قادرا على إنجاز العمل المطلوب، وبفضل هذا الشرط تعرف صالح على مقصد زيد، لأن قول زيد من جهة دلالته

[1] أدراوي العياشي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني، ص97.

هو سؤال عن شرط النجاح هذا"[1]، فالعبارة الواحدة تتشعب لعدة معان فرعية لا يفهمها المتلقي من المتكلم، حتى يوضح قصده خصوصا إذا كان الفعل المقدم غير مباشر، فالمعنى يبقى مبهما، إلا إذا تشارك الطرفان في المعلومات المحصلة عليها.

وخلاصة لهذا الفصل نستنتج: أن نظرية الأفعال الكلامية من أهم مجالات الدرس التداولي، وأهم ما بنيت عليه، لهذا ارتبطت نشأتها بنشأة النظرية التداولية، باعتبارها من أهم أهدافها، وقد اهتم بها العديد من الفلاسفة واللّغويون نذكر منهم: **فتجنشتاين** في دراسته لألعاب اللّغة، ثم **أوستين** الذي يعتبر المؤسس الأول لنظرية الأفعال الكلامية، وهو واضع المصطلح، ولذا كانت أهم أعماله التمييز بين الأقوال الخبرية والأقوال الإنشائية، وبعدها وضع لهذا الأخير شروطا لنجاحه، تتمثل في الشروط التكوينية (شروط الملائمة) واعتبرها مهمة لنجاح هذا الفعل، فإذا تحققت كان الفعل ناجحا وموفقا، أما الشروط القياسيّة فهي ليست ضرورية لإنجاز الفعل، ثم ميّز بين نوعين من الأفعال الإنشائية: الصريحة (المباشرة)، وغير الصريحة (غير المباشرة)، وبعدها انتقل إلى تقسم الفعل الكلامي الكامل إلى ثلاث أفعال فرعية (فعل القول، والفعل المتضمن في القول، والفعل الناتج عن القول)، ونحن نلاحظ من خلال تقسيمه أن فعل القول لا يتم الكلام إلا به، أما الفعل الناتج عن القول، أو الفعل التأثيري لا ينطبق على كل الأفعال، فمنها ما لا تأثير له، ولذا أولى اهتمامه إلى الفعل المتضمن في القول أو الفعل الإنجازي، واعتبره المحور الأساسي الذي تدور عليه نظرية أفعال الكلام، حتى أن نظريته سميت بالأفعال الإنجازية، وربطها بمفهوم القصدية وعلى المتكلم أن يبذل قصارى جهده للوصول إليه، ومن ثم انتقل إلى مرحلة

[1] آن روبول، جاك موشلار، التداولية اليوم، ص59.

أخرى في تقسيمه للأفعال الكلامية (أفعال الأحكام، أفعال القرارات، أفعال التعهد، أفعال السلوك، أفعال الإيضاح) وكل فعل تندرج ضمنه أفعال تدل عليه.

وبالرغم من كل الجهود التي قدمها **أوستين** في هذه النظرية، إلا أنها كانت بمثابة البذور الأولى ونقطة الانطلاق التي مهدت السبيل أمام باحثين آخرين، نذكر منهم الباحث **جون سيرل** الذي ظهرت على يده نظرية منتظمة، ففي البداية قام بتعديل تقسيم **أوستين** للفعل الكلامي وحدده في أربعة أفعال، حيث أبقى على الفعلين الأخيرين كما قدمهما **أوستين** (الفعل المتضمن في القول، والفعل الناتج عن القول)، وقسم الفعل الأول إلى نوعين (فعل نطقي، وفعل قضوي)، وبعدها وضع شروط نجاح الفعل الكلامي، وكانت تطويرا لشروط الملائمة عند **أوستين**، فجعلها أربعة (شرط المحتوى القضوي، والشرط التمهيدي، شرط الإخلاص، والشرط الأساسي)، ثم قام بإعادة النظر في تصنيف **أوستين** للأفعال الكلامية، واعتمد في تصنيفه على ثلاث أسس منهجية وهي: الغرض الإنجازي، واتجاه المطابقة، وشرط الإخلاص. وجعلها خمسة أصناف (الإخباريات، التوجيهيات، الالتزاميات، التعبيريات، الإعلانيات)، وبعدها انتقل إلى مرحلة التمييز بين فعلين إنجازيين أحدهما مباشر، والآخر غير مباشر، فالأول هو ما طابقت قوته الإنجازية مراد المتكلم، أما الثاني فهو ما خالفت قوته الإنجازية مراد المتكلم، إلى جانب هذا قمنا بتقديم الفرق بين هذين النوعين من الأفعال الكلامية على شكل نقاط مهمة، وضعها الباحثين لرفع اللّبس عنهما.

كما تطرقنا أيضا إلى تمييز **بول غرايس** لمسألة الأفعال الكلامية غير المباشرة، حيث اصطلح على تسميتها بظاهرة الاستلزام الحواري، وتجلى هذا في بعض محاضراته، حيث ركز

على الخطاب الحواري ودوره في تحقيق العملية التواصلية عن طريق الاستلزام الحواري، فانصب اهتمامه على المتكلم والمتلقي، فالأول في التركيز على إيصال ما يقصده من الكلام، والثاني في محاولاته للوصول إلى الفهم الصحيح للكلام، ووضع مبدأ التعاون شرط بينهما لإنجاح العملية التواصلية.

الفصل الثالث

مناويل دراسة الفعل الكلامي في الدرس اللساني العربي

المبحث الأول: عند البلاغيين والنحاة

المبحث الثاني:عند الأصوليين

المبحث الثالث: عند المحدثين

لقد مرّ في حديثنا في الفصل السابق على نظرية الأفعال الكلامية، وجهود العلماء (**أوستين** و**سيرل**) في تأسيسها ووضع قواعدها، باعتبارها الركيزة الأساسية للاتجاه التداولي، وإذا التفتنا إلى تراثنا اللّساني العربي، فإننا نجدها تتقارب مع ثنائية الخبر والإنشاء في مدى توافق الكلام، وعلاقته بالخارج، وتندرج ظاهرة الأفعال الكلامية ضمن مباحث علم المعاني، وتحديدا ضمن الظاهرة المعنونة بالخبر والإنشاء، واهتم بذلك كثير من العلماء نحاة، وبلاغيين وعلماء أصول، بالإضافة إلى الفلاسفة وعلماء المنطق، وهذا الكلام يؤكده العديد من الباحثين المعاصرين، نذكر منهم مسعود صحراوي فيقول: "تندرج ظاهرة الأفعال الكلامية ضمن مباحث علم المعاني ...وتحديدا ضمن الظاهرة الأسلوبية الخبر والإنشاء"[1].

وإذا كانت هذه الظاهرة تمثل المحور الأساسي الذي تدور حوله دراسات القدماء على اختلاف تخصصاتهم، فأنهم اختلفوا في مسألة التمييز بين صنفي هذه الظاهرة الأسلوبية، فاعتمدوا في ذلك على معايير منطقية وأخرى تداولية، سنتطرق إليها قبل التفصيل في تقسيمات كل نوع، ويجدر بنا الإشارة إلى أن العرب القدماء اصطلحوا على لفظ الخبر، أما الإنشاء فمنهم من سماه باسم الطلب، ومن بينهم **أبو يعقوب السكاكي**. ولذا نجد **ابن فارس** في حديثه عن الخبر من خلال كتابه الصاحبي في باب معاني الكلام، فقال: "أما أهل اللغة فلا يقولون في الخبر أكثر من أنه إعلام، تقول: أخبرته، أخبره. والخبر هو العلم. وأهل النظر يقولون: الخبر ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه"[2]، كما يذكر **السيد أحمد الهاشمي** في توضيحه لمفهوم الخبر والإنشاء "وإن شئت فقل: الخبر هو ما يتحقق

[1] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 49.

[2] ابن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 1997، ص 133.

مدلوله في الخارج بدون النطق به، أما الإنشاء هو ما لا يحصل مضمونه، ولا يتحقق إلا إذا تلفظت به"[1].

إلى جانب هذا نرى أن العلماء العرب باختلاف تخصصاتهم اهتموا بظاهرة الخبر والإنشاء، والتي تمثل المحور الأساسي في دراساتهم، إلى جانب اختلافهم أيضا في تمييزهم بين الأسلوبين على أساس معايير منطقية، وأخرى تداولية متداخلة فيما بينها، وسنحاول فيما يأتي توضيح هذه المعايير .

1. معايير التمييز بين الخبر والإنشاء:

لقد حدد علماء العرب (البلاغيين والنحاة وعلماء الأصول) قبل تقسيماتهم للخبر والإنشاء معايير على أساسها يتم التمييز بينهما، ومن بين هذه المعايير:

1.1. معيار الصدق والكذب:

يعد هذا المعيار من أهم المعايير التي ارتكز عليها العلماء القدماء في تمييزهم بين الظاهرتين الأسلوبيتين (الخبر والإنشاء)، فالخبر في نظرهم هو ما احتمل الصدق أو الكذب، وأما الإنشاء فهو عكسه، وقد أكد ذلك العديد من العلماء القدماء نذكر منهم: **أبو يعقوب السكاكي** في مؤلفه (المفتاح) في حديثه عن الخبر والطلب، بقوله: "ثم إن الخبر والطلب بعد افتراقهما بحقيقتهما يفترقان باللازم المشهور، وهو احتمال الصدق والكذب"[2]، كما نجد أيضا **الخطيب القزويني** في كتابه (الايضاح في علوم البلاغة) في قوله: "أن الكلام إما خبر أو إنشاء، إما أن يكون لنسبته الخارجية تطابقه أو لا تطابقه، أو

[1] السّيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، دط،2000، ص45، 63.

[2] أبي يعقوب يوسف بن علي السكاكي، مفتاح العلوم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتاب العلمية، بيروت، لبنان، ط03، 2014،ص253.

لا يكون لها خارج، الأول الخبر، والثاني الإنشاء"[1]، كما نرى **أبي العباس المبرد** أيضا إقحامه لمعيار الصدق والكذب ضمن الخبر، حيث قال: "والخبر ما جاز على قائله التصديق والتكذيب"[2].

من خلال هاته التعاريف حول الخبر والإنشاء، اعتمد علماء العرب باختلاف تخصصاتهم في التمييز بين الظاهرتين، على معيار الصدق والكذب، بحيث أن الخبر في نظرهم هو عبارة عن كلام أو خطاب تواصلي يحتمل الصدق والكذب، أي يمكن تصديقه إذا كان الواقع يطابقه، ويمكن تكذيبه إذا كان الواقع لا يطابقه، أما فيما يخص الظاهرة الأسلوبية الثانية، فإنها تتمثل في ذلك الخطاب التواصلي الذي لا يحتمل الصدق ولا الكذب، فهو عكس الخبر تماما، لهذا كان هذا النوع من المعايير الأساسية التي ارتكز عليها العلماء.

2.1. معيار مطابقة الكلام النسبة الخارجية:

بعد أن كان العلماء العرب يعتمدون في تمييزهم بين الخبر والإنشاء على معيار الصدق والكذب ذهب بعضهم إلى مرحلة أخرى أكثر دقة وتحليلا، فنجد **محمد بن علي الجرجاني** في (الإشارات والتنبيهات)، بأن" الإنشاء كلام لا يصح أن يقال إنه صادق أو كاذب، ضعيف؛ لأن الصادق والكاذب نوعان للخبر، أو صفتان له، فيكون في تقدير أن الإنشاء هو الذي لا يصح أن يكون خبرا صادقا أو كاذبا"[3]،كما نجد **الخطيب القزويني** في (الإيضاح) يقول: "الكلام إما أن يكون لنسبته الخارج تطابقه أو لا تطابقه، أو لا يكون

[1] الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 2003، ص24.

[2] أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، ص89.

[3] محمد بن علي بن محمد الجرجاني، الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، ص85.

لها خارج، الأول الخبر، والثاني الإنشاء"[1]. وعليه نرى بأن الإنشاء له نسبة واحدة وهي النسبة الكلامية، ويختلف عن الخبر نسبتان فالأولى كلامية والثانية خارجية أي في الواقع، وهذا التصور أدى إلى معيار آخر .

3.1. معيار إيجاد النسبة الخارجية:

ذكرنا آنفا أن علماء البلاغة اعتمدوا في تمييزهم للظاهرة البلاغية (الخبر والإنشاء) بمعيارين، فالنوع الأول (الصدق والكذب)، فالأول يتصف بقبول هذا المعيار، والثاني بعدم قبول ذلك، أما المعيار الثاني، وإلى جانب قبوله للمعيار الأول أي الصدق والكذب، فله خارج يطابقه أو لا يطابقه، أما النوع الثاني (أي الإنشاء) لا يقبل الصدق والكذب لأن لا خارج له، وبعدها تم إلحاق مفهوم (القصد)، أي قصد المتكلم وإيجاد النسبة الخارجية، ومنه قيل: "إذا كان القصد من الكلام الدلالة على أن تلك النسبة حصلت في الواقع، فيسمى الكلام بالخبر، أما إذا كان القصد من الكلام الدلالة على أن اللّفظ المتكلم به وجدت به تلك النسبة الخارجية فهو إنشاء"[2] .

4.1. معيار قصد المتكلّم:

لقد اتخذ العلماء معيار قصد المتكلم من القرائن المساعدة في التمييز بين الأسلوبين حيث: "يصبح الكلام خبرا إذا انضم إلى اللّفظ قصد المتكلم الإخبار به، وإنشاء إذا كان قصد المتكلم إيجاد النسبة الخارجية"[3]. فالكلام بصفة عامة نوعان، والمتكلم هو الذي يحدد

[1] القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص24.

[2] ينظر: علي محمود حجي الصرّاف، الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، ص101.

[3] ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

نوعه إن كان خبرا أو إنشاءا، فإذا كان قصد المتكلم الإخبار، فنوع الكلام خبر، أما إذا كان قصده غير ذلك فهو إنشاء.

يتلخص مما ذكرناه سابقا أن العلماء العرب اختلفت، وتعددت آراءهم حول التمييز بين الخبر والإنشاء، فكلّ ميزه على حسب معرفته، ومن هنا يمكننا ذكر ما قدمه **مسعود صحراوي** حول التمييز بين الأسلوبين في قوله: "الخبر هو الخطاب التواصلي المكتمل إفاديا، والذي يريد المتكلم من نسبته الكلامية أن تطابق نسبته الخارجية، أما الإنشاء هو الخطاب التواصلي المكتمل إفاديا، والذي يريد المتكلم من نسبته الكلامية أن تُوجد نسبته الخارجية"[1]، فكل من الخبر والإنشاء كلام تام ومفيد؛ أي خطاب تواصلي يحمل الفائدة، إلى جانب إدخال معيار قصد المتكلم، وغرضه من الكلام للتمييز بين الأسلوبين. وهذا التمييز الذي قدمه العلماء العرب يشبه إلى حد بعيد ما قدمه **جون أوستين** في تمييزه بين الأفعال التقريرية والإنجازية، في مدى تحققها في الواقع، وهذا ما يؤكده **أحمد المتوكل** في قوله: "من المعلوم أن الفكر اللّغوي العربي القديم يتضمن ثنائية (الخبر/ الإنشاء) التي تشبه إلى حدّ بعيد الثنائية الأوستينية (الوصف/ الإنجاز)، كما يدل على ذلك تعريف القدماء للخبر والإنشاء"[2].

[1] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص110.

[2] خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص 201.

المبحث الأول: أفعال الكلام عند البلاغيين والنحاة.

أولا: عند البلاغيين.

تندرج ظاهرة الأفعال الكلامية ضمن علم المعاني، الذي هو بدوره فرع من فروع البلاغة العربية، يقول **أبو يعقوب السكاكي** أن علم المعاني هو: "تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره"[1]، وبعدها يوضح مقصوده من خاصية التركيب في قوله: "ما يسبق منه إلى الفهم عند سماع ذلك التركيب، جاريا مجرى اللازم له لكونه صادرا عن البليغ، لا لنفس ذلك التركيب من حيث هو حينا"[2]، وبعدها ذهب **السكاكي** إلى الإشارة للفهم الذي يتصور في ذهن السامع عند سماعه لكلام ما، فيقول: "وأعني بالفهم، فهم ذي الفطرة السليمة مثل ما يسبق إلى فهمك من تركيب: إن زيدا منطلق إذا سمعته عن العارف بصياغة الكلام، من أن يكون مقصودا به نفي الشك، أو رد الإنكار، أو من تركيب: زيد منطلق، من أنه يلزم مجرد القصد إلى الإخبار أو من نحو منطلق بترك المسند إليه، من أنه يلزم أن يكون المطلوب به وجه الاختصار مع إفادة لطيفة مما يلوح بها مقامها."[3]

فالتركيب عند **السكاكي** هو الكلام المحمل بالدلالات المفيدة سواء كانت حرفية، أو ضمنية وطبعا تفهم من المقام الواردة فيه، وبحسب قصد المتكلم أي مطابقة المقال للمقام.

---

[1] أبي يعقوب السكاكي، مفتاح العلوم، ص247.

[2] المرجع نفسه، ص 248.

[3] المرجع نفسه، ص 248.

وهذا ما نجد **الخطيب القزويني** يركز عليه، حيث انصب اهتمامه في دراسة ظاهرة الخبر والإنشاء على مطابقة المقال للمقام مع مراعاة مقتضى الحال، ويتضح هذا في تعريفه لعلم المعاني بأنه: "علم يعرف به أحوال اللّفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال، مع وفائه بغرض بلاغي يفهم ضمنا من السياق، وما يحيط به من القرائن"[1]، وفي نفس السياق نجد السيد **أحمد الهاشمي** في تعريفه لعلم المعاني حيث قال: "أنه أي علم المعاني هو أصول وقواعد، يعرف بها أحوال الكلام العربي التي يكون بها مطابقا لمقتضى الحال"[2]، فالبلاغيين يرتكزون على ما يسمى بمقتضى الحال، أي مطابقة كلام المتكلم للمقام الموجود فيه، بمعنى لكل مقام مقال.

1.تقسيمات الخبر والإنشاء:

لقد قسم البلاغيون العرب، ومن بينهم: **أبو يعقوب السكاكي**، و**عبد القاهر الجرجاني**، و**الزمخشري**، و**الخطيب القزويني**،...، علم المعاني إلى: خبر وإنشاء، وكل نوع إلى تقسيمات فرعية، سنتطرق إليها بالتفصيل فيما يأتي

1. الخبر:

لقد قسم علماء البلاغة الخبر إلى تقسيمات فرعية، واستندوا في ذلك إلى تقسيم ينسب إلى **أبي العباس اللّغوي**، قاله وأوضحه للفيلسوف **الكندي** بعد اشتباه حصل له في قصة مشهورة، وهو تقسيم تداولي لأنه يقوم على ملاحظة مقتضى الحال أي مراعاة الموقف النفسي للمتكلم تجاه السامع، وتتمثل هذه القصة فيما يلي: "روي عن **ابن الأنباري** أنه

[1] خطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 04.

[2] السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ص 39.

قال: ركب **الكندي** المتفلسف إلى **أبي العباس** وقال له: إنّي لأجد في كلام العرب حشوا! فقال له **أبو العباس**: في أي موضع وجدت ذلك؟ فقال: أجد العرب يقولون: "عبد الله قائم"، ثم يقولون "إنّ عبد الله قائم"، ثم يقولون: "إنّ عبد الله لقائم"، فالألفاظ متكرّرة والمعنى واحد. فقال **أبو العباس**: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم: "عبد الله قائم"، إخبار عن قيامه، وقولهم: "إنّ عبد الله قائم" جواب عن سؤال سائل، وقوله: "إنّ عبد الله لقائم" جواب عن إنكار منكر قيامه، فقد تكرّرت الألفاظ لتكرّر المعاني، فقال: فما أحار المتفلسف جوابا"[1].

نلاحظ مما سبق أن الفيلسوف **الكندي** من خلال سؤاله **لأبي العباس** أن هناك في كلام العرب حشوا، فهو لم ير الاختلاف الموجود في كل عبارة، ولم ينتبه اختلاف المعاني الإنجازية لتلك الأقوال، لأن انتباهه باعتباره فيلسوفا منطقيا هو للمحتوى القضوي للعبارة، أي: قيام زيد، وغاب عنه قصد المتكلم، الذي هو لبّ التفسير التداولي، ولهذا كان توضيح **أبي العباس** لتلك الأقوال والفرق بينهم. "فالعبارة الواحدة تتشعب إلى ثلاث عبارات، بفعل اختلاف حال السامع، ومراعاة المتكلم لتلك الحال، هي:

أ- عبد الله قائم.

ب- إنّ عبد الله قائم.

ت- إنّ عبد الله لقائم.

[1] عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، دلائل الإعجاز، شركة القدس للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط03،1996، ص 315.

فالأول إخبار عن قيامه، والثاني جواب عن سؤال سائل، والثالث ردّ على إنكار منكر"[1]. وعلى هذا الأساس قسم العلماء الخبر ثلاثة أقسام بحسب درجة قوة دلالاته وضعفها.

1.1. أقسام الخبر:

قسم علماء العرب الخبر إلى ثلاثة أقسام، واصطلحوا عليها على النحو الآتي:

- خبر ابتدائي
- خبر طلبي
- خبر إنكاري

1.1.1. الخبر الابتدائي:

يتمثل هذا النوع من الخبر بأنه لا يحتاج إلى تأكيد، والمتلقي يكون خالي الذهن تماما، ويقول **أبو يعقوب السكاكي** في هذا النوع: "فإذا اندفع في الكلام مخبرا، لزم أن يكون قصده في حكمه بالمسند للمسند إليه في خبره ذاك، إفادته للمخاطب، متعاطيا مناطها بقدر الافتقار فإذا ألقى الجملة الخبرية إلى من هو خالي الذهن عما يلقى إليه، ليحضر طرفاها عنده، وينتقش في ذهنه استناد أحدهما إلى الآخر ثبوتا أو انتفاء، كفى في ذلك الانتقاش حكمه، ويتمكن لمصادفته إياه خاليا، فتستغني الجملة عن مؤكدات الحكم، وسمي هذا النوع من الخبر: ابتدائيا"[2]. ومثال هذا النوع من الخبر كقول أحد الشعراء:

[1] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 127.

[2] أبي يعقوب يوسف بن محمد السّكاكي، مفتاح العلوم ،ص258.

أتاني هواها قبل أن أعرف الهوى فصادف قلبي خاليا فتمكّنا[1]

فالشاعر في هذا البيت يصرح بأن قلبه كان خاليا تماما من الهوى أي الحب، فهو لم يعرفه ويعشه من قبل، لهذا تمكن منه عند دخول حب تلك المرأة فسكن فؤاده. وإلى جانب هذا المثال نذكر مثال آخر كقولنا لشخص ما: محمد طالب مجتهد، فنحن هنا بصدد إخباره باجتهاد محمد، والمتلقي هنا خالي الذهن لا يعلم عن محمد بأنه طالب مجتهد.

2.1.1.الخبر الطلبي:

استنادا إلى ما وضحه **أبي العباس** حول اختلاف الأقوال، فهذا النوع من الخبر يحتاج متلقيه إلى تأكيد لخبرهم، بهدف القضاء على شك المتلقي، ومن أدوات التأكيد: "اللاّم، إنّ"، يقول **السكاكي**: "وإذا ألقاها إلى طالب لها، متحير طرفاها عنده دون الاستناد، فهو منه بين، لينقذه عن ورطة الحيرة، استحسن تقوية المنقذ بإدخال اللام في الجملة، أو إن، كنحو: زيد عارف، أو إن زيدا لعارف. ويسمى هذا النوع من الخبر: طلبيا"[2].وهذا المثال يؤكد أن زيدا عارف، وكمثال آخر حول هذا النوع عند قولنا: إنّ محمد طالب مجتهد ، وهذا القول يؤكد اجتهاد محمد، وهذه الجملة للأشخاص المشككين في اجتهاد محمد.

[1] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها..

3.1.1.الخبر الإنكاري:

ويتمثل هذا الخبر في تأكيد الكلام لما يتطلبه المقام نتيجة إنكار السامع له، ويقول **السكاكي** في هذا الصدد: "وإذا ألقاها إلى حاكم فيها بخلافه، ليرده إلى حكم نفسه، استوجب حكمه ليترجح تأكيدا بحسب ما أشرب المخالف الإنكار في اعتقاده"[1].

وفي هذا النوع من الخبر يمكن للمتلقي أن ينكر الخبر الذي ألقاه المتكلم، وقد يبالغ في إنكاره ولكن هناك أدوات يستعملها المتكلم بحسب درجة إنكار المتلقي وذلك حتى يقضي تماما على شكه وإنكاره للخبر، كقولنا في المثال السابق عند قول أحدهم: إنّ محمد لطالب مجتهد، وهذا يقال لتأكيد اجتهاد محمد بتوظيف (لام التأكيد، وإنّ)، أما إذا بالغ في إنكاره لصدق الخبر، فيمكن تقوية التأكيد باستخدام القسم وأدوات التأكيد السالفة الذكر، بقولنا: والله إنّ محمد لطالب مجتهد، فالقسم صورة من صور التأكيد لأن المتكلم إذا استعمل لفظ القسم فهو دليل على صدق قوله، لهذا هو أعلى درجات التأكيد.

من خلال ما سبق نلاحظ أن الجمل الخبرية تتعدد وتختلف بحسب اختلاف درجة وشدة الغرض الذي تتضمنه، بالإضافة إلى ذلك أن الحكم على نوع من أنواع الخبر بالابتدائي، أو الطلبي، أو الإنكاري، يكون على حسب ما يخطر في نفس المتكلم، من أن المتلقي خالي الذهن أو متردد أو منكر، فجملة: (والله إنّ محمد لطالب مجتهد) أقوى من حيث دلالتها من جملة: (محمد طالب مجتهد)، وقد تخرج هذه الدلالة إلى دلالات وأغراض أخرى تفهم من سياق الكلام.

[1] أبي يعقوب يوسف بن محمد السّكاكي، مفتاح العلوم ،ص258.

2.1. الأغراض التي يحتملها الخبر:

قد يخرج الخبر إلى أغراض ومعاني متعددة، باختلاف المقامات التي يرد فيها، وهي "كثيرة منها:

1.2.1. التعجب: نحو: (ما أروع هذه البلدة).

2.2.1. التمني: مثل: (وددتك عندنا).

3.2.1. النفي: مثل: (لا بأس عليك).

4.2.1. النهي: نحو: (لا تقرب الصلاة دون وضوء).

5.2.1. التعظيم: نحو: (سبحان الله العظيم)"[1].

6.2.1. الوعد: نحو قوله تعالى: ((سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الآفَاقِ))[2].

6.2.1. "الإسترحام والاستعطاف: وهو متضمن معنى الاسترحام والعفو، لقول الشاعر:

فما ليَ حيلة إلا رجائي لعفوك إن عفوت وحُسنُ ظَنّيّ

يظن النّاس بي خيرا وإني لشر النّاس إن لم تعف عنّي

[1] ينظر: أحمد بن فارس، الصّاحبي في فقه اللّغة، ص 133.

[2] القرآن الكريم، سورة فصلت، الآية: 53.

7.2.1. إظهار التحسر: كالتحسر على شيء محبوب، مثل قول **المتنبي** في رثاء جدته:

أتاها كتابي بعد يأس وترحة فماتت سرورا بي فمت بها غمّا

حرام على قلبي السرور فإنني أعد الذي ماتت به بعدها سمّا"[1].

8.2.1. "**التوبيخ**: كقولك للكسول الخمول المتردّد في النهوض من فراشه: (الشمس طالعة).

9.2.1. التحذير: ومنه قولك لمصمّم على الطلاق: (أبغض الحلال إلى الله الطلاق)"[2].

ذكرنا فيما سبق بعض المعاني التي يحتملها الخبر في سياقات مختلفة، وهي من أهم المعاني التي يتم تداولها في الكلام، وكان يجب ذكرها قبل التطرق إلى الظاهرة الثانية.

2.الإنشاء:

تعرفنا سابقا على الخبر بأنه هو ما يحتمل الصدق والكذب، أما الإنشاء فهو عكس ذلك أي لا يحتمل الصدق ولا الكذب، ويرجع هذا إلى عدم وجود ما يطابقه في الواقع، ويقول **عبد السلام هارون** في هذا الصدد: "لا يحتمل الصدق والكذب لذاته، ولا

[1] عبد العزيز عتيق، علم المعاني، دار الآفاق العربية، القاهرة، مصر، ط01، 2006، ص 49.

[2] محمد أحمد قاسم، محي الدين ديب، علوم البلاغة، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، ط01، 2003، ص 273.

يصحّ أن يقال لقائله إنّه صادق أو كاذب، لعدم تحقق مدلوله في الخارج وتوقفه على النطق به"[1]،فهو "ما لا يحصل مضمونه ولا يتحقق إلا إذا تلفظت به"[2].

وقد اختلف العلماء قديما حول مصطلح الإنشاء، فكان قسيم الخبر عندهم الطلب، ومن العلماء الذين وظفوا مصطلح الطلب في مؤلفاتهم: **عبد القاهر الجرجاني** و**أبو يعقوب السكاكي**، إذ يقول في كتابه (مفتاح العلوم): "ثم إن الخبر والطلب بعد افتراقهما بحقيقتهما يفترقان باللازم المشهور، وهو احتمال الصدق والكذب"[3]، ومن خلال القول نلاحظ أن **السكاكي** ميز بين الخبر والطلب ولم يصطلح على لفظ الإنشاء في مؤلفه، ومنهم من جعل الإنشاء قسيم الخبر، وصرحوا بأن الطلب نوع من أنواع الإنشاء، وهذا ما ذهب إليه **الخطيب القزويني** بقوله: "الإنشاء ضربان: طلب، وغير طلب"[4]، وهذا التقسيم الذي سار عليه البلاغيون فيما بعد، وهو ما سنتبعه في دراستنا هذه.

1.2.أقسام الإنشاء:

وينقسم الأسلوب الإنشائي إلى قسمين: طلبي وغير طلبي.

[1] عبد السلام محمد هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي للنشر، القاهرة، مصر، ط2001،05، ص13.

[2] السّيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، ص63.

[3] أبي يعقوب يوسف بن محمد السّكاكي، مفتاح العلوم، ص253.

[4] القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص108.

1.1.2. الإنشاء الطلبي:

ويعني "ما يستلزم مطلوبا ليس حاصلا وقت الطلب"[1]. وقد قسمت تلك الصيغ إلى: أمر، ونهي، واستفهام، وتمن، ونداء. ولكل قسم صيغته تتفرع منه أغراض عديدة تفهم من السياق الذي ترد فيه ومن قصد وغاية المتكلم في الوقت ذاته.

1.1.1.2. الأمر:

هو طلب الفعل من الأعلى إلى الأدنى، حقيقة أو ادعاء، أي سواء أكان الطالب أعلى في واقع الأمر أم مدّعيا لذلك[2]، والأمر عند العرب ما إذا لم يفعله المأمور به عاصيا، ويكون بلفظ "افعل" و"ليفعل"[3]، وللأمر أربع صيغ، وهي:

- "فعل الأمر، **كقوله تعالى**:((فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُم وأَيديَكُم إلى المَرَافِق))[4].
- المضارع المقرون بلام الطلب، وهي التي تسمى بلام الأمر. كقوله تعالى: ((لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ))[5]
- اسم فعل الأمر، **كقوله تعالى**: ((عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ))[6].

---

[1] عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية، ص13.

[2] المرجع نفسه، ص14.

[3] أحمد بن فارس، الصّاحبي في فقه اللّغة، ص138.

[4] القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية6.

[5] القرآن الكريم، سورة الطلاق، الآية7.

[6] القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية:105.

– المصدر النائب عن فعل الأمر، نحو **قوله تعالى**: ((فَضَربَ الرّقَابِ))[1]، والأصل في الأمر أن يكون لطلب الفعل على سبيل الإيجاب، وقد يأتي لمعان أخرى على سبيل المجاز تفهم من المقام"[2].

المعاني التي يحتملها الأمر:

- **الالتماس**: هو شبيه بالدعاء والرجاء من جهة الفعل والحدود، لكن البلاغيين قد خصّوه عادة بأسلوب الأمر بين المتساوين في المنزلة والقدر على سبيل الاحترام والتلطف، كقول **امرؤ القيس** في خطاب الاثنين:

قِفَا نبكِ من ذِكْرَى حبِيب و منْزِل بِسِقْطِ اللّوى بين الدّخُول فحَوْمَلِ.

- **الدعاء**: ويتجه الأمر بكلامه إلى من هو أعلى منه على صفة التضرّع، والضّعف، والابتهال والرجاء، والاستكانة، والاستعطاف، أو الانتقام[3]، **كقوله سبحانه وتعالى**: ((رَبّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُر نِعْمَتَك التِي أَنْعَمْتَ عَلَيّ))[4].
- **التمني**: وهو طلب الأمر المحبوب الذي يُرجى وقوعه، إما لكونه مستحيلا، وإما لكونه ممكنا غير مطموع في نيله، نحو قول عنترة العبسيّ:

يَا دَار عَبلة بِالجِواء تكلّمي وعِمي صبَاحا دار عبلة واسلمي5.

[1] القرآن الكريم، سورة محمد، الآية4.

[2] عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية، ص14.

[3] د/حسين جمعة، جمالية الخبر والإنشاء، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، دط، 2005، ص109، 110.

[4] القرآن الكريم، سورة النمل، الآية 19.

[5] عبد العزيز عتيق، علم المعاني، ص61.

- **التهديد والإنذار**: تتخذ صورة الأمر شحنة انفعالية متعاظمة في نفس المتكلم الآمر كما تثير فيه أفكارا شتى حين يتجه إلى المتكبرين، والمدّعين، والعاصين، والمنافقين ليرتعدوا... كقول الشاعر:

إذَا لمْ تخْشَ عاقبَة الليالي ولمْ تسْتَحي، فاصنَعْ ما تشَاءُ.

- **التحدي والتعجيز**: هو طلب شيء ما من المخاطب لا يَقْدر عليه، لأنه ليس بوسعه تحقيقه[1]، كقوله تعالى: ((يا مَعْشَرَ الجِنّ والإِنْسِ إن اسْتَطَعْتُم أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانْفُذُوا لَا تَنْفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ))[2].

- **التّعجب**: **كقوله تعالى**: ((انْظُر كَيْف ضَرَبُوا لَكَ الأَمثَال))[3].

2.1.1.2. النّهي:

وهو طلب الكفّ عن الفعل على وجه الاستعلاء، وصيغته واحدة وهي المضارع المقرون بلا الناهية[4]، **كقوله تعالى**: ((وَلَا تجَسّسُوا وَلَا يَغْتَبْ بَعْضُكُم بَعْضا))[5].

وقد يخرج النّهي إلى معاني أخرى تفهم من خلال سياق الكلام الذي يرد فيه. ومنها:

- **الدعاء**: **كقوله تعالى**: ((رَبّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إن نَسِينَا أَو أَخْطَأْنَا))[6].

[1] د/حسين جمعة، جمالية الخبر والإنشاء، ص111.
[2] القرآن الكريم، سورة الرحمن، الآية33.
[3] القرآن الكريم، سورة الإسراء، الآية48.
[4] عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية، ص15.
[5] القرآن الكريم، سورة الحجرات، الآية12.
[6] القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية286.

- **الالتماس**: وذلك عندما يكون النهي صادرا من شخص إلى آخر يساويه قدرا ومنزلة، مثل قول الشاعر:

لا تحسبوا البعد ينسيني مودتكم هيهات أن تنسي على الزمن

لا تقولي: هتفت باسمك في اللي ل فما طاف بي النداء الحبيب[1].

- **التمني**: عندما يكون النهي موجّها إلى ما لا يعقل، نحو قول الشاعر:

إيه يا طير لا تضن بلحن يُنقذ النفس من هموم كثيرة.

- **النصح والإرشاد**: وذلك عندما يكون النهي يحمل بين ثناياه معنى من معاني النصح والإرشاد، نحو قول المتنبي:

إذا غامرت في شرف مروم فلا تقنع بما دون النجوم.

- **التوبيخ**: عندما يكون المنهيّ عنه أمرا لا يشرف الإنسان، ولا يليق أن يصدر عنه، نحو **قوله تعالى**: ((لا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ))[2].

- **التحقير**: عندما يكون الغرض من النهي الإزراء بالمخاطب، والتقليل من شأنه وقدراته، كقول **أبي الهلال العسكري**:

انظر إليهم ولا تعجبك كثرتهم فإنما الناس قلوا كلما زادوا

ولا يهولنك من دهمائهم عدد فليس للناس في التحصيل أعداد[3].

[1] عبد العزيز عتيق، علم المعاني، ص67.

[2] القرآن الكريم، سورة الحجرات، الآية11.

[3] عبد العزيز عتيق، علم المعاني، ص68.

3.1.1.2. الاستفهام:

وقد اصطلح عليه **ابن فارس** بالاستخبار في قوله: "الاستخبار طلب خبر ما ليس عند المستخبر، وهو الاستفهام"[1]، وفي تعريف آخر: "هو طلب الفهم، أي طلب العلم بشيء لم يكن معلوما بوساطة أداة من أدواته، وهي: الهمزة، هل، ومن، وما، ومتى، وأين، وأيّان، وأنى، وكيف، وكم، وأيّ. وتنقسم هذه الأدوات من حيث ما يطلب بها إلى ثلاثة أقسام: ما يطلب به التّصوّر، أو التصديق، أو ما يطلب به التصديق فقط، وما يطلب به التّصوّر فقط"[2].

ومن ألفاظ الاستفهام التي تأتي لطلب التّصوّر أو التصديق:

- **الهمزة**: فتأتي للتّصوّر، أي لطلب تعيين المفرد، إذا كان المستفهم عالما بالنسبة التي تضمّنها الكلام، بيد أنه متردّد بين شيئين فيطلب تعيين أحدهما، كقولك: (أدِبْس في الإناء أم عسل؟)، وتكون أيضا لطلب التصديق، أي لطلب تعيين النسبة، وذلك إذا كان المستفهم السائل مترددا في ثبوت النسبة، أو نفيها، كقولك: أقام زيد؟[3]، أما الذي يأتي لطلب التصديق فقط تتمثل في أداة واحدة، وهي:

- **هل**: وهو حرف لطلب التصديق دون التّصوّر، "كقولك: هل حان وقت السفر؟ ويكون الجواب معها مماثلا للجواب مع الهمزة التي للتصديق"[4]، وقسم العلماء (هل) إلى قسمين:

---

[1] ابن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة، ص134.

[2] عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية، ص18، 19.

[3] المرجع نفسه، ص19.

[4] المرجع نفسه، ص20.

– **بسيطة**: إن استفهم بها عن وجود شيء أو عدمه، نحو: هل يصدأ الذهب؟، هل الحركة موجودة؟

– **مركبة**: إن استفهم بها عن وجود شيء لشيء أو عدمه، نحو: هل نهر النيل يصب في البحر الأبيض؟، فالعلم بوجود نهر النيل أمر لا شك فيه، ولكن المجهول عنه والمطلوب معرفته هو:

– ثبوت صبّه في البحر الأبيض أو نفيه عنه، ولهذا يجاب عنه في الإثبات بنعم، وفي النفي بلا[1].

أما النوع الثالث فهو الألفاظ التي تأتي لطلب التصور فقط: ويضم هذا النوع جميع ألفاظ الاستفهام الباقية وهي:

- **من**: للسؤال عن الجنس من ذوي العلم، تقول: من جبريل؟، بمعنى أبشر هو، أم ملك، أم جني[2].
- **ما**: وتستعمل لغير العاقل، ويطلب بها السؤال عن معرفة حقيقة الشيء المستفهم عنه، أو شرحه، كقولنا: ما الإنسان؟[3].
- **أي– كم**: فأما (**أي**) للسؤال عما يميز أحد المتشاركين في أمر يعمهما، يقول القائل: عندي ثياب، فتقول: أي الثياب هي؟، فتطلب منه وصفا يميزها عندك عما يشركها في الثوبية ، أما (**كم**) فللسؤال عن العدد، إذا قلت: كم درهما لك؟، وكم رجلا رأيت؟، فكأنك قلت: أعشرون أم ثلاثون أم كذا أم كذا[4].

[1] عبد العزيز عتيق، علم المعاني، ص 72، 73.

[2] أبي يعقوب يوسف بن محمد السّكاكي، مفتاح العلوم، ص422.

[3] د/حسين جمعة، جمالية الخبر والإنشاء، ص139.

[4] أبي يعقوب يوسف بن محمد السّكاكي، مفتاح العلوم، ص423.

- **كيف– أين**: وأما (**كيف**) فللسؤال عن الحال، إذا قيل: كيف زيد؟ فجوابه: صحيح؟ أم سقيم أو مشغول أو فارغ، وأما (**أين**) فللسؤال عن المكان، إذا قيل: أين زيد؟ فجوابه: في الدار، أو في المسجد أو في السوق[1].
- **متى– أيّان– أنّى**: وأما (**متى**) ويطلب بها تعيين الزمان ماضيا كان أو مستقبلا، فتقول: متى جئت؟ والجواب: صباحا أو مساءا مثلا، وتقول: متى تأتي؟ ويكون الجواب: أي بعد شهر مثلا، أما (**أيان**) ويطلب بها تعيين الزمان المستقبل خاصة، وأكثر ما تكون في مواضع التفخيم، أي في المواضع التي يقصد فيها تعظيم المسئول عنه والتهويل بشأنه، نحو **قوله تعالى**: ((يَسْأَلُ أَيَانَ يَوْمُ القِيَامَةِ))[2]، أما (**أنّى**) فتأتي لمعان عدّة، وتفصيل ذلك أنها تستعمل تارة بمعنى (كيف)، نحو: أنّى يتوقع المرء النجاح في عمله وهو لا يعمل له؟ وتارة تستعمل بمعنى (من أين) نحو: أنّى لك هذا؟ وتارة تستعمل بمعنى (متى) نحو: أنّى جئت؟ أو أنّى تجيء؟[3].

المعاني التي يحتملها الاستفهام:

وقد يخرج الاستفهام عن معناه الأصلي إلى معاني أخرى، تفهم من سياق الكلام، أهمها:

- "**الأمر**: نحو **قوله تعالى**: ((مَالَى لَا أَرَى الهُدْهُدَ))[4].
- **الاستبطاء**: نحو: منذ كم دعوتك؟

[1] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[2] القرآن الكريم، سورة القيامة، الآية06.

[3] عبد العزيز عتيق، علم المعاني، ص74، 75.

[4] القرآن الكريم، سورة النمل، الآية20.

- **الوعيد**: نحو: ألم أنكّل بفلان؟ تقول مخاطبا لمن جَنى مثل جنايته.
- **التقرير**: نحو: أفعلت هذا؟ وأأنت فعلت هذا؟ تقصد حمل المخاطب على الإقرار بأَنه فعل، أو بأنه الفاعل"[1].
- "**التشويق**: وفيه لا يطلب السائل العلم بشيء لم يكن معلوما له من قبل، وإنما يريد أن يوجه المخاطب ويشوقه إلى أمر من الأمور، نحو **قوله تعالى**: ((قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَى))[2].
- **النهي**: وقد يخرج الاستفهام عن معناه الحقيقي إلى معنى النهي، أي إلى طلب الكف عن الفعل على وجه الاستعلاء، نحو قول الشاعر:

أتقول: أف للتي حملتك ثم رعتك دهرا؟

أي لا تقل: أف لأمك.

- **العرض**: ومعناه طلب الشيء بلين ورفق، نحو: أما تزورنا فتدخل السرور علينا؟
- **التحضيض**: ومعناه طلب الشيء بحثّ، نحو قولك لمن قصر في الامتحان: هلّا أعددت للامتحان عدته؟ ولمن جاء متأخرا: لولا حضرت مبكرا؟"[3].

وهذه بعض المعاني التي يحملها الاستفهام من خلال تعدد السياقات الواردة فيه، إلى جانبها هناك معاني أخرى حددها **ابن فارس** في كتابه (الصاحبي في فقه اللغة)، ومن هذه المعاني يقول: "ويكون استخبارا في اللّفظ والمعنى **تعجب**، نحو **قوله تعالى**: ((مَاذَا

[1] عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية، ص21.
[2] القرآن الكريم، سورة طه، الآية: 120.
[3] عبد العزيز عتيق، علم المعاني، ص 84، 85، 86.

يَسْتَعْجِلْ منْه الجُرمُون))[1]، ويكون استخبارا والمعنى **توبيخ**، نحو: ((أَذْهبتم طَيباتِكم))[2]، ويكون استخبارا والمعنى **تفجّع**، نحو: ((مَا لهَذَا الكتَابِ لَا يغَادرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً))[3]، ويكون استخبار والمعنى **تبكيت**، نحو: ((أَأَنْتَ قُلْتَ لْلنَاسِ))[4]، تبكيت للنصارى فيما ادعوه، ويكون استخبارا والمعنى **تسوية**، نحو: ((سَوَاءٌ عَلَيْهم أأنذَرتَّهُم أَمْ لَمْ تُنْذِرهُم))[5] "[6].

ويتضح لنا من خلال عرضنا لأسلوب الاستفهام أنه يحتوي على العديد من المعاني التي تفهم من خلال السياقات المختلفة التي يرد فيها، ولكن اكتفينا بذكر البارز منها.

4.1.1.2. التمني:

وهو طلب حصول أمر محبوب مستحيل الوقوع أو بعيده، أو امتناع أمر مكروه كذلك[7]، وللتمني أربع أدوات وهي:

- **ليت**: وهي أصلية، نحو **قوله تعالى**: ((يَالَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَسُولِ سَبِيلا))[8].
- **هل**: مثل **قوله تعالى**: ((فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا))[9].
- **لعل**: كقول الشاعر:

[1] القرآن الكريم، سورة يونس، الآية50.
[2] القرآن الكريم، سورة الأحقاف، الآية20.
[3] القرآن الكريم، سورة الكهف، الآية55.
[4] القرآن الكريم سورة المائدة، الآية116.
[5] القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية6.
[6] ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص135.
[7] عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية، ص17.
[8] القرآن الكريم، سورة الفرقان، الآية27.
[9] القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية53.

أسربَ القَطا هلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحهُ؟ لعلّي إلى مَنْ قَد هَوَيْتُ أَطيرُ[1].

- **لو**: نحو **قوله تعالى**:((فَلَوْ أَنَ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ المؤْمِنِينَ))[2].

المعاني التي يحتملها النهي:

- **الترجي**: إذا كان الأمر المرغوب فيه في أسلوب التمني مما يرجى حصوله وليس مستحيلا، كأن يكون طلبه ترجيا، ويعبر عنه بـ: (لعل وعسى) كقول **المتنبي**:

فليت هوى الأحبّة كان عدلا فحمّل كلّ قلب ما أطاقا[3].

- **التندّم والتحسّر**: نحو **قوله تعالى**: ((يَا لَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّي أَحَدًا))[4]، ومعناها أنه يتندم ويتحسر على شركه بالله[5].

5.1.1.2. النداء:

وهو طلب إقبال المدعو على الداعي بأحد حروف مخصوصة ينوب كل حرف منها مناب الفعل (أدعو) وأحرف النداء ثمان: الهمزة، أي، يا، أيا، هيا، آ، آى، وا. وفي الاستعمال نوعان: نوع لنداء القريب (الهمزة، وأي) و (الأدوات الست الأخرى) لنداء البعيد[6].

[1] السّيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، ص87.

[2] القرآن الكريم، سورة الشعراء، الآية102.

[3] د/حسين جمعة، جمالية الخبر والإنشاء، ص173.

[4] القرآن الكريم، سورة الكهف، الآية42.

[5] ينظر: د/حسين جمعة، جمالية الخبر والإنشاء، ص177.

[6] عبد العزيز عتيق، علم المعاني، ص91.

المعاني التي يحتملها النداء:

وقد يخرج النداء من معناه الأصلي إلى معاني أخرى، مثل الأساليب المتعرف عليها سابقا، تفهم هي أيضا من خلال السياقات التي يرد فيها، ومنها:

- **الإغراء:** نحو: يا مظلوم أقبل، قصدا إلى إغرائه وحثّه على زيادة التظلم.
- **الاختصاص:** نحو: أنا أفعل كذا يا أيّها الرجل.
- **النّدبة:** نحو **قوله تعالى:** ((يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطتُ فِي جَنْب الله))[1].
- **الاستغاثة:** نحو: يا الله من ألم الفراق!
- **التعجب:** نحو: يا للعشب ويا للماء![2].

هذه هي الأساليب الإنشائية الطلبية، وكل واحد يحتوي على أغراض تخرج عن معناها الحقيقي إلى معاني أخرى، تفهم من خلال السياقات التي يرد فيها كل أسلوب، أي حسب ما يقتضيه المقام، فنجد مثلا: الاستفهام يخرج إلى الأمر، والنّهي، والتّسوية، والإنكار، والتّشويق، والتّقرير، والوعيد،...، ومثله مثل باقي الأساليب.

2.1.2. الإنشاء غير الطلبي:

هو ما لا يستلزم مطلوبا ليس حاصلا وقت الطلب، ويكون: بصيغ المدح، والذّم، وصيغ العقود، والقسم، والتّعجّب والرّجاء[3]. وفي الحقيقة أنّ ما لاحظناه من خلال كتب القدامى أن هذا النوع من الإنشاء غير مدروس عند البلاغين، حيث انصب اهتمامهم

[1] القرآن الكريم، سورة الزمر، الآية56.

[2] عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية، ص18.

[3] السّيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، ص63.

بالقسم الأول وهو الإنشاء الطلبي دون الثاني **كأبي يعقوب السكاكي** مثلا، ويقول **عبد السلام هارون** في هذا الشأن: "والبلاغيون لا يكادون يُلقون بالا إلى هذا القسم الثاني، لقلة المباحث المتعلّقة به، ولأن أكثره في الأصل أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء"[1].

1.2.1.2.المدح والذم:

وهما أسلوبان إنشائيان، ويكونان: "بِنعم، وبئس وما جرى مجراهما، نحو: وحبّذا، ولا حبّذا، والأفعال المحوّلة إلى فعُل"[2]، نحو: قوله تعالى: ((وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالأَلْقَابِ بِئْسَ الِاسْمُ الفُسُوقُ بَعْدَ الإِيمَانِ))[3]، وقول الشاعر:

ألا حبذا عاذري في الهوى ولا حبذا العاذل الجاهل[4]

2.2.1.2.التعجب:

عرفه **الشريف الجرجاني** بأنه: "انفعال النّفس عمّا خفي سببه"[5]، وفي تعريف آخر "هو تفضيل شخص من الأشخاص، أو غيره على أضرابه في وصف من الأوصاف، والتعجب يأتي قياسيّا بصيغتين: ما أفعله وأفعل به، فمن الصيغة الأولى قول **شقران الهزيمي**:

أولئك قوم بارك الله فيهم على كل حال، ما أعف وأكرما!"[6].

---

[1] عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية، ص13.

[2] السّيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، ص63.

[3] القرآن الكريم، سورة الحجرات، الآية11.

[4] عبد العزيز عتيق، علم المعاني، ص55.

[5] علي بن محمّد السّيد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تحقيق: محمّد صّديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، مصر، د ط، د ت، ص56.

[6] عبد العزيز عتيق، علم المعاني، ص55.

ومن الصيغة الثانية: **قوله تعالى**: ((أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا))[1].

3.2.1.2. القسم:

ويكون: بالواو، والباء، والتاء، وبغيرها نحو: لعمرك ما فعلت كذا[2]، كما يكون بالفعل (أقسم) أو ما في معناه من مثل (أحلف)، والباء هي الأصل في أحرف القسم الثلاثة، وهي تدخل على كل مقسم به سواء أكان اسما ظاهرا أو ضميرا، نحو: أقسم بالله، وأقسم بك[3]، وعلينا الإشارة هنا إلى أمر مهم وهو اختلاف العلماء حول تصنيف أسلوب القسم، فمنهم من صنفه ضمن القسم الأول وهو الإنشاء الطلبي، ومنهم من عده من القسم الثاني أي الإنشاء غير الطلبي، ولكن أرجح الرأي الثاني بانتمائه إلى الإنشاء غير الطلبي، لأن القصد منه هو تأكيد الكلام لا غير.

4.2.1.2. الرّجاء:

يعرفه **محمد بن علي الجرجاني** بأنه: "إنشاء إمكان حدوث أمر ما"[4]، ويكون بحرف واحد هو (لعل)، وبثلاثة أفعال هي: عسى، وحرى، واخلولق، نحو قول **ذي الرمّة**:

لعل انحدار الدمع يعقب راحة من الوجد أو يشفي شجيّ البلابل

ومن أمثلة أفعال الرجاء، قول الشاعر:

عسى فرج يأتي به الله إنه له كل يوم في خليقته أمر

---

[1] القرآن الكريم، سورة مريم، الآية38.

[2] السّيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، ص63.

[3] عبد العزيز عتيق، علم المعاني، ص55.

[4] محمد بن علي بن محمد الجرجاني، الإشارات والتنبيهات، ص 98.

وقول **الأعشى**:

أن يقل هنّ من بني عبد شمس فحرى أن يكون ذاك، وكانا

ونحو: اخلولقت السماء أن تمطر، بمعنى عسى"[1].

5.2.1.2.صيغ العقود والمعاهدات:

وتتمثل في الصيغ التي يتم فيها التعامل بعقود البيع والشراء والزواج والطلاق، نحو: بعتك، اشتريت، زوجتك، طلقت، بالإضافة إلى عقود أخرى.

وتعتبر هذه الصيغ الجزء الأساسي التي ترتكز عليه نظرية الأفعال الكلامية، إلاّ أن علماء البلاغة أهملوها كثيرا **كأبي يعقوب السكاكي** و**الجرجاني**، وغيرهم من البلاغيين، وفي المقابل نجد علماء الأصول بحثوا في بعض منها وهذا ما قاله **مسعود صحراوي**: "فالبحث النحوي والبلاغي لم يُعيرا تلك الظواهر من الاهتمام إلا شيئا يسيرا... لولا أنّ نفرا من الفقهاء، والأصوليين قد بحثوا ظواهر من هذه الأفعال الكلامية في ثنايا مباحثهم ومناقشاتهم الفقهية...، وتعتبر ألفاظ العقود والمعاهدات ضمن الأفعال الكلامية، بل توضع ضمن الأفعال المتضمنة في القول، بل هي السبب في بحث الظاهرة من أصلها، وتتموضع بالتحديد ضمن الإيقاعيات"[2].

[1] عبد العزيز عتيق، علم المعاني، ص56.

[2] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص157، 158.

ثانيا: عند النحاة.

لقد اهتم علماء النحاة مثل البلاغيين بعلم المعاني في تحليلهم للجمل، والعبارات قصد الكشف عن كل ما يتعلق بالخطاب والمتلقي والمتكلم، إلى جانب هذا أنهم "لم يفهموا من اللّغة أنها منظومة من القواعد المجردة فحسب، وإنما فهموا منها أيضا أنها لفظ معيّن يؤديه متكلم معين في مقام معين، لأداء غرض تواصلي إبلاغي معين، ولذلك جعلوا من أهداف الدراسة النحوية إفادة المخاطب معنى الخطاب وإيصال الرسالة الإبلاغية إليه"[1]، فكان اهتمام النحاة منصبا على الجملة وتركيبها.

ويجدر بنا الإشارة هنا أن النحاة اختلفوا على مصطلحين هما: الكلام والجملة، فمنهم من يرى أنهما يؤديان نفس الهدف، بأنهما يحسن السكوت عليهما، ومنهم من يراهما يختلفان، وأبرز من يمثل هذا الاتجاه **رضي الدين الإستراباذي** الذي يرى أن: "الجملة ما تضمنت الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته"[2]، ويقول أيضا **عبد السلام هارون**: "وسأقول في الكلام والجملة، إذ يقال أحيانا هذا كلام إنشائي، وهذه جملة إنشائية. والحق أن الكلام أخصّ من الجملة، والجملة أعمّ منه، وإنما كان الكلام أخصّ من الجملة لأنّه مزيد فيه قيد الإفادة"[3].

ونستنتج مما سبق أن الكلام عند النحاة مرتبط بالفائدة، ومعنى ذلك: "أن يفيد الكلام فائدة يحسن السكوت عليها من قبل المتكلّم، ومن قبل المخاطَب لا يترقّب شيئا سوى ذلك، فإذا قلت: (أذّن المؤّذن)، فإنّك لا تترقّب شيئا آخر، لأنّ الجملة تمّت، فلا

[1] المرجع السابق، ص217.

[2] د.عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، ، دار ومكتبة الحامد، عمان، ط01، 2004، ص17.

[3] عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية، ص25.

تحتاج إلى شيء، إذن هو لفظ مفيد"[1]، أما الجملة فهي "القول المركب أفاد أم لم يفد، قصد لذاته أم لم يقصد وسواء أكانت مركبة من فعل وفاعل، أم من مبتدأ وخبر، أم مما نزل منزلتهما، كالفعل ونائب الفاعل، والوصف وفاعله الظاهر"[2].

بالإضافة إلى هذا قسم النحاة الكلام إلى خبر وإنشاء، ولكن سرعان ما نقلوا هذا التقسيم إلى الجملة "فصنفوا الجملة أسلوبيا إلى صنفين: الجملة الخبرية والجملة الإنشائية، ولم يخالف إلا **رضي الدين الإستراباذي** الذي أورد تقسيما ثلاثيا، ومضمونه أن الجملة غير الخبرية إما إنشائية نحو: (بعت، وطلقت، وأنت حرّ)، وإما طلبية كالأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني"[3]، وبعدها قسم جمهور النحاة الجملة إلى قسمين: جملة خبرية وجملة إنشائية، ودمجوا الطلب في الإنشاء كصنف واحد كما رأوا أن الجملة تدل على معنى أساسي واحد، هو نسبة مضمون المسند إلى المسند إليه، فإذا قصد المتكلم الكشف والإنباء عن ثبوت تلك النسبة، أو عدم ثبوتها في الواقع، كانت جملته خبرية محتملة لتطابق ذلك الإنباء مع الواقع، أي تكون صادقة، أو عدم تطابق الواقع فهي كاذبة، أما إذا قصد المتكلم إيجاد النسبة الخارجية وإنشاءها في الواقع –لا الحكاية عنها– فجملته إنشائية"[4].

لقد التف علماء النحاة العرب وساروا على ما سار عليه علماء البلاغة في تقسيمهم للكلام بأنه خبر وإنشاء، وتغييرهم في التسمية واصطلحوا عليها بالجملة الخبرية والجملة الإنشائية، فالأولى مرتبطة بالصدق والكذب في حالة إذا كان الكلام مطابقا للواقع

[1] محمّد بن صالح العثيمين، شرح ألفيّة ابن مالك، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية،ط01، 1424، المجلّد01، ص48.

[2] عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية، ص25.

[3] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص218.

[4] المرجع نفسه، ص219.

أو عكسه، أما الثانية فهي مرتبطة بإنشاء النسبة الخارجية للكلام، إلى جانب هذا اهتموا بالجملة وما تحمله من أغراض، ومعاني في تحديد الوظائف النحوية لعناصرها.

وقبل التطرق إلى الأفعال الكلامية في أساليب النحاة وحروف المعاني، علينا أن نشير إلى مفهومين بارزين ألا وهما الإفادة والغرض، باعتبارهما من الأسس المهمة في الدرس التداولي الحديث، فالإفادة من المبادئ الأساسية التي اعتمد عليها النحاة، ويراد بها "حصول الفائدة لدى المخاطَب من الخطاب، ووصول الرسالة الإبلاغية إليه على الوجه الذي يغلب على الظّن أن يكون هو مراد المتكلم وقصده، وهي الثمرة التي يجنيها المخاطَب من الخطاب"[1]، فالفائدة من الكلام في نظر النحاة هي مرتبطة بفهم السامع للخطاب الذي يؤديه المتكلم في موقف كلامي معين، أما الغرض فيتمثل في قصد المتكلم من الخطاب، ويراد به "في تصور نحاتنا القدامى الغاية التواصلية التي يريد المتكلم تحقيقها من الخطاب وقصده منه، وعليه تكون مراعاة الغرض من الكلام في عرف أغلب النحاة قرينة تساعد في تحديد الوظيفة النحوية للكلمة، وبيان دورها في التحليل النحوي للجملة"[2]، وهذا المفهوم يقابله عند التداوليين مفهوم القصدية.

وقد تناول العديد من العلماء هذين المفهومين السابقين، وتجلى ذلك من خلال مؤلفاتهم، فنجد **جلال الدين السيوطي** قد صرح بأن: "صناعة النحو قد تكون فيها الألفاظ مطابقة للمعاني، وقد تكون مخالفة لها إذا فهم السامع المراد، فيقع الإسناد في اللفظ إلى الشيء، وهو في المعنى مسند إلى شيء آخر إذا علم المخاطب غرض المتكلم

[1] المرجع السابق، ص231.

[2] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص247.

وكانت الفائدة في كلا الحالتين واحدة"[1]، ومنه يمكن القول أن النحاة كانوا سباقين في دراسة بعض المبادئ الأساسية التي اعتمد عليها الدرس التداولي المعاصر، ففائدة المتكلم وهمه في إبلاغ الكلام إلى السامع، وقصده من الكلام في موقف كلامي معين، وهدفه في إنجاح العملية التواصلية أهم ما ركزت عليه نظرية الأفعال الكلامية، وهذا واضح من خلال مؤلفات علماءها.

1.2. الأفعال الكلامية في الأساليب العربية:

لقد اهتم النحاة بدراسة معاني الأساليب، وأغراضها التواصلية المتوخاة من الخطاب "فجعلوها أساسا معرفيا لتحليلهم النحوي، وتعود البدايات الأولى لملاحظة هذا المنحى التداولي منذ عصر **الخليل بن أحمد الفراهيدي** وتلميذه **سيبويه**، ولكن المتأخرين كانوا أكثر اهتماما بذلك، مثل: **عبد القاهر الجرجاني** و**الرضي الإستراباذي**"[2]، ومن معاني الأساليب النحوية وأغراضها التواصلية مايأتي:

1.1.2. التأكيد:

هو عبارة عن غرض من الأغراض التواصلية يستفاد من الخطاب، ويستخدمه المتكلم لتأكيد كلامه للمتلقي وإزالة شكوكه، فهو عبارة عن "تثبيت الشيء في النفس، وتقوية أمره"[3] وقد عني به **الرضي الإستربادي**، فقد "حدد الغرض منه في ثلاثة أشياء:

- أحدها أن يمنع المتكلم غفلة السامع عنه.

[1] جلال الدّين السّيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق، ج03، ص172، 173.

[2] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص253.

[3] مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط02، 1986، ص234.

– ثانيها أن يدفع ظنه بالمتكلم الغلط، فإذا قصد المتكلم أحد هذين الأمرين، فلا بد أن يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه، أو ظن أن السامع ظن به الغلط فيه.

– الثالث أن يدفع عن نفسه ظن السامع به تجوزا"[1].

كما حدد أيضا **مهدي المخزومي** الغرض من التوكيد في قوله: "والغرض منه إزالة ما علق في نفس المخاطب من شكوك، وإماطة ما خالجه من شبهات"[2]، فالتأكيد (التوكيد) هو إزالة اللّبس عن الكلام الغامض، باستعماله في عدة صيغ كالتكرار، أو القسم مثلا قصد تأكيد الكلام، وإبعاد الشكوك عنه، وقد اهتم به العديد من العلماء نذكر منهم **ابن فارس**، حيث خصص له بابا في كتابه الصاحبي في فقه اللّغة أسماه بـ (باب الإشباع والتأكيد)، فقدم له أمثلة منها: "**قوله جلّ ثناؤه**: ((فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَامٍ فِي الحَجِّ وسَبْعَةٍ إِذَا رَجعْتُم، تِلكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ))[3]، وإنما قال هذا لنفي الاحتمال أن يكون أحدهما واجبا، إما ثلاثة وإما سبعة فأكّد وأزيل التوهّم بأن جمع بينهما"[4].

ومن خلال ما ذكرناه حول التأكيد، فيمكننا القول بأنه فعل كلامي، له عدة صيغ وأساليب نستعملها في كلامنا اليومي قصد التواصل، وفيما يأتي سنذكر بعض صيغ التأكيد:

[1] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص253.

[2] مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص234.

[3] القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية196.

[4] أبي الحسين أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية، ص210.

● **التأكيد بـ ''أنّ'' و ''إنّ''**: وتستعمل هاتان الأداتان في تأكيد "مضمون الجملة فإن قول القائل: إنّ زيدا قائم، ناب مناب تكرير الجملة مرتين، إلا أن قولك: إنّ زيدا قائم أوجز من قولك: زيد قائم زيد قائم، مع حصول الغرض من التأكيد"[1].

● **التأكيد بالقسم**: ويقول **سيبويه** في هذا النوع في باب (الأفعال في القسم): "اعلم أنّ القسم توكيد لكلامك"[2]، أي توظيف القسم في أي كلام ما هو إلا تأكيد لقوله، ويتمثل هذا النوع في أن القسم يستعمله المتكلم لتأكيد خبره ودليلا على صدقه سواء كان بالنفي أو الإثبات، نحو: "قولك: (هي ضالّتي، والله)، فالقسم لا يمكن أن يعتبر في مثل هذه الجملة متعلقا بالضالّة فحسب، وإنما هو تأكيد للحكم الحاصل بالإسناد[3]، ويلتزم الفعل النون واللام تؤكدان الفعل إلى جانب لفظ القسم، يقول **سيبويه**: "فإذا حلفت على فعل غير منفي لم يقع لزمته اللام ولزمت اللام النون الخفيفة، أو الثقيلة في آخر الكلمة، لقولك: والله لأفعلنّ"[4]. فالقسم له دلالة أقوى لما يحمله من تأثير في المتلقي، حيث يلجأ المتكلم إلى القسم في تأكيد لكلامه، أو على فعل لم يقم به ويتوعد بذلك، وسنتوسع في القسم أكثر في العنصر الموالي.

وخلاصة القول إن التأكيد معنى أسلوبي يهتم بمراعاة أحوال المتلقي وإزالة شكه، أما بمعايير **سيرل** والتداوليين المعاصرين "هو فعل كلامي مندرج ضمن صنف التقريريات"[5].

[1] علي أبو المكارم، الظّواهر اللّغويّة في التّراث النّحوي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط01، 2007، ص178.

[2] أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دط، ج03، 1992، ص104.

[3] خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التّركيب والدّلالة، ص92.

[4] سيبويه، الكتاب، ج03، ص104.

[5] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص255.

2.1.2. القسم:

لقد اهتم علماء النحو بالقسم "بوصفه أسلوبا من الأساليب، وعلى الرغم من اختلافهم في خبريته، وإنشائيته فإن بعضهم قد حاولوا دراسة بنيته، وتعرّف آثاره في معنى التركيب"[1]، فاختلاف النحاة حول انتماء أسلوب القسم إلى الإنشاء أم إلى الخبر، فنجد **عبد السلام هارون** يشير إليه بأن معناه "الحلف واليمين، والقسم ضرب من ضروب الإنشاء غير الطلبي"[2]، وينقسم أسلوب القسم إلى قسمين:

- **قسم السؤال**: ويسمى "قسم الطلب أيضا، وهو ما كان جوابه متضمنا طلبا: من أمر، أو نهي، أو استفهام، وهو نحو قولك: بالله لتفعلنّ، نشدتك الله إلاّ ما فعلت كذا، بدينك هل فعلت كذا"[3].
- **قسم الإخبار**: "وهو ما قصد به تأكيد جوابه، كقولك: والله ما فعلت كذا، وربي إني لصادق"[4].

فأسلوب القسم إذن ما هو إلا تأكيد، يوظفه المتكلم قصد تأكيد كلامه للمتلقي، ونزع شكوكه حول أمر ما، وهذا ما ذكرناه في العنصر السابق، وأدرجه **مسعود صحراوي** في قوله: "ويبدو أن القسم بنوعيه، بمعايير **سيرل** مندرج ضمن درجة الشدة للغرض المتضمن في القول...، وأما الفرق بين قسَم الطلب وقسَم الإخبار بمصطلحات **سيرل**، فإن

[1] المرجع السابق، ص256.
[2] عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية، ص162.
[3] المرجع نفسه، ص165.
[4] المرجع نفسه، ص166.

الأول يندرج ضمن التقريريات"[1]، فأسلوب القسم مرتبط بالنوع الأول السالف الذكر وهو فعل التأكيد.

3.1.2. الإغراء والتحذير:

– الإغراء:

يعرفه **أبو البقاء الكفوي** "والإغراء وضع الظرف أو الجار والمجرور موضع فعل الأمر ولا يجوز إلا فيما سمع من العرب، نحو: عليك، وعندك، ودونك، وأمامك، ووراءك، ومكانك، وإليك، ولديك"[2]، وفي تعريف آخر **لابن هشام الأنصاري** بأنه: "تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله"[3]، فالإغراء هو أسلوب يوظفه المتكلم قصد تحبيب أمر معين عن طريق استعمال عدة أساليب، وعلى هذا فالأساليب التي تصح فيه هي: "أسلوب العطف، نحو: المروءة والنجدة! أما أسلوب التكرار، كقولك:

أخاك أخاك إنّ من لا أخا له كساع إلى الهيجا بغير سلاح

وهذان الأسلوبان يتحتم فيهما إضمار العامل: الزم أو نحو ذلك، وأسلوب الإفراد، نحو: الصّلاة جامعة"[4].

[1] مسعود صحراوي، التداولية عن العلماء العرب، ص256، 257.

[2] أبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، الكليّات، مؤسسة الرسالة للنشر، بيروت، لبنان، ط02، 1998، ص 153.

[3] أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيوت، لبنان، دط، دت، ج04، ص79.

[4] عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية، ص153.

– التحذير:

هو عكس الإغراء يتمثل في "تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه"[1]، وللتحذير عدة أساليب يستخدمها المتكلم لتحذير المتلقي من أمر معين أشهرها: "إيّاك، كقولك: إيّاك والأسد، وإيّاك والشرّ"[2]، و "إيّاي وإيّان مع ذكر معطوف بعدها، وهو استعمال قليل، وإيّاه، ومتصرفاتها مع ذكر معطوف بعدها، كما في قول بعضهم: إذا بلغ الرجل الستّين فإيّاه وإيّاه الشوابّ ، وذكر الاسم معطوفا عليه آخر، نحو: رأسك والسّيف! وتكرار الاسم، نحو: رأسك رأسك!"[3].

ومن خلال ما سبق أن الإغراء والتحذير كلاهما من الأفعال الكلامية، فهما يهدفان إلى التأثير في المتلقي، فالأول يستعمله المتكلم إذا كان يريد تحبيب أمر معين للمتلقي، أما الثاني إذا رغب المتكلم بتحذير المتلقي بإبعاه عن أمر مكروه غير محبوب وبمصطلحات **سيرل** "يكون الإغراء والتحذير كلاهما منتميين إلى صنف الأمريات"[4].

4.1.2. الندبة والاستغاثة:

فالندبة في اصطلاح النحويين "ضرب من النداء يقصد به التفجّع على مفقود حقيقة، أو منزّل منزلة المفقود، أو الحسرة على المتوجّع له، أو إظهار الألم من المتوجّع منه، نحو قول عمر وقد أخبر بجدب أصاب بعض العرب: واعمراه واعمراه!"[5]، فهي مرتبطة بأسلوب النداء على حسب ما تناوله النحويون في مؤلفاتهم، أي التعبير عن الحزن بقول

[1] ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج04، ص75.

[2] سيبويه، الكتاب، ج01، ص273.

[3] عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية، ص152.

[4] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 262.

[5] عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية، ص146.

كلام يحمل حسرة وألم على المفقود، وهي مرتبطة بأدوات تدل عليها كما ذكرناه في المثال السابق، وهو استعمال لفظ(وا، أو، يا)، فيقول **سيبويه** فيما يخص الأدوات التي تلحق الاسم "واعلم أن المندوب لابّد له من أن يكون قبل اسمه ياَ، أو وا"[1].

أما الاستغاثة فيقصد بها "طلب الغوث، وله أداة واحدة وهي (يا) وتذكر بعدها لام مفتوحة جاره للمستغاث به، أمّا المستغاث له فيجر بلام مكسورة، نحو: يا لزيدٍ لعمرو"[2]، فالاستغاثة مثل الندبة كلاهما أسلوبان يتفرعان من أسلوب النداء، ولها أداة واحدة (يا) يوظفها المتكلم في سياق كلامي معين يدل بها على هذا الأسلوب، وما هو معروف أن هذه الأداة خاصة بالنداء والاسم الذي يأتي بعدها يسمى بالمنادى أما في أسلوب الاستغاثة، فيدعى بالمندوب، والفرق بينهما يكمن في أن "المندوب يختلف عنه في أنه (متفجع عليه) إذ فيه معنى زائد على النداء، وهو أنه مندوب أو مستغاث به، وهذا المعنى الزائد الذي يميز أسلوب الاستغاثة يجعله بمصطلحات **سيرل** من البوحيات"[3]

وخلاصة ما عرضناه حول الأفعال الكلامية في الأساليب النحوية أنّ: التأكيد، والقسم، والاغراء، والتحذير، والاستغاثة، والندبة، تعتبر من الأفعال الكلامية إلى جانب أساليب أخرى اكتفينا فقط بذكر بعضها، فاهتم بدراستها علماء النحاة من الجانب النحوي.

[1] سيبويه، الكتاب، ج02، ص220.

[2] عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية، ص144.

[3] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص264.

2.2.الأفعال الكلامية في حروف المعاني:

تضم اللّغة العربية حروف وأدوات عديدة عند استعمالها في مختلف المقامات تمدنا بأساليب كثيرة ومتنوعة، وهذا بحسب المتكلم وقصده من الكلام، وحسب ما يقتضيه الموقف التواصلي، فاهتم بها علماء النحاة وعقدوا لها أبوابا، **كسيبويه**، و**رضي الدين الإستراباذي**، ومنهم من عقد لها مؤلفا **كالحسن بن قاسم المرادي** تحت عنوان: الجنى الدّاني في حروف المعاني، ومن بين هذه الحروف "دلالة ربّ على التقليل، كم الخبرية على التكثير، دلالة ليت على التمني، لعلّ على الترجي، دلالة هل على الاستفهام، دلالة إنّ وأنّ على التوكيد، ودلالة نعم على المدح، وبئس على الذم، ودلالة الواو والباء على القسم، ودلالة ألا على العرض، وهلاّ على التحضيض"[1]، وسنكتفي بذكر بعضها

1.2.2. التحضيض:

هناك العديد من حروف المعاني التي يستفاد منها هذا المعنى، كالمعنى المستفاد من (ألاّ)، فتدل في بعض الأحيان على معنى التحضيض "لكونها للطلب، ولكن التحضيض أشد توكيدا من العرض"[2]، ونجد أيضا المعنى المستفاد من (لولا ولوما) فهما يدلان على التحضيض "فيختصّان بالفعلية، نحو: ((لَوْلَا أنْزِلَ عَلَيْنَا الملائِكَةُ))[3]، ((لَوْمَا تَأْتِينَا بِالملائِكَةِ))[4]، ويساويهما في التحضيض والاختصاص بالأفعال: هلاّ، وألاَ، وألّا"[5].

---

[1] المرجع السابق، ص265.

[2] الحسن بن قاسم المرادي، الجنى الدّاني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدّين قباوة، ومحمّد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 1992، ص382.

[3] القرآن الكريم، سورة الفرقان، الآية31.

[4] القرآن الكريم، سورة الحجر، الآية07.

[5] ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج04، ص237.

2.2.2. العرض:

وهذا المعنى يستفاد من الأداة (ألا)، وهي "مختصة بالأفعال، نحو: ألا تنزل عندنا فتحدث، وإن وليها اسم فعلى إضمار فعل، كقول الشاعر:

ألا رَجُلا، جَزاهُ اللهُ خَيرا يَدّل مُحَصّلَةٍ، تَبيتُ"[1].

وما نلاحظه أن الأداة (ألا) لها معنيان، فبمجرد تغيير المتكلم تركيب الجملة يتغير المعنى، فحملت معنى التحضيض والعرض، فالفرق بينهما يكمن في أنك "في العرض تعرض عليه الشيء لينظر فيه، وفي التحضيض تقول: الأولى لك أن تفعل، فلا يفوتنّك، قيل: ولذلك يحسن قول العبد لسيّده: ألا تعطيني، ويقبح: لولا تعطيني"[2].

3.2.2. الردع:

يعتبر هذا المعنى من المعاني المستفادة من أحد حروف المعاني من خلال التركيب التي ترد فيه وطبعا حسب ما يفرضه الموقف الكلامي التواصلي، وهو بمعنى "الزجر ، وليس للردع إلاّ حرف واحد، هو كلّا ومعناه معنى إنشائي،... كقولك لشخص: فلان يبغضك، فيقول لك: كلّا، ردعا لك"[3]، وأما بلغة **سيرل** فإن "معنى الردع يصنف ضمن الأمريات"[4].

ونخلص مما عرضناه من تجليات نظرية الأفعال الكلامية عند النحاة، إلى ملاحظة مفادها اهتمامهم الكبير بالتركيب الخارجي للجملة، إلى جانب اهتمامهم بأطراف الخطاب

[1] الحسن بن قاسم المرادي، الجنى الدّاني في حروف المعاني، ص382.
[2] المرجع نفسه، ص383.
[3] عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية، ص159.
[4] مسعود صحراوي، التداولية عن العلماء العرب، ص268.

من متكلم، ومتلقي، والظروف والأحوال المحيطة بهما أثناء العملية التواصلية، وكيفية اختيارهم الموقف المناسب قبل القاء الخطاب، ويتجلى ذلك من خلال المعاني والأغراض الموجودة في أساليبهم النحوية، كالتأكيد، والقسم، والاغراء، والتحذير، والاستغاثة والندبة،... إلخ، وفي حروف المعاني: كالتحضيض، والعرض، والردع،... إلخ، وبطبيعة الحال هذا ما ركزت عليه النظرية التداولية بصفة عامة، والأفعال الكلامية بصفة خاصة.

المبحث الثاني: عند علماء الأصول.

لقد كان اهتمام علماء الأصول بالأفعال الكلامية مثلهم مثل البلاغيين والنحاة، وذلك من خلال ظاهرتي الخبر والإنشاء، والتي سنوضحها من خلال التطرق إلى بعض الأمثلة ، والآيات القرآنية، فقدموا بذلك تقسيمات جديدة للخبر والإنشاء، سنتطرق إليها من خلال ما يأتي.

1. الأفعال الكلامية المنبثقة عن الخبر:

ارتكز اهتمام علماء الأصول بتحليل النصوص الدينية، فظهرت أساليب جديدة تندرج ضمن الأسلوب الخبري "فالشهادة خبر، والرواية خبر، والدعوى خبر، والإقرار خبر، والنتيجة خبر، والمقدمة خبر، والتصديق خبر"[1].

1.1.الشهادة والرواية:

[1] شهاب الدين القرافي، الفروق، تحقيق: محمد أحمد سراج، علي جمعة محمد، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، المجلد01، ط01، 2001، ص90.

ويعتبر هاتين النوعين من الأسلوب الخبري، على حد قول **القرافي** "إن كل واحد منهما خبر"[1]، ويتفق معه في ذلك **المازني** في قوله: "الشهادة والرواية خبران، غير أن المخبر عنه إن كان أمرا عامّا لا يختص بمعيّن فهو الرّواية، **كقوله صلى الله عليه وسلم**: ((إِنَّمَا الأَعْمَال بِالنياتِ))[2] و((الشّفعةُ فِيمَا لَا يُقْسَمُ))[3]، لا يختص بشخص معين، بل ذلك على جميع الخلق في جميع الأعصار والأمصار"[4].

فالشهادة والرواية كلاهما خبر، ولكنهما يختلفان في الأداء والمقام الذي ترد فيه كل واحدة منهما، إلى جانب أنهما مرتبطان بالمخبر عنه، كما ذكره **المازني** في القول السابق، بحيث إن كان الأمر المفصح عنه عامّا لا يختص بمعين فهو يسمى الرواية، والشهادة "يشترط فيها العدد، والذكورة، والحرية، بخلاف الرواية فإنها تصح من الواحد، والمرأة، والعبد"[5]، وبعدها صرح **القرافي** أن "الخبر ثلاثة أقسام:

- **رواية محضة**: كالأحاديث النّبويّة.
- **شهادة محضة**: كإخبار الشهود عن الحقوق على المعيّنين عند الحاكم.
- **مركب من الشهادة والرواية**: وله صور: كالإخبار عند رؤية هلال رمضان، والمترجم للفتاوى، ...إلخ"[6].

[1] المرجع السابق، ص74.
[2] أخرجه البخاري، كتاب بدء الوحي رقم(1).
[3] أخرجه البخاري، كتاب الشفعة(2097).
[4] شهاب الدين القرافي، الفروق، ص76.
[5] المرجع نفسه، ص74.
[6] المرجع السابق، ص78.

إضافة إلى هذا وضع **مسعود صحراوي** أساس تمييزي يقوم عليه التفريق بين هذه الأنواع، ويتمثل في: "الآثار المترتبة عن الخبر والمتعلقة بالمخبر عنه، والذي تعود أثاره إما على عموم، وإما على خصوص، وهو أساس تداولي، ...، وهو على صلة بما سماه **جون سيرل**: نمط الإنجاز، ومفهومه عنده أن توفر شروط إنجازية معينة يغير من هوية الفعل الكلامي، ويكفيه بطابع خاص، ومن الأمثلة التي توضح كما مثل **سيرل**، شخصان يرويان خبرا لكن أحدهما يرويه بوصفه شاهدا في المحكمة، والآخر يقدمه على أنه خبر عادي، فالأول يعطي خبرا ويؤدي به شهادة، بينما الثاني خبره مختلف"[1] .

2.1. الدعوى والإقرار:

مثلما فرق الأصوليون بين الشهادة والرواية، فرقوا أيضا بين الدعوى والإقرار، فالدعوى "هي خبر عن حقّ يتعلق بالمخبر على غيره، أما الإقرار، خبر يتعلق بالمخبر ويضرّ به وحده عكس الدعوى الضارة لغيره، ولذلك إن الإقرار متى أضرّ بغير المخبر أسقطناه من ذلك الوجه كإقراره بأن عبده وعبد غيره حرّان، ويسمّى الإقرار المركّب"[2]، وأما بمعايير **سيرل** فتعود التفرقة بينهما إلى "مبدأ نمط الإنجاز"[3]، مثل النوعين السابقين.

3.1. الوعد والوعيد:

[1] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص173.

[2] شهاب الدين القرافي، الفروق، ص90.

[3] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص179.

لقد اعتبر العديد من الأصوليين هذان النوعان من الأساليب الخبرية، ومن بينهم **القاضي عبد الجبار المعتزلي** فأعطى تعريفا لهما، في قوله: "الوعد هو كل خبر يتضمن إيصال نفع إلى الغير أو دفع ضرر عنه في المستقبل، أما الوعيد فهو كل خبر يتضمن إيصال ضرر إلى الغير، أو تفويت نفع عنه في المستقبل، نحو: إن الله تعالى توعد العصاة بالعقاب"[1].

فالوعد والوعيد كلاهما خبر ويشترط فيهما، أن يعتمدان على فعل مستقبلي للمتكلم، أما الفرق بينهما يتمثل كما ذكرنا في القول السابق بأن الفعل في الوعد فيه نفع للمخاطب، أما في الوعيد فهو ضرر له، إضافة إلى ذلك علينا أن نشير إلى ربط **القرافي** الوعد بالشهادة، وذلك من خلال عرضه للمثال الآتي: "فلو قال الشاهد للقاضي: أنا أخبرك أيها القاضي بأن لزيد عند عمرو دينارا عن يقين مني، وعلم في ذلك لم تكن هذه شهادة، بل هذا وعد من الشاهد للقاضي أنه سيخبره بذلك عن يقين، فلا يجوز اعتماد القاضي على هذا الوعد"[2].

4.1.الكذب والخلف:

يعرفهما **القاضي عبد الجبار المعتزلي** في قوله: "الكذب هو كل خبر لو كان له مخبر لكان مخبره لا على ما هو به. و قولنا لو كان له مخبر هو أن في الأخبار ما لا مخبر له أصلا، كالخبر بأن لا ثاني مع الله تعالى ولا بقاء، وغير ذلك"[3]. فالكذب أسلوب واضح

[1] عبد الجبار بن أحمد المعتزلي، شرح الأصول الخمسة، تحقيق: عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة للنشر، القاهرة، مصر، ط03، 1996، ص134، 135.

[2] شهاب الدين القرافي، الفروق، ص1189.

[3] عبد الجبار بن أحمد المعتزلي، شرح الأصول الخمسة، ص135.

المعنى يتمثل في كونه فعل كلامي يقوم به المتكلم بقول شيء غير صحيح، فهو لا يطابق المخبر عنه.

أما الخلف: "فهو أن يخبر أنه يفعل فعلا في المستقبل ثم لا يفعله، ثم أن الخلف ربما يكون كذبا بأن يخبر عن نفس الفعل ثم لا يفعله، وربما لا يكون كذبا بأن يخبر عن عزمه على الفعل ثم لا يفعله"[1]، فالخلف يأتي على حالتين، في الأولى يكون فعل كلامي يوعد به المتكلم المخاطب ولكن يخلف في ذلك، أما الثاني فيكون غير كلامي أي يعد شخصا بأنه سيأتي إلى مكان معين، ولكنه يخلف في ذلك، فهنا أدى فعل غير كلامي.

فنلاحظ من خلال ما عرضناه حول الأفعال الكلامية المنبثقة عن الخبر، أن الأصوليون قد استنتجوا ظواهر جديدة لم يتطرق إليها البلاغيون والنحاة في دراستهم لعلم المعاني، وذلك من خلال ظاهرة الخبر والإنشاء.

2. الأفعال الكلامية المنبثقة عن الإنشاء:

مثلما لاحظنا تقسيمات جديدة لظاهرة الخبر، هناك تقسيمات فرعية لظاهرة الإنشاء استنتجها الأصوليون والفقهاء من خلال النصوص الشرعية، وعليه فقد استنبطوا "أفعالا كلامية جديدة بانتهاج المنهج التداولي، وتحديدا من جراء البحث في المقاصد والأغراض التي يؤوّل إليها كل من الأمر والنهي وغيرهما من الأساليب الإنشائية، وذلك باعتماد القرائن اللّفظية، أو المعنوية، أو الحالية التي تهدي إلى تلك المقاصد وتدل عليها"[2].

[1] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص184.

فاهتموا بالأمر والنهي اهتماما كبيرا واعطوه مفاهيم جديدة بخلاف البلاغيين والنحاة، فاستندوا في دراستهم للإنشاء وشروطه إلى: "خصوصيات القرآن وما يشتمل عليه من أدلة شرعية على الأحكام، وأنواع التكليف من أوامر ونواه، فقد وضعوا شروطا خاصة بالتكليف الشرعي، وقسموها بحسب الأركان التي يتكون منها، وهذه الأركان عندهم هي:

أ–الحكم، وهو الخطاب، فنظروا في مختلف صيغه وألفاظه.

ب– الحاكم، وهو من له الأمر والخلق.

ج– المحكوم عليه، وهو المخاطب المكلّف بالأفعال.

د– والمحكوم فيه، وهو الفعل المأمور به أو المنهيّ عنه"[1].

وإلى جانب الأمر والنهي هناك أفعال كلامية أخرى متفرعة من الإنشاء، مثل: الإباحة، والإذن.

1.2.الإباحة والإذن:

لقد اتفق علماء الأصول بأن الإباحة والإذن غرضين من الأغراض الإنشائية، فربطوهما بالأمر والنهي، فعللوا سبب اشتراك الإباحة والأمر مع بعض في أنهما "إذن، فالأمر بالقيام إذن بالقيام، وكذلك إباحة القيام إذن بالقيام، والفرق بين الأمر والإباحة أن الأمر إذن بمطلوب، أما الإباحة فهي إذن لا طلب معه"[2]، ومثلوا لها بالقول: "جالس الحسن أو ابن سيرين، قلنا إنها للإباحة بمعنى أنه أباح مجالسة أحدهما لأنه أمر بها، والأمر

[1] خالد ميلاد، الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، ص361.

[2] طالب سيد هاشم الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين، ص80.

بعد الحظر للإباحة على الصحيح، والعلاقة بين الإباحة والطلب أن كلا منهما مأذون فيه"[1].

أما الإذن فقد ربطوه بمفهوم الكراهة ودعاهم ذلك إل الحديث "عن الكراهة ومع أنها ليست من أفراد الإذن كما يرى المغربي، غير أن المكروه مأذون فيه، وهو يقع موقع الضد من المندوب، فأضيف إلى الأصناف الواقعة تحت الإذن"[2]. إلى جانب هذين الفعلين هناك أفعال كلامية أخرى منبثقة عن الأمر والنهي، كالوجوب، والحرمة، والمنع،...إلخ، فاكتفينا بذكر فعلين فقط.

2.2. التعجب:

لقد جاء عند علماء البلاغة كما ذكرنا في المبحث الأول أن التعجب من الأساليب الإنشائية غير طلبية، وما أضافه علماء الأصول هو التعجب من أفعال الله تعالى وطبعا من خلال القرآن الكريم، فانقسموا إلى فريقين:

- **الأول**: "قيل لا يتعجب من فعل الله، فلا يقال: ما أعظم الله! لأنه يئول: إلى شيء عظّم الله، كما في غيره من صيغ التعجب، وصفات الله تعالى قديمة، وقيل: بجوازه باعتبار أنه يجب تعظيم الله بشيء من صفاته، فهو يرجع لاعتقاد العباد عظمته وقدرته"[3]، أي الجواز أن يعظم الله سبحانه وتعالى بواحد من صفاته.

[1] بهاء الدين السبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ج01، ط01، 2003، ص464.

[2] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص190.

[3] بدر الدين محمد الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ج02، ط1984،03، ص318.

● **الثاني**: في قول **الزركشي**: "هل يجوز إطلاق التعجب في حق الله تعالى؟ فقيل بالمنع، لأن التعجب استعظام، ويصحبه الجهل والله سبحانه وتعالى منزّه عن ذلك"[1]، والصنف الثاني جاء ردا على الأول وينفي جواز تعظيم الله تعالى.

إلى جانب هذا أضاف الأصوليون فعلا كلاميا آخر إلى جانب فعل التعجب، فاصطلحوا عليه بمصطلح "التعجيب ومعناه حمل المخاطب على التعجب، إذ فعل التعجب فيه مصروف إلى المخاطب"[2].

3.2. الاستفهام:

لقد تعدد مفهوم الاستفهام عند العلماء العرب، فمنهم من اصطلح عليه بالاستفهام، وبعضهم الآخر اصطلح عليه بالاستخبار، ومنهم من جعله متساويا معه، ومنهم من فرق بينهما، ويتضح ذلك من خلال هذا القول: "هو طلب خبر ما ليس عندك، وهو بمعنى الاستفهام، أي طلب الفهم، ومنهم من فرق بينهما بأن الاستخبار ما سبق أولا ولم يفهم حق الفهم ، فإذا سألت عنه ثانيا كان استفهاما"[3]، إلى جانب هذا تميز بحث الأصوليين حول هذه الظاهرة الكلامية جانب آخر، وذلك من خلال تقسيمهم لها إلى: استفهام بمعنى الخبر، واستفهام بمعنى الإنشاء.

1.3.2.الاستفهام بمعنى الخبر:

ويرد الاستفهام بمعنى الخبر في ضربان هما:

[1] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص201.

[3] بدر الدين محمد الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج02، ص326.

● **استفهام الإنكار**: ويتمثل هذا النوع عند **الزركشي** بأن "المعنى فيه على أنّ ما بعد الأداة منفيّ، ولذلك تصحبه (إلاّ)، **كقوله تعالى**: ((فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا القَوْمُ الفَاسِقُونَ))[1]...، والإنكار قسمان: إبطالي: وهو أن يكون ما بعدها غير واقع، والحقيقي يكون ما بعدها واقع وأن فاعله معلوم"[2]، نحو: ((أَغَيْرَ الله تَدْعُونَ))[3].

● **استفهام التقرير**: أما النوع الثاني، فيقول فيه **الزركشي**: "والتقرير حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده[4]، ومثلوا له في **قوله تعالى**: ((أَ لَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى. وَوَجَدَكَ ضَالاًّ فَهَدَى))[5]، وقوله أيضا: ((أَ لَمْ نَشْرَح لَكَ صَدْرَكَ. وَوَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ))[6].

فالاستفهام يؤدي معنى الخبر في حالتين إذا كان القول في حالة إنكار، وإذا كان في حالة التقرير والاعتراف بقول معين، فيمزج الإنشاء مع الخبر في قول واحد

2.3.2. الاستفهام بمعنى الانشاء:

لقد اهتم علماء الأصول بهذا النوع وقسموهّ إلى أصناف عديدة استنادا على "مقاصد المتكلمين ومرادهم من المخاطبين"[7]، فمثلوا لهذه الأصناف من القرآن الكريم، وهي

[1] القرآن الكريم، سورة الأحقاف، الآية35.
[2] بدر الدين محمد الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج02، ص331.
[3] القرآن الكريم، سورة الأنعام، الآية40.
[4] بدر الدين محمد الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج02، ص331.
[5] القرآن الكريم، سورة الضحى، الآية06، 07.
[6] القرآن الكريم، سورة الانشراح، الآية01، 02.
[7] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص203.

مثل ما تطرق إليه البلاغيين، ولكن لتفادي التكرار نكتفي بذكر البعض فقط مستدلين بأمثلة من النصوص الشرعية، ومن بينها: "

- **التحذير: كقوله تعالى:** ((أَلَمْ نُهْلِكْ الأَوَّلِينَ))[1]، أي قدرنا عليهم فنقدر عليكم.

- **التذكير: كقوله تعالى:** ((أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ))[2].

- **العرض والتحضيض:** والفرق بينهما: الأول طلب برفق، والثاني بشق، فالأول **كقوله تعالى:** ((أَلاَ تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ الله لَكُمْ))[3]، ومن الثاني **لقوله تعالى:** ((أَنِ ائْتِ القَوْمَ الظَّالِمِينَ. قَوْمَ فِرْعَوْنَ أَلَا يَتَّقِونَ))[4]، المعنى اِئتهم وأمرهم بالاتقاء.

- **الاستبعاد: كقوله تعالى:** ((أَنّى لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ))[5]، أي يستبعد ذلك منهم بعد أن جاءهم الرسول ثم تولوا"[6].

وللاستفهام العديد من الأغراض الإنجازية اكتفينا بذكر جزء منها، وإلى جانب ذلك نذكر منها أيضا: الترغيب، والاستبطاء، والإيناس، والتهكم والاستهزاء، والتحقير،...إلخ، وفي حقيقة الأمر أن علماء الأصول أبدعوا في هذا التقسيم، حيث استدلوا على كل منها بعدد كبير من الأدلة من النصوص الشرعية.

---

[1] القرآن الكريم، سورة المرسلات، الآية16.

[2] القرآن الكريم، سورة الانشراح، الآية01.

[3] القرآن الكريم، سورة النور، الآية22.

[4] القرآن الكريم، سورة الشعراء، الآية10،11.

[5] القرآن الكريم، سورة الدخان، الآية13.

[6] بدر الدين محمد الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج02، ص339، وما بعدها.

4.2. العقود والمعاهدات:

يعتبر هذا الصنف من الصيغ الإنشائية التي اهتم بها علماء الأصول وأغفلها كل من البلاغيون والنحاة، أو بالأحرى لم يهتموا بها، وهذا ما لاحظناه من خلال تصفحنا لمجموعة من مؤلفاتهم، وهذا ما أكده **مسعود صحراوي** من خلال دراسته لهذه الظاهرة في قوله: "الإهمال الكبير الذي تعرضت له هذه الصيغ، لولا أن نفرا من الفقهاء والأصوليين **كالقرافي، والإسنوي، وابن رشد، والآمدي** قد بحثوا ظواهر من هذه الأفعال الكلامية في ثنايا تنظيراتهم الأصولية ومناقشاتهم الفقهية"[1]، ومن بين هذه الصيغ التداولية التي تداولوها في كتبهم، وتتعلق بإجراء المعاملات العامة نذكر منها: الزواج، الطلاق، البيع،...إلخ، وسنتطرق إلى أهم ما تناوله علماء الأصول فيما يخص هذه الصيغ.

1.4.2. صيغ الطلاق:

لقد لقيت هذه الصيغ اهتماما كبيرا في مختلف مؤلفاتهم، وتتمثل هذه الصيغ في ألفاظ تنشئ فعل الطلاق، أي بمجرد التلفظ بها يؤدي المتكلم بذلك فعلا كلاميا، وقد اختلف العلماء في وقوع الطلاق "فهل يقع بالنية مع اللّفظ الذي ليس بصريح، أو بالنية دون اللّفظ، أو باللّفظ دون النية"[2]، فالطلاق مرتبط بمبدأين على حسب ما أورده **ابن رشد** وباقي علماء الأصول، يتمثلان في نية المتكلم في الطلاق، والمبدأ الثاني يتمثل في الصراحة والكناية، فمثلا من قال لزوجته: "أنت طالق، وادعى أنه أراد شيئا آخر كأن يطلقها من وثاق هي فيه... فقد قالوا: هو ما نوى ولا يلزمه (أي الطلاق) لأن نيته غير

[1] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص206.

[2] أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تحقيق: محمد صبحي حسن حلاق، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر، ط01، دت، ج03، ص144.

ذلك، إلا أن تكون هناك قرينة مانعة من ذلك"[1]، ففي هذا المثال دلالة واضحة حول ارتباط لفظ الطلاق بنية وقصد المتكلم أثناء تلفظه بلفظ الطلاق، وعلى هذا اعتبره علماء الأصول والفقهاء شرط من الشروط الأساسية في التمييز بين ألفاظ الطلاق المختلفة، ففي بعض الأحيان يتلفظ الشخص بلفظ الطلاق وهو لا يقصده والعكس صحيح، ولفظ القصد نجده عند علماء الغرب أثناء دراستهم في نظرية الأفعال الكلامية شرط أساسي في نجاحها.

أما فيما يخص المبدأ الثاني وهو الصراحة والكناية في لفظ الطلاق، حيث يقول **مالك** وأصحابه: "الصريح هو لفظ الطلاق فقط، وما عدا ذلك كناية،...وألفاظ الطلاق الصريحة ثلاث وهي: الطلاق، الفراق، السراح"[2]، فيؤكد **ابن رشد** فيما يخص الألفاظ الصريحة أنها تتعلق بالأنواع الثلاثة المذكورة سابقا في القول على أنه لا يوجد غيرها، ولا يقع الطلاق إلا بها، وأن هذا ما يدل على أنها صريحة، كقول شخص لزوجته بصريح العبارة: أنت طالق، وأما كنايات الطلاق فقد قسموها إلى " كنايات ظاهرة، وكنايات محتملة، فالظاهرة كقوله: حبلك على غاربك، والمحتملة كقوله: اعتدّي، أو استبرئي، تقنّعي... وذلك كله محكوم عند أغلب الفقهاء بالقصد والنية" [3]، فهذه الألفاظ وبفروعها عبارة عن أفعال كلامية، وتشترط في ذلك نية وقصد المتكلم من فعل الطلاق.

2.4.2. صيغ البيع:

[1] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص208.

[2] أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ص144.

[3] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص209.

لقد اهتم علماء الأصول والفقهاء أيضا بصيغ البيع، وهي عبارة عن ألفاظ يتم بها عقود البيع، إذ "الفعل البيعي لا يصح إلا بألفاظ خاصة تواضع عليها أهل اللّسان العربي لتؤدي هذا الفعل الكلامي"[1]، ولا يتم البيع والشراء إلا باستعمال الصيغ التي تمثلها وتكون "صيغتها ماضية مثل أن يقول البائع: قد بعت منك، ويقول المشتري: قد اشتريت منك، وإذا قال له: بعني سلعتك بكذا وكذا، فقال: قد بعتها. فعند **مالك** أن البيع قد وقع وقد لزم المستفهم إلا أن يأتي في ذلك بعذر، وعند **الشافعي** أنه لا يتم البيع حتى يقول المشتري قد اشتريت"[2].

فصيغ البيع واضحة، وذلك من خلال قول البائع: بعتك ذلك الشيء، ولا يتم البيع إلا إذا أكد المشتري شراءه من البائع بقول واضح: اشتريت منك، وبهذا يتم البيع بصورة واضحة وصحيحة حددها علماء الفقه والأصول في دراستهم لهذه الصيغ، واتضح ذلك من خلال مؤلفاتهم.

وخلاصة قولنا حول ما عرضناه في هذا المبحث أن علماء الأصول والفقه درسوا الظاهرة الأسلوبية من خلال النصوص الشرعية، باعتبارها نصوص يلجأ إليها الإنسان العربي المسلم في مختلف القضايا التي تعترضه في حياته، فعالجوها علاجا تداوليا، فدرسوا من خلالها ظاهرة الخبر والإنشاء وذلك بتطبيقهم على النصوص الشرعية، أدى ذلك إلى تقسيمات فرعية جديدة للأفعال الكلامية من الأساليب الخبرية، كالشهادة والرواية، والدعوى والإقرار، والكذب، والخلف، والوعد، والوعيد،...إلخ، كما استنتجوا أفعالا كلامية أخرى من الأساليب الإنشائية، وهي كثيرة اكتفينا بذكر الجزء غير متداول في المباحث

[1] المرجع نفسه، ص210.

[2] أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ص329.

السابقة، أي عند علماء البلاغة والنحاة، وأهمها: الإباحة، والإذن، التعجب والتعجيب، كما درسوا أسلوب الاستفهام دراسة معمقة أدت إلى تقسيمه إلى ما يفيد معنى الخبر، وينقسم إلى: الإنكار، والتقرير، والنوع الثاني ما يفيد الإنشاء، وينقسم إلى أفعال كلامية فرعية كثيرة نذكر منها: التحذير، والتذكير، والعرض والتحضيض، والاستبعاد، بالإضافة إلى ذلك قاموا بدراسة أفعال إنشائية أخرى لم نجدها في دراسات البلاغيون والنحاة، وهي ألفاظ العقود والمعاهدات، حيث لقيت اهتماما كبيرا عند علماء الأصول والفقه، وتتمثل في: صيغ الطلاق، وصيغ البيع والعقود، معتمدين في ذلك على نية وقصد المتكلم لنجاح العملية التواصلية.

المبحث الثالث: عند المحدثين.

لقد اهتم الباحثون العرب المحدثون بنظرية الأفعال الكلامية من خلال بحثهم في المدونات التراثية العربية، وقد أشرنا سابقا في بحثنا إلى ما قدمه العلماء الغربيون أمثال: **فنجنشتاين، وجون أوستين، وجون سيرل، وبول غرايس**، حول الأفعال الكلامية وكيف نظروا إليها من خلال تقسيماتهم الفرعية، وفي المقابل بحثنا في تجلياتها عند علماءنا العرب في مختلف دراساتهم، وباختلاف تخصصاتهم من بلاغيين، ونحاة، وعلماء الفقه والأصول، وبما أننا في تتبع المسار التاريخي لهذه النظرية، فنحن مضطرين إلى دراسة تقييمية حول ما قدمه الباحثون العرب المعاصرون حول هذه النظرية، بالرغم من عددهم القليل إلا أننا سنحاول قدر المستطاع الإلمام بما جاءوا به.

1.الدكتور: مسعود صحراوي

ومن أعماله كتاب تحت عنوان: (التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللّساني العربي)، ويدور موضوع الكتاب حول المقارنة بين الفكر الغربي، والفكر العربي حول نظرية الأفعال الكلامية، فقسم عمله إلى: خمسة فصول يضم كل فصل مجموعة من النقاط، وكانت أهدافه البحثية من خلال هذا العمل في قوله: "إننا لنرجو أن نوضح لطلاب اللّسانيات خصوصا وللقراء عموما، كيفية استثمار مفهوم الفعل الكلامي، أو جزئه الجوهري وهو ما يعرف بالقوة المتضمنة في القول، في قراءة الموروث اللّساني العربي عبر حقول معرفية متعددة، كعلم البلاغة، وعلم أصول الفقه، والنحو..."[1]، وسنحاول عرض ما قدمه الباحث في نقاط أساسية.

1.1. أول ما تناوله **مسعود صحراوي** في مستهل مؤلفه هو المفهوم العام للدرس التداولي، والمنعرج التاريخي الذي أدى لظهور التداولية، باعتباره العلم الذي انبثقت منه نظرية الفعل الكلامي، فهو من أهم مبادئها، فتناوله من الجانب الغربي عند كل من **جون أوستين** و**جون سيرل**.

2.1. أما الجزء الكبير من الكتاب خصصه لدراسة الأفعال الكلامية ومدى توافقها مع التراث اللّغوي العربي، وبدايتها تعرض إلى موقع نظرية الأفعال الكلامية في الدرس اللّساني العربي، بمختلف تخصصاتهم من علم البلاغة وعلم أصول الفقه، وعلم النحو، حيث أقر في مؤلفه: "تندرج ظاهرة الأفعال الكلامية ضمن مباحث علم المعاني... وتحديدا ضمن الظاهرة الأسلوبية المعنونة بالخبر والإنشاء، وما يتعلق بها من قضايا وفروع وتطبيقات، ولذلك تعتبر نظرية الخبر والإنشاء عند العرب من الجانب المعرفي العام مكافئة

[1] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص10.

لمفهوم الأفعال الكلامية عند المعاصرين"[1]، وهذا دليل واضح على جهود الباحث **مسعود صحراوي** في البحث عن موقع النظرية في التراث العربي، ورأى بأنها تكمن في ظاهرتين وهما: الخبر والإنشاء.

3.1. اهتم الباحث بظاهرتي الخبر والإنشاء باعتبارها المفهوم المقابل لنظرية الأفعال الكلامية، واستخدم هذان المصطلحان فيما تبقى من صفحات الكتاب، وهذا لتطرقه إلى الجانب العربي من النظرية، وقبل أن يتطرق إلى تفصيل الظاهرة عند العلماء العرب القدامى، قام بذكر أهم المعايير التمييزية بين الخبر والإنشاء وتتمثل في:

1.3.1. معيار قبول الصدق والكذب، واستند فيه على مجموعة من العلماء القدامى، الذين اعتمدوا على هذا المعيار نذكر منهم: **أبو يعقوب السكاكي، نجم الدين القزويني، وابن سينا،...**

2.3.1. معيار مطابقة النسبة الخارجية، يقول **مسعود صحراوي** في المعيار الثاني أن "العلماء العرب قد تخلوا في مرحلة لاحقة عن مذهب **السكاكي** في عدم إمكان التعريف الحدي للخبر والطلب، وسعوا إلى تحليل ظاهرة الخبر والإنشاء على نحو أكثر دقة وعلمية، ولكن بتوغل أشد في اعتماد أدوات التحليل المنطقي"[2]، ومن بين العلماء الذين أخذوا بهذا المعيار: **محمد بن علي الجرجاني، والخطيب جلال الدين القزويني، وابن خلدون،...**

[1] المرجع السابق، ص74.

[2] المرجع نفسه، ص87.

3.3.1. معيار قصد المتكلم، ومن العلماء من قال به: **ابن يعقوب المغربي، ومحمد بن عرفة الدسوقي، والشيرازي.**

وبعدها قدم **مسعود صحراوي** تلخيصا لهذه المعايير التمييزية بين الخبر والإنشاء في تقديم تعريف لكل منهما في قوله: "الخبر هو الخطاب التواصلي المكتمل إفاديا، والذي يريد المتكلم من نسبته الكلامية أن تطابق نسبته الخارجية، وأن الإنشاء هو الخطاب التواصلي المكتمل إفاديا، والذي يريد المتكلم من نسبته الكلامية أن توجد نسبته الخارجية"[1].

4.1. انتقل بعدها **مسعود صحراوي** إلى تقسيم العلماء العرب للخبر والإنشاء، فقسمه إلى قسمين:

1.4.1. تقسيم إجمالي وخص فيه بذكر مجموعة من الأدباء والفلاسفة حول تقسيماتهم الفرعية للظاهرتين معتمدين في ذلك على معايير التمييز بينهما، ومن بين هؤلاء (**الفارابي** حيث رأى بأن هناك تقارب حول ما أتى به **أوستين وسيرل** حول القوة الإنجازية للفعل، وبأن لكل منها جواب معين، ثم تطرق إلى تقسيم **ابن سينا**، حيث لاحظ من خلال دراسته له أنه اهتم بالظاهرتين معا، ولكن عني أكثر بالخبر بحجة أنه هو النافع والمهم في دراسة العلوم)، وبعدها لاحظ **مسعود صحراوي** أن "مسألة التمييز بين الخبر والإنشاء عند كل من **ابن سينا** و**الفارابي** شبهها بتحليل التداوليين المعاصرين في الانطلاق من الاعتبارات التداولية: كقصد المتكلم، ومراده من المخاطب، والقوة الإنجازية التي تحملها العبارات اللّغوية"[2].

[1] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص110.

[2] المرجع السابق، ص120.

2.4.1. أما فيما يخص التقسيم التفصيلي أشار الباحث بأن البلاغيون والمناطقة العرب لم يكتفوا بالتمييز الإجمالي بين الخبر والإنشاء، بل تعمقوا في ذلك، وراحوا يقسمون كلا منهما إلى تقسيمات فرعية تفصيلية، وذلك حسب السياقات التي ترد فيها، ومن بين العلماء والبلاغيون الذين ذكرهم الدكتور في قسم الخبر: (**الجاحظ** واعتماده على معيارين في الحكم على صدق وكذب الخبر، وذلك في مطابقة الواقع واعتقاد المخبر أو قصده، أما تقسيم **أبي العباس اللّغوي**، فاعتبره **مسعود صحراوي** تقسيم تداولي، وذلك من خلال تقديمه لعبارة واحدة، ولكن عند توظيفها في سياقات مختلفة مع مراعاة المتكلم لحال السامع تؤدي وظيفة تواصلية، فربط الباحث هذا بما ما قاله **سيرل** أن "الجملتين قد تتشابهان في الغرض المتضمن في القول، غير أنهما تختلفان في درجة الشدة، ومن ثم تتفاوتان إنجازيا"[1]، أما تقسيم **النظّام المعتزلي** فقال بأنه يشبه نوعا ما رأي الجاحظ، ولكن تقديمه لهذه الظاهرة لم يحظى باهتمام العلماء، حيث صرح الكاتب بأن "المتصفح لرأي **النظّام** يجد له مسوّغا بوجه من الوجوه ، فالصدق عنده منظور إليه نظرة تداولية لا تجريدية، أي بحسب ما يعتقده اليهودي لا بحسب ما يعتقده المسلم، ومن هنا يمكن اعتبار رأي **النظّام** مقبولا"[2].

أما قسم الإنشاء فقدم فيه **مسعود صحراوي** مجموعة من التعاريف لعلماء البلاغة والمناطقة العرب حول الإنشاء ونوعيه: الطلبي وغير الطلبي، ومن بينهم (**أبو يعقوب السكاكي**، **والخطيب القزويني**، و**الشريف الجرجاني**، و**قطب الدين الرازي**،...إلخ) ،كما عرض مجموعة من التقسيمات الفرعية والتفصيلية التي يضمها كل قسم، فقدم مقارنة

[1] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص128.

[2] المرجع نفسه، ص131

لما أتى به العلماء والمعايير التي قدمها **سيرل**، فمثلا أسلوب الأمر يندرج ضمن الإنشاء الطلبي، فهو يرى أي **سيرل** بأن "المعيار المطبق في خروج الأمر إلى الدعاء والالتماس هو معيار الشروط المعدة"[1].

5.1. وبعدها انتقل الكاتب إلى الفصل الرابع الموسوم بالأفعال الكلامية عند الأصوليين، فكان هدفه من هذا الفصل تبيان المسائل التطبيقية للأفعال الكلامية ضمن ظاهرتي الخبر والإنشاء، ومقارنة ما أتى به علماء أصول الفقه من مسائل تتعلق بالظاهرتين مع ما أتى به علماء الغرب، ويمكن إجمالها في نقاط تتمثل فيما يأتي:

1.5.1. تطرق الكاتب إلى أهم الظواهر الكلامية المنبثقة عن الخبر والتي اتفق عليها مجموعة من علماء الأصول، وجمعوها فيما يلي: (الشهادة والرواية، والدعوى والإقرار، والوعد والوعيد، والكذب والخلف، والنفي،... إلخ) كما تحدث الكاتب أيضا عن الفرق بينهما من خلال تعدد السياقات والأغراض، فمثلا عند تفريقه بين الشهادة والرواية رأى بأنها من جهتين "فالأولى إذا كان المخبر عنه أمرا عاما لا يختص بمعيّن فهو رواية، وإن كان المخبر عنه معينا خاصا فهو شهادة، أما الثاني إذا كان في مقام غير رسمي فهو رواية، أما إذا كان في هيئة رسمية كأن يكون أمام القاضي مثلا، فهو شهادة"[2]، وفي المقابل لاحظ الكاتب أنه يوجد تقارب حول ما ذكرناه، وما أتى به **سيرل** ولكن بتسمية أخرى وهي نمط الإنجاز، إلى جانب هذا يمكن أن يخرج فعل الشهادة من الخبر إلى الإنشاء، ولكن رغم هذا يعد كلا منهما فعلا كلاميا، وأدرجهما ضمن صنف "الإيقاعيات"، ويكون بذلك مكافئا إنجازيا لفعلي البيع والطلاق.

[1] المرجع السابق، ص139.

[2] مسعود صحراوي، الأفعال الكلامية عند العلماء العرب، ص172.

2.5.1. أما فيما يخص الأفعال الكلامية المنبثقة عن الإنشاء، فقد ظهرت حسب الكاتب أفعال كلامية فرعية جديدة ولكنها منبثقة عن الأصل، وذلك بهدف فهم النصوص الشرعية وإدراك أغراضها ومقاصدها، وما تقتضيه من أحكام ومطالب دينية، ومن بينها: الإباحة، والإذن، والندب، والتخيير، والتعجيب ويعتبر هذا الأخير الفعل الكلامي الجديد الذي استنبطه الأصوليون من فعل أصلي وهو التعجب، ولكن تبريرهم كان في النصوص الشرعية التي تكون ألفاظ التعجب فيها صادرة من الله عز وجل، وبعدها تطرق أيضا إلى الاستفهام، وكانت دراستهم لهذا الفعل الكلامي بأنه تارة يكون معناه خبر، وتارة يكون إنشاء، وذلك بحسب السياق وقصد المتكلم وغرضه من المخاطب، وفيما يخص ألفاظ العقود والمعاهدات، فكانت في رأي **مسعود صحراوي** أنها لم تنل حقها من الدراسة عند علماء البلاغة والنحو، على عكس الأصوليون الذين قدموا لها تفصيلات كثيرة من خلال مؤلفاتهم ككتب الفقه وأصوله، ومن بين القضايا التي تندرج ضمن هذا النوع هي: معاملات الزواج، والطلاق والبيع، فترتبط هذه الأفعال الكلامية بالقصد والنية، وهذا ما نجده عند علماء التداوليين، حيث اعتبر "أوستين مقولة القصدية مبدأ هاما من مبادئ الأفعال الكلامية، إذ تتوقف عليه الهوية الإنجازية لأي فعل كلامي، وأما باعتبارات **سيرل** فذلك مرتبط بمعيارين: معيار الغرض المتضمن في القول من جهة، ومعيار درجة الشدة من جهة أخرى"[1].

6.1. وفي الفصل الأخير والموسوم بالأفعال الكلامية عند النحاة عرض فيه الكاتب في بداية الفصل، موافقة النحاة في تقسيم العلماء للكلام إلى خبر وإنشاء، ولكن نقلوه من تقسيم الكلام إلى تقسيم الجملة، فصنفوها إلى: جملة خبرية وجملة إنشائية، حيث

[1] المرجع السابق، ص208.

انصب اهتمام جمهور النحاة بالخبر أكثر من الإنشاء، باعتباره هو الأصل وجعلوه أساس التحليل النحوي، فكان بحثهم في دراسة المعاني من خلال الارتكاز على مقاصد المتكلم، وغرضه من الكلام مع مراعاة حال السامع، وأطلقوا عليه مصطلح، في قول الكاتب: "وأطلقوا عليه مصطلح الإفادة، وهي الفائدة التي يجنيها المخاطب من الخطاب، والسياقات التي ينتج ضمنها الكلام، ومبدأ نجاح التواصل اللّغوي"[1]، كما كشف عن علاقة هذين المبدأين بظواهر لغوية كالإثبات والنفي، والتقديم والتأخير، وبعدها انتقل إلى الأفعال الكلامية المنبثقة عن الأساليب النحوية كالتأكيد، والقسم، والإغراء والتحذير، والدعاء، والاستغاثة، والندبة، والوعيد، ...إلخ، إضافة إلى ما يتعلق بحروف المعاني وما تتضمنه من قوى إنجازية تحددها السياقات والمقامات المناسبة كالعرض، والتحضيض، والتوبيخ والتنديم، والردع،... وغيرها من المعاني.

وفي الأخير يمكننا القول أن الكاتب **مسعود صحراوي** ومن خلال مؤلفه (التداولية عند العلماء العرب) حاول توضيح الرؤية الغربية لنظرية الأفعال الكلامية، ومزاوجتها بالجهد الذي قدمه علماءنا العرب القدامى، من خلال الكشف عن الوجه الآخر للتفكير اللساني العربي، فقدم بذلك مقارنة لسانية تداولية بين الغرب والعرب، فكان هدفه من خلال هذا البحث "أن يوضح لطلاب اللّسانيات خصوصا وللقراء عموما كيفية استثمار مفهوم الفعل الكلامي، أو جزئه الجوهري وهو ما يعرف بالقوة المتضمنة في القول، في قراءة الموروث اللّساني العربي عبر حقول معرفية متعددة، كعلم البلاغة وعلم أصول الفقه والنحو"[2].

2.الدكتور: أحمد محمود نحلة:

[1] مسعود صحراوي، الأفعال الكلامية عند العلماء العرب، ص230.

[2] المرجع السابق، ص10.

وعمله المتمثل في (آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر)، قسم الكاتب مؤلفه إلى أربعة مباحث، وما يهمنا في هذه الدراسة المبحثين الأولين فقط.

1.2.فكان المبحث الأول يحمل عنوان الاتجاه التداولي في البحث اللّغوي المعاصر، فتناول فيه النظرية التداولية، وكل ما يتعلق بها من مفاهيم أساسية فلخص مفهومها في قوله: "هي دراسة اللّغة في الاستعمال، أو في التواصل لأنه يشير إلى أن المعنى ليس شيئا متأصلا في الكلمات وحدها، ولا يرتبط بالمتكلم وحده، ولا السامع وحده، فصناعة المعنى تتمثل في تداول اللّغة بين المتكلم والسامع في سياق محدد (مادي، واجتماعي، ولغوي) وصولا إلى المعنى الكامن في كلام ما"[1]. كما تناول من خلال دراسته للدرس التداولي العديد من القضايا التي تهتم بها، كذكره ما تتميز به التداولية عن غيرها من اتجاهات البحث اللّغوي، فمر به الحديث كذلك إلى أهم القضايا التي يهتم بها البحث التداولي، فأجمعها في أربعة جوانب وهي: الإشارة، والافتراض المسبق، والاستلزام الحواري، والأفعال الكلامية، فتحدث عن كل جانب من المنظور الغربي بالشرح والتفصيل.

2.2. أما المبحث الثاني والموسوم: بنحو نظرية عربية للأفعال الكلامية، فحاول في هذا الجزء عرض نظرية الأفعال الكلامية من المنظور الغربي على يد مؤسسيها الأوائل، ونخص بالذكر هنا كل من **جون أوستين**، و**جون سيرل**، واسهاماتهما في تأسيس وتطوير هذه النظرية، ولا داعي لذكرها تفاديا للتكرار، إلى جانب محاولته تبيان اتفاق الأسس المنهجية لهذه النظرية مع ما قدمه علماء العرب، وأهم ما قدمه في هذا المبحث نجمله فيما يأتي:

[1] أحمد محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص14.

1.2.2. تحدث الكاتب عن كل ما يتعلق بالدراسة الغربية لنظرية الأفعال الكلامية، حيث عرض اسهامات كل من **أوستين وسيرل وغرايس**، فذكر كل التقسيمات الفرعية لها، وهذا ما تطرقنا إليه سابقا.

2.2.2. انتقل **محمود نحلة** إلى الجانب العربي من النظرية، فلاحظ بأن الالتفات إلى التراث اللّغوي من كتب النحو، والبلاغة، وأصول الفقه والقراءات، يوجد اتجاهين بارزين "أحدهما يعنى بالنظام اللّغوي الذي يشمل أنظمة فرعية صوتية وصرفية ونحوية ودلالية، لكل منها مكوناته وعناصره،... والثاني يعنى بالمقام وما يتصل به من قرائن غير لفظية تشمل منزلة المتكلم والسامع، وعلاقة كل منهما بالآخر، وحالة كل منهما النفسية والذهنية، وحركاته الجسمية وسكوته، والبيئة المكانية التي تشهد الحد اللّغوي وجمهور المشاركين فيه"[1].

وبعدها انتقل إلى المدخل الصحيح لنظرية الأفعال الكلامية، وهي علم المعاني أي ظاهرتي الخبر والإنشاء، وقبل أن يتطرق إليهما أشار إلى أساسين منهجيين في هذه النظرية وهما: عرفية الاستعمال ومقصد المتكلم، فالأول يهتم بكل ما تقتضيه مقامات الكلام، وأعراف الناس وأحكام الشرع، أما الثاني يرى الكاتب أن المتكلم لا يتكلم أي كلام مع غيره إلا إذا كان هناك قصد من كلامه، فيستند في ذلك برأي الأصوليين في قوله: "القصد عند الأصوليين محدد عند المتكلم وثابت لا يتغير، وهو لذلك يتخذ من الوسائل الكلامية والمقامية ما يعين السامع على إدراك ما يريد، ولكن مراتب السامعين تتفاوت في إدراك مقصود المتكلمين تبعا لتفاوت قدراتهم العقلية واللّغوية والثقافية"[2]، ثم انتقل إلى ما هو مهم

[1] المرجع السابق، ص84.

[2] أحمد محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص89.

وهو تقسيم الكلام، فمنهم من قسمه إلى خبر وإنشاء، ومنهم من قال ثلاثة: خبر وطلب وإنشاء، ومنهم من قال خلاف ذلك، فتعددت آراء العلماء حول تقسيم الكلام، وما اعتمد عليه الكاتب **محمود نحلة** هو التقسيم الثنائي (الخبر والإنشاء).

عرّف الكاتب ظاهرتي الخبر والإنشاء من خلال عرضه مجموعة من التعاريف لعلمائنا العرب، وإبرازه الفرق بينهما، حيث أجمع ذلك في قوله "فالخبر إذن ما كان له واقع يطابقه أو لا يطابقه، فإن طابقه فهو صادق، وإن لم يطابقه فهو كاذب، وأما الإنشاء فليس له واقع يطابقه أو لا يطابقه، ولا يوصف بصدق ولا كذب"[1].فكان رأيه ملخصا لما أتى به علمائنا العرب من خلال مؤلفاتهم التي تصفحناها خلال دراستنا.

حاول **محمود نحلة** وضع نظرية عربية لأفعال الكلام، فدرس كل ما أتى به الغربيون حول النظرية، فعرض كذلك ما يقابلها في التراث العربي ورأى بأن منطلق تفكيرهما واحد محاولا في ذلك إعطاء تقسيم آخر للكلام، في قوله: "إذا عدلنا في تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء، وقسمناه تقسيما أوليا إلى أفعال يكون اللّفظ بها إيقاعا لفعل، وأفعال تصف وقائع العالم الخارجي أو تخبر بها، أو إلى أفعال إيقاعية وأفعال إخبارية، أو إلى إيقاعيات وإخباريات"[2]، فيمكننا القول أن الكاتب أضاف تقسيم مغاير لما أتى به الغرب والعرب، ولكن لم يخرج عما أتوا به، فاستند إلى كل منهما لإعطاء نظرة جديدة حول تقسيم الفعل الكلامي.

[1] المرجع نفسه، ص94.

[2] المرجع السابق، ص97.

3.2.2. تقسيم **محمود نحلة** للأفعال الكلامية: كما ذكرنا سابقا أنه اعتمد في تقسيمه على ما قدمه الغرب والعرب لهذه النظرية، فاستخلص في آخر المطاف تقسيم جديد لم يخرج عن تقسيم **أوستين** و**سيرل**، حيث كان على النحو الآتي:

1.3.2.2. الإيقاعيات: وهي: "التي يكون إيقاع الفعل فيها مقارنا للفظه في الوجود، فأنت توقع بالقول فعلا"[1]، ويضم هذا النوع العديد من الأفعال التي ضمها الكاتب فيها، وتتمثل في أفعال البيع والشراء، والهبة، والوصية، والتنازل عن الحق، والزواج، والطلاق، والإقرار والدعوى، والإنكار، ...إلخ، فعند ملاحظة هذه الأفعال نفهم مباشرة بأن بمجرد النطق بأي نوع من الأفعال المذكورة سابقا، نفهم بأنها تتحقق مباشرة بعد النطق بها.

2.3.2.2. الطلبيات: وقصد بها "كل الأفعال الكلامية الدالة على الطلب بغض النظر عن صيغتها"[2]، فكل الأفعال الدالة على الطلب تندرج ضمن هذا النوع، ومهما كانت صيغتها المهم أن يكون معناها يدل على الطلب، ومن العبارات الدالة عليها نذكر مثلا: أمرتك، وأوجبت عليك، وفرضت، وحتمت، ...إلخ، وغرض هذا النوع يتمثل في التأثير في المتكلم ليخبر عن شيء، أو ليفعل أمر معين.

3.3.2.2. الإخباريات: وهذا النوع خصه **محمود نحلة** لكل الأفعال الكلامية التي تصف أحداث ووقائع العالم، كنشرات الأخبار، وما تنقله الصحف من أخبار حول العالم بأنواعها كالاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية إلى غير ذلك، والغرض من

[1] أحمد محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص98.

[2] المرجع نفسه، ص 100.

هذا النوع في قوله "والغرض الإنجازي لهذا النوع من الأفعال هو نقل الواقع نقلا أمينا فإذا تحققت الأمانة في النقل تحقق شرط الإخلاص، وإذا تحقق شرط الإخلاص أنجزت الأفعال إنجازا ناجحا أو تاما"[1].

4.3.2.2. الالتزاميات: وهي تتمثل عند الكاتب بالأفعال الكلامية التي يكون المتكلم أثناء النطق بها مجبرا على الالتزام بما يقول، وبهذا يكون مخلصا في كلامه، ومجبرا على الوفاء بما التزم به، ومن بين هذه الأفعال التي صرح بها الكاتب في هذا النوع هي: أفعال الوعد والوعيد، والمعاهدة، والضمان، والإنذار، ...إلخ.

5.3.2.2. التعبيريات: يتحدث **محمود نحلة** في هذا النوع الخامس والأخير من تصنيفات الأفعال الكلامية عن الأفعال التي يعبر عنها المتكلم عما بداخله، أي المشاعر التي يشعر بها أثناء موقف تعرض إليه ،كمشاعر الفرح، والغضب، والحزن، والنجاح، والفشل، والفراق، ...إلخ.

ومن خلال هذا التقسيم الخماسي للأفعال الكلامية التي عرضها الكاتب **محمود نحلة** في مؤلفه (آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر) ما هو إلا محاولة منه ليجمع بين الجانب الغربي والعربي من النظرية، مع تغيير طفيف وهذا يتضح من خلال قوله: "من الممكن تقسيم الأفعال الكلامية العربية تقسيما خماسيا يطابق ما قدمه **سيرل**، ويفيد من بعض ضوابطه فيما عدا ما أطلق عليه **سيرل** الإعلانيات، وأطلقنا عليه الإيقاعيات لانسجامه مع طبيعة الاستعمال في اللّغة العربية، فضلا عن أننا اخترنا أن نطلق على قسم

[1] أحمد محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص103.

منها الطلبيات، واختار أن يطلق عليه التوجيهيات"[1]. فكانت هذه مجرد محاولة لتقسيم الأفعال الكلامية جمع فيها الكاتب بين الدراسة الغربية والدراسة العربية، إلى جانب هذا ميز بين الأفعال الكلامية المباشرة، وغير المباشرة، ونظرة علماء العرب لهما ومثّل ذلك بأمثلة حول الأغراض التي يضمها كل نوع.

وخلاصة حديثنا حول ما قدمناه في نظرية الأفعال الكلامية عند العلماء المحدثون، نجد أن دراستهم متشابهة نوعا ما، لأنها كانت مقارنة حول ما قدمه علماء الغرب وعلماؤنا العرب في مختلف تخصصاتهم، ولا يمكن طبعا إغفال دورهم في تبسيط المفهوم العام للنظرية التداولية، والأفعال الكلامية باعتبارها محور اهتمامنا في هذه الأطروحة، فحقيقة الأمر أن المتصفح لكتب المحدثين تسهل عليه فهم النظرية بصفة عامة لسهولة كتاباتهم.

[1] المرجع السابق، ص105.

خـــاتـــمـــة

خاتمة:

من خلال مدارسة موضوع البحث، فقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج، وتتمثل فيما يلي:

– انبثق الدرس التداولي من خلال الثغرات التي تركها المنهج البنيوي، وأيضا من الدراسات اللّغوية السابقة أي ما بعد البنيوية.

– من بين العلوم التي كان لها الدور البارز في تطور النظرية التداولية هي الفلسفة، ولعل أبرز تيار ساهم في ظهورها هو تيار (الفلسفة التحليلية)، إلى جانبها لابد أن نذكر أيضا السيميائية بزعامة بيرس وموريس، فكان لهما الفضل أيضا في ظهور الملامح الأولى لها.

– إن دراسة التداولية للظاهرة اللّغوية مكّنها من الالتقاء مع العديد من العلوم المعرفية وتقاطعها، وبروز العديد من المحاور الأساسيات التي نهضت عليها، ويمكن اعتبارها نظريات قائمة بحد ذاتها.

– من بين النظريات والموضوعات التي ارتكز عليها الدرس التداولي، (نظرية الأفعال الكلامية)، فهي الركيزة الأساسية للتحليل التداولي للخطاب، وهذا راجع إلى اهتمامها بالعملية التواصلية وأطرافها، أي مراعاة جميع أطراف العملية من متكلم ومتلقي والمقام الذي يرد في الخطاب.

– ظهرت نظرية الأفعال الكلامية وتطورت على يد مجموعة من الفلاسفة بداية من فتجنشتاين، وما أوسمه (بألعاب اللغة)، بالإضافة إلى المؤسس الذي يعود إليه الفضل في توضيح مفهوم الفعل الكلامي كمصطلح وهو (جون أوستين)، وقد فتحت جهوده أبوابا شاسعة لمن أتى بعده من الدارسين.

- استفاد جون سيرل من دروس أستاذه جون أوستين، فأعاد بناء وتطوير بعض المفاهيم، منطلقا مما قدمه أوستين، فكان له الفضل في تطوير نظرية الأفعال الكلامية، والتي هي قائمة على أن الكلام محكوم بقواعد (مقصدية)، وأن الخطاب ليس همه الوحيد هو (المعنى)، ولكن هو أوسع من ذلك، فالمتكلم عند إنتاجه الخطاب يخضع لمجموعة من العوامل، كالسياق ووضعية المتكلم والمتلقي والظروف المحيطة بالعملية التواصلية، و إلى غير ذلك من العناصر التداولية.

- كما ميز سيرل بين نوعين من الأفعال الكلامية وهي الأفعال المباشرة، والأفعال غير المباشرة، والتي سبق لأوستين أن تطرق إليها ولكن بصورة سطحية، كما أشار بول غرايس إلى هذين النوعين، ولكن بنظرة أخرى تخدم نظريته المسماة بالاستلزام الحواري، حيث أدرج شرطا أساسيا فيهما وهو (مبدأ التعاون)، باعتباره من أهم الضوابط التي تضبط كل عملية تخاطبية، لهذا فرضها على أطراف الخطاب وألزمهم بها، فهو يخدم الفعل الكلامي في مساهمته في تنظيم العملية التواصلية بين أطراف الخطاب مما يؤدي إلى نجاحها.

- قدم المحدثون العرب تجليات نظرية الأفعال الكلامية في التراث العربي، ووجدوها تندرج ضمن علم المعاني وبالتحديد في الظاهرة الأسلوبية: (الخبر والإنشاء)، فاصطلحوا على تسمية التقرير بالخبر، أما الإنجاز فسمّوه الإنشاء، فالأول ما يطابق الواقع ويكون صادقا أو كاذبا، أما الثاني لا يحصل مضمونه ولا يتحقق إلا إذا تلفظنا به.

- لقد تشابه علماء العرب مع الغرب في معايير التمييز بين ظاهرتي (الخبر والإنشاء) أو بين لفظتي التقرير والإنجاز، ويتمثل في مدى مطابقة الكلام الواقع.

- اهتم علماء البلاغة بالظاهرة الأسلوبية، فانصب اهتمامهم بالعلاقة التي تربط المتكلم بالمتلقي عن طريق مجموعة من الأساليب التي تساعده في التأثير عليه، كما أنهم

ركزوا على المقامات التي يرد فيها الخطاب، وهذا كان واضحا في مؤلفاتهم، مثل: السكاكي، والجرجاني، والقزويني، وغيرهم من البلاغيين.

– إن اختيار المتكلم الصيغ المناسبة لكلامه ليس عبثا بل يقصد ذلك، وهذا ما تناوله علماء التداولية وركزوا عليه، وذلك عند ربطهم الصيغ اللّغوية بمفهوم القصدية وتوظيفها في كلامهم.

– تعد التداولية آخر مستويات التحليل الدلالي لأنها ترتبط بقصدية المتكلم وكيفية التأثير على المتلقي، وفهمه الصحيح لقصده من الخطاب، وهذا راجع إلى العلاقة التي تربط الخطاب بالسياق الوارد فيه.

– لقد اتفق الغرب والعرب في العناصر الأساسية التي يجب أن تتوفر في نظرية الأفعال الكلامية وهذا لهدف أجمعوا عليه وهو نجاح العملية التواصلية، وطبعا يتوقف على حسن اختيار المتكلم الصيغ من قاموسه الخاص، وتمتع تراكيبه اللّغوية بالانسجام والاتساق، فيسهل عليه التأثير في المتلقي سواء كانت الفكرة تمثل شعور بفرحة أو حزن، أو فكرة معينة يريد إقناع المتلقي بها.

– تختلف كل عبارة كلامية عن الأخرى، وهذا حسب ما يتطلبه الموقف الكلامي ، أي ما يفرضه المقام، ولاحظنا هذا في تقسيم العرب للخبر؛ فرغم اعتمادهم على عبارة واحدة، فاختلافها يكمن في توظيف أدوات التأكيد، إلّا أنّ المعنى يتغير في كل مرة، فالموقف الكلامي يفرض على المتكلم توظيف بعض الأساليب التي تؤدي أغراضا معينة ليضغط على المتلقي ويؤثر عليه، فتعدد المقامات التي يرد فيها الكلام يؤدي إلى تعدد المعاني، وهذا بدوره يؤدي إلى خروج أغراض متعددة كالتعجب، والتمني، والتعظيم، والوعد والاسترحام، والتوبيخ،... وغيرها من الأغراض التي يحتملها الخبر في مختلف السياقات.

– ترتبط دراسة الأفعال الكلامية في القسم الأكبر منها (بالأفعال المتضمنة في القول)، لأنها تشتمل على القوة، وترتبط بالدلالة لهذا اشتغل عليها سيرل.

– لقد اشتغل علماء النحو على نفس مسار البلاغيين، حيث كان اهتمامهم بعلم المعاني وبالخصوص بالظاهرة الأسلوبية (الخبر والإنشاء)؛ فتطرقوا إلى مصطلح (فائدة الخطاب) الذي يقابله في النظرية الغربية مصطلح (القصدية)، إلى جانب هذا اهتموا بالتركيب الخارجي للجملة، وبأطراف الخطاب وبأهمية اختيار الموقف المناسب قبل القاءه، وهذا اعتمادا على المعاني والأغراض الموجودة في أساليبهم النحوية.

– لقد اهتم علماء الأصول والفقه بنفس الظاهرة الأسلوبية، وهذا من خلال تطبيقها على النصوص الشرعية، وبطبيعة الحال يختص هذا المجال بكل إنسان مسلم، لأنه يهتم بأمور الدين، فاستنتجوا من خلال دراساتهم المتعددة مجموعة من الأغراض والأساليب المتفرعة منها، كالشهادة، والرواية، والدعوى، و الإقرار، والوعد والوعيد،...إلخ.

– إلى جانب هاته التخصصات العلمية الكبرى هناك من الأفعال الكلامية ما لم يتطرق إليه علماء البلاغة، والنحاة، واشتغل عليها علماء الأصول، وكانت مجال اهتمام علماء الغرب ونخص بالذكر في ألفاظ العقود، والمعاهدات، وقد لقيت اهتماما كبيرا من طرف علماء الأصول والفقه لتواجدها بكثرة في النصوص الشرعية، وتتمثل في: صيغ الطلاق، وصيغ البيع والعقود، معتمدين في ذلك على قصد التكلم ونيته.

– كان الاختلاف بين العلماء الغربيين ونظرائهم العرب في اختلاف المصطلحات، أما المعنى فكان نفسه، فمثلا: (التقرير) يقابله عند العرب (الخبر)، أما (الإنجاز) فيقابله (الإنشاء)، و(المقام) بمفهوم (السياق)، ...، وغير ذلك من المفاهيم التي رغم اختلافها إلا أنها كانت تؤدي نفس المعنى.

- كما تبين لنا من خلال الدراسة التي قدمها المحدثون العرب للمقارنة بين ما هو غربي وما هو عربي، فيما يخص نظرية الأفعال الكلامية أن أغلبه مقبول، ويرجع السبب في ذلك إلى أن البحث في هذا الميدان كان ضئيلا، وهذا واضح من خلال وقوفنا على مجموعة قليلة من الباحثين الغربيين تحدثوا عن النظرية ودرسوها، إلا أن البحث مازال متواصلا لحد الآن.

- ومنه يمكننا القول إن علماء الغرب كانوا سباقين في تناول نظرية الأفعال الكلامية بوصفه علم قائم بذاته، وفرعا عن النظرية التداولية بعامة، أما العلماء العرب، فتناولوا النظرية بشكل جزئي ضمن اختصاصات أخرى نظرا لموسوعيتهم، ولهذا لم يتوقفوا عند كل نظرية وتقعيدها كعلم قائم بذاته، وبدلا من ذلك حاولوا استنباط جل الأساليب، والأغراض التي تنتمي إلى هذا العلم قصد إثراء الدرس اللّغوي، وتبيان كل جوانبه المبهمة، ورغم هذا فإن العمل في هذا المجال كان ناقصا عند المحدثين العرب، ونأمل أن تستجد دراسات أخرى تخدم هذه النظرية وتخدم الباحثين فيها.

وأخيرا، فهذه أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث، وعسى أن يكون هذا العمل فاتحة لأعمال أكاديمية أخرى.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أولا: المصادر والمراجع العربية:

1- ابراهيم محمود خليل، في اللسانيات ونحو النص، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط 01، 2007.

2- ابراهيم مصطفى ابراهيم، فلسفة اللغة، دار المعرفة الجامعية، السويس، د ط، 2009.

3- أبو بكر العزاوي، اللغة والحجاج، العمدة في الطبع، الدار البيضاء، المغرب، ط01، 2006.

4- أبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، الكليّات، مؤسسة الرسالة للنشر، بيروت، لبنان، ط02، 1998.

5- أبي الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، د ط، 1997.

6- أبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 01، 1979.

7- أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تحقيق: محمد صبحي حسن حلاق، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر، ط01، د ت.

8- أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، د ط، 1992.

9- أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيوت، لبنان، د ط، د ت.

10- أبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، الصناعتين، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم، دار احياء الكتب العربية، ط01، 1956.

11- أبو يعقوب يوسف بن علي السكاكي، مفتاح العلوم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتاب العلمية، بيروت، لبنان، ط03، 2014.

12- أحمد فهد صالح شاهين، النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، ط 01، 2015.

13- أحمد فهد صالح شاهين، النظرية التداولية، عالم الكتب للنشر والتوزيع، الأردن، ط 01، 2015

14- أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 05، 2015.

15- أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، ط05، 2015. نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب، القاهرة، د ط، 2003.

16- أدراوي العياشي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، الجزائر، ط01، 2011.

17- بدر الدين محمد الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط 1984،03.

18- بهاء الدين السبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط01، 2003.

19- بهاء الدين محمد مزيد، من أفعال اللغة إلى بلاغة الخطاب السياسي(تبسيط التداولية)، شمس للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 01، 2010.

20- جلال الدّين السّيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق، د ط، د ت.

21- جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، ط 01، 2016.

22- الحسن بن قاسم المرادي، الجنى الدّاني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدّين قباوة، ومحمّد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 1992.

23- حسين جمعة، جمالية الخبر والإنشاء، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، د ط، 2005.

24- خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، 01، 2001.

25- الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 2003.

26- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، ط 01، 2009.

27- خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط 02، 2006.

28- السّيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، دط،2000.

29- شهاب الدين القرافي، الفروق، تحقيق: محمد أحمد سراج، علي جمعة محمد، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط01، 2001.

30- صابر الحباشة، التداولية والحجاج مداخل ونصوص، صفحات للدراسات والنشر، الاذقية، سوريا، ط01، 2008.

31- صلاح اسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط01، 1993.

32- صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، عالم لمعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، دط، 1992.

33- طالب سيد هاشم الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، د ط، 1994.

34- طه عبد الرحمان، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي للنشر، الدار البيضاء المغرب، ط 02، د ت.

35- طه عبد الرحمان، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط 02 ،2000.

36- عبد الجبار بن أحمد المعتزلي، شرح الأصول الخمسة، تحقيق: عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة للنشر، القاهرة، مصر، ط03، 1996.

37- عبد الجليل منقور، علم الدلالة، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، د ط، 2001.

38- عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، ، دار ومكتبة الحامد، عمان، ط01، 2004.

39- عبد الرحمان بن الناصر السعدي، تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنان، مكتبة صفا، القاهرة، مصر، د ط، 2004.

40- عبد السلام محمد هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي للنشر، القاهرة، مصر، ط 05، 2001.

41- عبد العزيز عتيق، علم المعاني، دار الآفاق العربية، القاهرة، مصر، ط01، 2006.

42- عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، دلائل الإعجاز، شركة القدس للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط 03، 1996.

43- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط 01، 2004.

44- علي أبو المكارم، الظّواهر اللّغويّة في التّراث النّحوي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط01، 2007.

45- علي آيت أوشان، السياق والنص الشعري من البنية إلى القراءة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ط01، 2000.

46- علي حجي محمود الصرّاف، الأفعال الانجازية في العربية المعصرة، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط 01، 2010.

47- علي عزت، الاتجاهات الحديثة في علم الأساليب وتحليل الخطاب، دار نوبار للطباعة، القاهرة، ط 01، 1996.

48- محمد أحمد قاسم، محي الدين ديب، علوم البلاغة، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، ط01، 2003.

49- محمد العبد، النص والخطاب والتواصل، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، د ط، 2014.

50- محمّد بن صالح العثيمين، شرح ألفيّة ابن مالك، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية،ط01، 1424.

51- محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، مكتبة لبنان ناشرون، القاهرة، مصر، ط 01، 1994.

52- محمد محمد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط 01، 2004.

53- محمد محمد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ط01، 2004.

54- محمد محمد يونس علي، مقدمة في علمي التخاطب والدلالة، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ط01، 2004.

55- محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، دط، 2002.

56- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دار التنوير للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 01، 2008.

57- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط02، 1986.

58- نادية رمضان النجار، الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي، مؤسسة حورس الدولية، الاسكندرية، مصر، ط 01، 2013.

59- يوسف بن زحاف، دروس في اللسانيات التداولية، دار أم الكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر، ط01، 2020.

ثانيا: المصادر والمراجع المترجمة:

60- أريك غريلو، فلسفة اللغة، ترجمة: عفيف عثمان، دار ومكتبة البصائر، بيروت، لبنان، ط01، 2012.

61- آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ترجمة: سيف الدين دغفوس، محمد الشيباني، مراجعة: لطيف زيتوني، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط01، 2003.

62- براتراند رسل، فلسفتي كيف تطورت، ترجمة: عبد الرشيد الصادق محمودي، راجعه وقدمه: زكي نجيب محمود، مطبعة لجنة البيان العربي، ط 01، 1960.

63- تون أ. فان دايك، علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، ترجمة: سعيد حسن بحيري، دار الثقافة للكتاب، مصر، ط 01، 2001.

64- جاك موشلار، آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، ترجمة: مجموعة من الأساتذة والباحثين من الجامعات التونسية، إشراف: عز الدين المجدوب، دار سيناترا، تونس، د ط، 2010.

65- جورج يول، التداولية، ترجمة: قصى العتّابي، الدار العربية للعلوم ناشرون، الرباط، المغرب، ط01، 2010.

66- جون سيرل، العقل واللغة والمجتمع، ترجمة: سعيد الغانمي، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط 01، 2006.

67- جون لانكشو أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، ترجمة: عبد القادر قينيني، أفريقيا الشرق، دار البيضاء، المغرب، ط 02، 2008.

68- جوناثان كللر، فردينان دي سوسير تأصيل علم اللغة الحديث وعلم العلامات، مراجعة: محمود فهمى حجازي، ترجمة: محمود حمدي عبد الغني، المجلس الأعلى للثقافة، د ط، 2000.

69- ر-هـ – روبنز، موجز تاريخ علم اللغة، ترجمة: أحمد عوض، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، دط،1978.

70- فان دايك، النص والسياق، ترجمة: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، المغرب، د ط، 2000.

71- فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ترجمة: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط، المغرب، د ط، 1986.

72- فردينان دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، تعريب: صالح القرمادي، الدار العربية للكتاب، طرابلس، د ط، د ت.

73- فليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ترجمة: صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، سوريا، ط 01، 2007.

74- لودفيك فتغنشتاين، تحقيقات فلسفية، ترجمة: عبد الرزّاق بنّور، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط01، 2007.

75- ماري نوال غاري بريور، المصطلحات المفاهيم في اللسانيات، ترجمة: عبد القادر الشيباني، الجزائر، ط01، 2007.

ثالثا: المعاجم والقواميس:

76- ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 1997.

77- جمال الدين بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، د ط، د ت.

78- علي بن محمّد السّيد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تحقيق: محمّد صّديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، مصر، د ط، د ت.

79- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، قاموس المحيط، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط 08، 2005.

رابعا: المصادر والمراجع الأجنبية:

80- Austin John Langshaw, Quand dire c'est fair- traduction française de : gilles lane –postface de : françois récanati- editions du seuil- 1970.

81- Searle, J, R : speech acts, an essay in the philosophy of language cambridge university press, 1969.

فـهـرس الـمـوضـوعات

فهرس الموضوعات

إهداء

شكر وعرفان

مـقـدّمـة ..... أ

مدخل : المنعرج التاريخي في الدراسات اللّسانية من البنيوية إلى التداولية **1**

المبحث الأول : نشأة التداولية وتطورها **15**

1. المنشأ السيميائي: **15**

1.1.شارلز ساندرز بيرس 16

2.1. تشارل موريس 17

2. الفلسفة التحليلية: **19**

1.2.مدرسة كمبردج 20

1.1.2. جورج مور 20

2.1.2. برتراند رسل 23

3.1.2. لودفينغ فتجنشتاين 26

2.2. مدرسة أكسفورد: 28

المبحث الثاني : مفهوم التداولية وعلاقاتها بالعلوم الأخرى. **31**

1.المعنى اللغوي للتداولية **31**

2. المعنى الاصطلاحي للتداولية.....36

3. أنواع التداولية.....43

4.أركان التداولية.....43

5. درجات التداولية..... 45

6. التداولية وعلاقتها بالعلوم الأخرى: 46

1.6. التداولية والدلالة.....47

2.6. التداولية واللسانيات البنيوية.....49

3.6. التداولية واللسانيات الاجتماعية والنفسية.....51

4.6. التداولية والنحو الوظيفي 52

5.6. التداولية وتحليل الخطاب.....53

6.6. التداولية والبلاغة.....53

المبحث الثالث: محاور التداولية 55

1.الاستلزام الحواري:.....55

1.1.استلزام عرفي 56

2.1.استلزام حواري 57

2. الملفوظية.....59

3. الإشاريات: 60

1.3.الإشاريات الشخصية: 61
2.3. الإشاريات الزمانية: 61
3.3.الإشاريات المكانية: 62
4.3.الاشاريات الخطابية: 62
5.3. الإشاريات الاجتماعية: 62
4. الحجاج: 63
1.4.الحجاج التوجيهي..... 65
2.4. الحجاج التقويمي 65
5. الأفعال الكلامية 66
المبحث الأول: مفهوم الفعل الكلامي والبوادر الأولى لنشأته 69
المبحث الثاني: إسهامات جون أوستين. 78
1.مرحلة التمييز بين الملفوظات الوصفية والملفوظات الإنجازية 79
1.1.الأقوال الوصفية (إخبارية) 79
2.1. الأقوال الإنجازية (الإنشائية):..... 80
2. المرحلة الثانية: تقسيم الأفعال الكلامية: 82
1.2. فعل القول (فعل الكلام) 83
2. 2. الفعل المتضمن في القول (الفعل الإنجازي)..... 84

2. 3. الفعل الناتج عن القول (الفعل التأثيري) 85

3.المرحلة الثالثة: تصنيف الفعل الإنجازي: 86

1.3. أفعال الأحكام أو (القرارات التشريعية)..... 87

2.3. أفعال القرارات أو (الممارسات التشريعية) 87

3.3. أفعال التعهد (ضروب الإباحة)..... 88

4.3. أفعال السلوك (الأوضاع السلوكية)..... 88

5.3. أفعال الإيضاح (الإثباتات الموصوفة المفسرة) 88

المبحث الثالث: إسهامات سيرل وغرايس..... 90

1. فكرة الأفعال الكلامية عند جون سيرل: 90

1.1. تقسيمه للفعل الكلامي: 91

1.1.1. الفعل النطقي..... 92

2.1.1. الفعل القضوي 92

3.1.1. الفعل الإنجازي 92

2.1.شروط نجاح الفعل الكلامي..... 93

3.1. معايير تصنيف سيرل للأفعال الكلامية: 94

4.1.تصنيف سيرل للأفعال الكلامية:..... 97

1.4.1. الإخباريات..... 97

2.4.1. التوجيهات 97
3.4.1. الإلتزاميات 98
4.4.1. التعبيريات 98
5.4.1.الإعلانيات (التصريحات) 99
5.1. أنواع الأفعال الإنجازية:..... 99
1.5.1.الأفعال الإنجازية المباشرة 99
2.5.1. الأفعال الإنجازية غير المباشرة 100
2. غرايس وسيرل ومسألة الأفعال الكلامية غير المباشرة: 106
.1معايير التمييز بين الخبر والإنشاء:.....116
1.1. معيار الصدق والكذب..... 116
2.1. معيار مطابقة الكلام النسبة الخارجية..... 117
3.1. معيار إيجاد النسبة الخارجية 118
4.1. معيار قصد المتكلّم 118
المبحث الأول: أفعال الكلام عند البلاغيين والنحاة..... 120
أولا: عند البلاغيين 120
1.تقسيمات الخبر والإنشاء..... 121
1.الخبر 120

2.1. أقسام الخبر:..... 123

1.2.1. الخبر الابتدائي..... 123

2.2.1.الخبر الطلبي..... 124

3.2.1.الخبر الإنكاري..... 125

3.1. الأغراض التي يحتملها الخبر 126

2.الإنشاء:.....127

1.2.أقسام الإنشاء:..... 128

1.1.2. الإنشاء الطلبي:..... 129

1.1.1.2. الأمر 129

2.1.1.2. النّهي 131

3.1.1.2. الاستفهام..... 133

4.1.1.2. التمني..... 137

5.1.1.2. النداء..... 138

2.1.2. الإنشاء غير الطلبي:..... 139

1.2.1.2.المدح والذم..... 140

2.2.1.2.التعجب 140

3.2.1.2. القسم 141

4.2.1.2. الرّجاء 141

5.2.1.2.صيغ العقود والمعاهدات 142

ثانيا: عند النحاة. .....Error! Bookmark not defined

1.2. الأفعال الكلامية في الأساليب العربية: **146**

1.1.2. التأكيد 146

2.1.2. القسم. 149

3.1.2. الإغراء والتحذير 150

4.1.2. الندبة والاستغاثة 151

2.2.الأفعال الكلامية في حروف المعاني..... **153**

1.2.2. التحضيض 153

2.2.2. العرض..... 154

3.2.2.الردع.....154

المبحث الثاني: عند علماء الأصول. **155**

1.الأفعال الكلامية المنبثقة عن الخبر:..... **155**

1.1. الشهادة والرواية ..... .123

2.1. الدعوى والإقرار 157

3.1. الوعد والوعيد 157

4.1.الكذب والخلف 158

2. الأفعال الكلامية المنبثقة عن الإنشاء:..... 159

1.2.الإباحة والإذن 160

2.2. التعجب... 161

3.2. الاستفهام..... 162

1.3.2. الاستفهام بمعنى الخبر **Error! Bookmark not defined.**

2.3.2. الاستفهام بمعنى الانشاء 163

4.2. العقود والمعاهدات 165

1.4.2. صيغ الطلاق 165

2.4.2. صيغ البيع..... 166

المبحث الثالث: عند المحدثين. 168

1.الدكتور مسعود صحراوي 168

2.الدكتور أحمد محمود نحلة 175

خاتمة : 183

قائمة المصادر والمراجع 189

أولا: المصادر والمراجع العربية 189

ثانيا: المصادر والمراجع المترجمة 195

ثالثا: المعاجم والقواميس 197

رابعا: المصادر والمراجع الأجنبية 197

فهرس الموضوعات 199

ملخص الأطروحة

ملخص أطروحة دكتوراه (LMD) في اللّغة العربية وآدابها.

تخصص: لسانيات عربية مقارنة.

الموضوع: تجليات نظرية الأفعال الكلامية في المدونة التراثية العربية

– دراسة مقارنة –

ملخّص الأطروحة

لقد شهدت الدراسات اللّسانية في بداية القرن العشرين العديد من التطورات والتغيرات على ساحتها، وهذا بالانتقال من الدرس البنيوي إلى الدرس التداولي، حيث يعتبر المنهج البنيوي لمؤسسه **دي سوسير Ferdinand de saussure** أكثر المناهج تأثيرا وانتشارا، وذلك بارتكازه على الدراسة العلمية والموضوعية للغة، والاهتمام بنظامها اللساني، فأدى ذلك إلى استبعاد علاقة اللغة بالمجتمع والعالم الخارجي، مما دفع بعض اللغويين بالقول أن دراسة اللغة لذاتها ومن أجل ذاتها أدى إلى عزلها عن الواقع وإهمال جانبها الاستعمالي.

وبناءا على هذا ظهر اتجاه آخر اهتم بما أغفله الدرس البنيوي، وهو (الاتجاه التداولي)، ويعتبر منهج لساني جديد يهتم بدراسة اللغة حال استعمالها، كما يعنى بدراسة مقاصد المتكلم بوصفه طرفا في الخطاب ويمتلك سلطة القول، وبالمتلقي باعتباره أساس العملية التواصلية، إلى جانب هذا اهتمامها بمفهوم (القصدية) لأنها تجمع بين المتكلم والمتلقي.

ولقد ظهر الفكر التداولي مع **شارل موريس Charles Morris**، و**شارلز ساندرز بيرس Charles Sanders Peirce**، كمذهب سيميائي وفلسفي، وبعدها تبلور أكثر في الدراسات اللّغوية مع محاضرات **جون أوستين J.Austin**، والتي تعد القاعدة الأولى في التأسيس الفعلي للنظرية التداولية المعاصرة، متمثلا في (ظاهرة الأفعال الكلامية)، باعتباره المؤسس الأول لها، لتتطور بعد ذلك، وتتوسع مع تلميذه **جون سيرل John Searle** وغير من العلماء اللّغويين.

فقد أدى بزوغ الدرس التداولي إثراء واسعا للدرس اللساني، وذلك من خلال ما قدمه من إجراءات عملية سواء على مستوى الاستعمال اللّغوي، أو على مستوى الخطاب الأدبي، إذ أنه يختص بدراسة علاقة النشاط اللّغوي بمستعمليه، وطرق وكيفية تنفيذ العلامات اللغوية واستخدامها بالطريقة الصحيحة، إلى جانب السياقات والمقامات المتعددة التي ينجز فيها أطراف الخطاب خطابهم، دون الاستغناء عن معوقات وأسباب فشل العملية التواصلية، وفي الحقيقة إن التداولية عبارة عن تراكمات معرفية، الأمر الذي أسهم في ميلاد العديد من النظريات التداولية، وجعل المنهج التداولي غنيّا بآليات التحليل، ولعلّ من أهم تلك النظريات: نظرية الأفعال الكلامية، ومن خلال هاته الأخيرة حاولنا أن نبحث في كل ما يتعلق بها، من خلال البحث عنها من الجانب الغربي والعربي.

وعلى هذا الأساس جاء عنوان أطروحتنا موسوما:

بتجليات نظرية الأفعال الكلامية في المدونة التراثية العربية –دراسة مقارنة–

كما سنحاول من خلال هذا الطرح الإجابة على العديد من الإشكالات، أبرزها:

- ماهي اسهامات الغربيين في نظرية الأفعال الكلامية؟
- هل اعتمد علماء العرب في مختلف تخصصاتهم على نفس الأسس والمفاهيم التي اعتمد عليها الغربيون في دراسة الأفعال الكلامية؟
- وإذا صح هذا، ففيم يتجلى ذلك في التراث البلاغي، والنحوي والأصولي؟
- كيف نظر المحدثون إلى نظرية الأفعال الكلامية بين علماء الغرب والعرب من خلال أبحاثهم؟

وقد كان الهدف من هذا البحث هو توضيح وتبيان الأسس والقواعد التي نهضت عليها نظرية الأفعال الكلامية، من خلال الوقوف على ما قدمه مؤسسوها الغربيون، بالإضافة إلى تبيان تجليات النظرية في التراث اللغوي العربي من خلال الغوص في ما قدمه علماؤنا في مختلف مؤلفاتهم، وإلى جانب هذا دراسة ما قدمه المحدثون الذين اشتغلوا على هاته النظرية، وذلك بغية الوصول إلى نقاط التوافق والاختلاف بين ما قدمه علماء الغرب والعرب.

ولتحقيق هذه الغاية استقام البحث على مقدمة ومدخل تمهيدي وثلاثة فصول وخاتمة.

أمّا **المدخل**: فقد وسمناه بعنوان "**المنعرج التاريخي في الدراسات اللّسانية من البنيوية إلى التداولية**"، تحدثنا فيه عن الدراسات اللغوية في أواخر القرن العشرين، والمفاهيم الأساسية التي ارتكز عليها اللساني السويسري **فردينان دي سوسير**، وما قدمه في الدرس البنيوي باختصار تام، ثم تطرقنا بعدها إلى الدراسات التي تلته بتبيان الثغرات التي تركتها كل دراسة، مما أدى إلى بزوغ الدرس التداولي، ومن بين هذه الدراسات: النحو التوليدي

والتحويلي **لتشومسكي**، وإبرازه لمفاهيم أساسية كمفهوم الكفاءة اللّغوية، ومفهوم الأداء، فالكفاءة عبارة عن معرفة ضمنية يملكها الممارس للغة ما وهي مرتبطة بالفطرة، أما الأداء الكلامي هو تحقيق لهذه الملكة أي يفعلها في الواقع ويقوم بإنجازها، إلى جانب ما قدمه **جاكبسون** حول العناصر الأساسية لإنجاح التواصل، والذي يشبه إلى حد بعيد ما اشتغل عليه الدرس التداولي،

وأمّا **الفصل الأول** فقد كان بعنوان: "**التداولية: دراسة في النشأة والمفاهيم**"، وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: تحدثنا فيه عن نشأة التداولية وتطورها، فتطرقنا إلى المنشأ السيميائي لها بزعامة **بيرس** و**موريس**، ثم إلى أصولها الفلسفية عند كل من **فتجنشتاين**، و**جورج مور** و**رسل**، إلى جانب المدارس التي انبثقت من هذه الأخيرة، ونظرة العلماء الغربيين لها.

المبحث الثاني: ركّزنا فيه اهتمامنا عن مفهوم النظرية التداولية لغة واصطلاحا، وعن صعوبات الباحثين في توحيد مفهومها الاصطلاحي، كما استعرضنا مجموعة من التعاريف عند علماؤنا العرب بغية توضيحها أكثر، كما تحدثنا عن علاقاتها بمختلف العلوم التي تقاطعت معها في الدرس اللغوي.

المبحث الثالث: تحدثنا في هذا المبحث عن المحاور التي اشتغل عليها الدرس التداولي، حيث تطرقنا إلى مفهوم كل منها ودوره في البحث التداولي.

أمّا **الفصل الثاني**: فهو موسوم بعنوان "**نظرية الأفعال الكلامية في الدرس الغربي**"، وقد تهيكل هذا الفصل في ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: خصصناه للحديث عن مفهوم الفعل الكلامي، عند مجموعة من العلماء الغربيين وشروط نجاحه، ثم انتقلنا إلى البحث في المنطلقات الأولى لتأسيسه، وكذا خلفياته الفلسفية التي أسهم في ظهوره.

المبحث الثاني: عرضنا فيه جهود اللغوي **جون أوستين** الرائدة في هذا المجال، والذي كان مبدعا في تعريفه للفعل الكلامي وتقسيمه له، باعتباره المؤسس الأول للتداولية، وذلك بوضع معالم أسسها الأولى، مما فتحت المجال لباحثين آخرين من بعده.

المبحث الثالث: وبعد الحديث عن **جون أوستين** في المبحث السابق حاولنا التحدث عن اسهامات **جون سيرل** في النظرية، حيث استفاد من جهود أستاذه في تطويرها ووضع المعالم الأساسية لها، كما لم نغفل أيضا جهود **بول جرايس** فيما يخص الأفعال الكلامية غير المباشرة، وبعض الباحثين الذين أسهموا بمختلف آراءهم.

أما **الفصل الثالث** فقد وسمناه بعنوان: "**مناويل دراسة الفعل الكلامي في الدرس اللّساني العربي**"، وقد جاء هو الآخر في ثلاثة مباحث، وقبل التطرق إليهم تحدثنا عن موقع ظاهرة الأفعال الكلامية في التراث العربي، ومعايير التمييز بينها وبين ظاهرتي الخبر والإنشاء.

المبحث الأول: قسمنا هذا المبحث إلى شطرين: في الأول تحدثنا فيه عن الأفعال الكلامية وتجلياتها عند البلاغيين، وإلى نظرة وتقسيم علماء البلاغة لها، أما الشطر الثاني عند علماء النحو ومدعمين في ذلك بأمثلة توضيحية.

المبحث الثاني: خصصناه لتجليات نظرية الأفعال الكلامية عند علماء الأصول وأهم التقسيمات الفرعية لها، إلى جانب تطبيق ذلك على أمثلة من النصوص الشرعية، وأخرى مختلفة.

المبحث الثالث: وتطرقنا في هذا المبحث الأخير إلى ما قدمه الباحثون المعاصرون العرب حول النظرية، إلى جانب تبيان المقارنة بين ما قدمه علماء الغرب، وعلماء العرب حول الأفعال الكلامية.

وقد اتبعنا في هذا البحث على المنهج الوصفي والتحليلي الذي يعتبر مناسبا لطبيعة موضوعنا، حيث قمنا بتتبع الظاهرة بالوصف والتّحليل والتّفسير، وكذا إدراجنا المنهج المقارن في المقارنة بين الدرسين الغربي والعربي.

كما اعتمد البحث على مصادر ومراجع عدّة في مختلف التخصصات، ككتاب "مفتاح العلوم" لأبي يعقوب السكاكي، و "أسرار البلاغة" و "دلائل الإعجاز" لعبد القاهر الجرجاني، و "الأساليب الإنشائية" لعبد السلام هارون، و"الإيضاح في علوم البلاغة" للقزويني، و "الكليّات" لأبي البقاء الكفوي، و "الفروق" لشهاب الدين القرافي، و "البرهان في علوم القرآن" للزركشي، و"التداولية اليوم" لجاك موشلار وآن روبول، و "المقاربة التداولية" لفرانسواز أرمينكو، و "التداولية من أوستين إلى غوفمان" لفليب بلانشيه، و "كتاب آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر" لمحمود أحمد نحلة، و "التداولية عند

العلماء العرب" لمسعود صحراوي، و "في اللسانيات التداولية" لخليفة بوجادي، إلى جانب العديد من المؤلفات التي خدمت بحثنا سواء من بعيد أو من قريب.

وأخيرا توصلنا في نهاية البحث لخاتمة تضم مجموعة من النتائج خلصنا إليها من كل فصول البحث، تتمثل فيما يلي:

- انبثق الدرس التداولي من خلال الثغرات التي تركها المنهج البنيوي، وأيضا من الدراسات اللّغوية السابقة، أي ما بعد البنيوية.

- من بين العلوم التي كان لها الدور البارز في تطور النظرية التداولية هي الفلسفة، ولعل أبرز تيار ساهم في ظهورها هو تيار (الفلسفة التحليلية)، إلى جانبها لابد أن نذكر أيضا السيميائية بزعامة بيرس وموريس، كان لهما الفضل أيضا في ظهور الملامح الأولى لها.

- إن دراسة التداولية للظاهرة اللّغوية مكّنها من الالتقاء مع العديد من العلوم المعرفية وتقاطعها، وبروز العديد من المحاور الأساسيات التي نهضت عليها، ويمكن اعتبارها نظريات قائمة بحد ذاتها.

- من بين النظريات والموضوعات التي ارتكز عليها الدرس التداولي، (نظرية الأفعال الكلامية)، فهي الركيزة الأساسية للتحليل التداولي للخطاب، وهذا راجع إلى اهتمامها بالعملية التواصلية وأطرافها، أي مراعاة جميع أطراف العملية من متكلم ومتلقي والمقام الذي يرد في الخطاب.

- ظهرت نظرية الأفعال الكلامية وتطورت على يد مجموعة من الفلاسفة بداية من فنجنشتاين وما أوسمه (بألعاب اللغة)، بالإضافة إلى المؤسس الذي يعود إليه الفضل في

توضيح مفهوم الفعل الكلامي كمصطلح وهو (جون أوستين)، وقد فتحت جهوده أبوابا شاسعة لمن أتى بعده من الدارسين.

– استفاد جون سيرل من دروس أستاذه جون أوستين، فأعاد بناء وتطوير بعض المفاهيم، منطلقا مما قدمه أوستين، فكان له الفضل في تطوير نظرية الأفعال الكلامية، والتي هي قائمة على أن الكلام محكوم بقواعد (مقصدية)، وأن الخطاب ليس همه الوحيد هو (المعنى)، ولكن هو أوسع من ذلك، فالمتكلم عند إنتاجه الخطاب يخضع لمجموعة من العوامل كالسياق، ووضعية المتكلم، والمتلقي، والظروف المحيطة بالعملية التواصلية، وإلى غير ذلك من العناصر التداولية.

– كما ميز سيرل بين نوعين من الأفعال الكلامية وهي الأفعال المباشرة، والأفعال غير المباشرة، والتي سبق لأوستين أن تطرق إليها ولكن بصورة سطحية، كما أشار بول غرايس إلى هذين النوعين، ولكن بنظرة أخرى تخدم نظريته المسماة بالاستلزام الحواري، حيث أدرج شرطا أساسيا فيهما وهو (مبدأ التعاون)، باعتباره من أهم الضوابط التي تضبط كل عملية تخاطبية، لهذا فرضها على أطراف الخطاب وألزمهم بها، فهو يخدم الفعل الكلامي في مساهمته في تنظيم العملية التواصلية بين أطراف الخطاب مما يؤدي إلى نجاحها.

– قدم المحدثون العرب تجليات نظرية الأفعال الكلامية في التراث العربي، ووجدوها تندرج ضمن علم المعاني وبالتحديد في الظاهرة الأسلوبية: (الخبر والإنشاء)، فاصطلحوا على تسمية التقرير بالخبر، أما الإنجاز فسمّوه الإنشاء، فالأول ما يطابق الواقع ويكون صادقا أو كاذبا، أما الثاني لا يحصل مضمونه ولا يتحقق إلا إذا تلفظنا به.

– لقد تشابه علماء العرب مع الغرب في معايير التمييز بين الظاهرتين الأسلوبيتين (الخبر والإنشاء) أو بين لفظتي التقرير والإنجاز، ويتمثل في مدى مطابقة الكلام الواقع.

– اهتم علماء البلاغة بالظاهرة الأسلوبية، فانصب اهتمامهم بالعلاقة التي تربط المتكلم بالمتلقي عن طريق مجموعة من الأساليب التي تساعده في التأثير عليه، كما أنهم ركزوا على المقامات التي يرد فيها الخطاب، وهذا كان واضحا في مؤلفاتهم، مثل: السكاكي، والجرجاني، والقزويني، وغيرهم من البلاغيين.

– إن اختيار المتكلم الصيغ المناسبة لكلامه ليس عبثا بل يقصد ذلك، وهذا ما تناوله علماء التداولية وركزوا عليه، وذلك عند ربطهم الصيغ اللّغوية بمفهوم القصدية وتوظيفها في كلامهم.

– تعد التداولية آخر مستويات التحليل الدلالي لأنها ترتبط بقصدية المتكلم وكيفية التأثير على المتلقي، وفهمه الصحيح لقصده من الخطاب، وهذا راجع إلى العلاقة التي تربط الخطاب بالسياق الوارد فيه.

– لقد اتفق الغرب والعرب في العناصر الأساسية التي يجب أن تتوفر في نظرية الأفعال الكلامية وهذا لهدف أجمعوا عليه وهو نجاح العملية التواصلية، وطبعا يتوقف على حسن اختيار المتكلم الصيغ من قاموسه الخاص، وتمتع تراكيبه اللّغوية بالانسجام والاتساق، فيسهل عليه التأثير في المتلقي سواء كانت الفكرة تمثل شعور بفرحة أو حزن، أو فكرة معينة يريد إقناع المتلقي بها.

– تختلف كل عبارة كلامية عن الأخرى، وهذا حسب ما يتطلبه الموقف الكلامي، أي ما يفرضه المقام، ولاحظنا هذا في تقسيم العرب للخبر؛ فرغم اعتمادهم على عبارة واحدة، فاختلافها يكمن في توظيف أدوات التأكيد، إلّا أنّ المعنى يتغير في كل مرة، فالموقف الكلامي يفرض على المتكلم توظيف بعض الأساليب التي تؤدي أغراضا معينة ليضغط على المتلقي ويؤثر عليه، فتعدد المقامات التي يرد فيها الكلام يؤدي إلى تعدد المعاني، وهذا

بدوره يؤدي إلى خروج أغراض متعددة كالتعجب، والتمني، والتعظيم، والوعد والاسترحام، والتوبيخ،... وغيرها من الأغراض التي يحتملها الخبر في مختلف السياقات.

– ترتبط دراسة الأفعال الكلامية في القسم الأكبر منها (بالأفعال المتضمنة في القول)، لأنها تشتمل على القوة، وترتبط بالدلالة لهذا اشتغل عليها سيرل.

– لقد اشتغل علماء النحو على نفس مسار البلاغيين، حيث كان اهتمامهم بعلم المعاني وبالخصوص بالظاهرة الأسلوبية (الخبر والإنشاء)، فتطرقوا إلى مصطلح (فائدة الخطاب) الذي يقابله في النظرية الغربية مصطلح (القصدية)، إلى جانب هذا اهتموا بالتركيب الخارجي للجملة، وبأطراف الخطاب وبأهمية اختيار الموقف المناسب قبل القاءه، وهذا اعتمادا على المعاني والأغراض الموجودة في أساليبهم النحوية.

– لقد اهتم علماء الأصول والفقه بنفس الظاهرة الأسلوبية، وهذا من خلال تطبيقها على النصوص الشرعية، وبطبيعة الحال يختص هذا المجال بكل إنسان مسلم، لأنه يهتم بأمور الدين، فاستنتجوا من خلال دراساتهم المتعددة مجموعة من الأغراض والأساليب المتفرعة منها، كالشهادة، والرواية، والدعوى، و الإقرار، والوعد والوعيد،...إلخ.

– إلى جانب هاته التخصصات العلمية الكبرى هناك من الأفعال الكلامية ما لم يتطرق إليه علماء البلاغة، النحاة، واشتغل عليها علماء الأصول، وكانت مجال اهتمام علماء الغرب ونخص بالذكر في ألفاظ العقود، والمعاهدات، وقد لقيت اهتماما كبيرا من طرف علماء الأصول والفقه لتواجدها بكثرة في النصوص الشرعية، وتتمثل في: صيغ الطلاق وصيغ البيع والعقود، معتمدين في ذلك على قصد التكلم ونيته.

– كان الاختلاف بين العلماء الغربيين ونظرائهم العرب في اختلاف المصطلحات، أما المعنى فكان نفسه، فمثلا: (التقرير) يقابله عند العرب (الخبر)، أما (الإنجاز) فيقابله

(الإنشاء)، و(المقام) بمفهوم (السياق)،...، وغير ذلك من المفاهيم التي رغم اختلافها إلا أنها كانت تؤدي نفس المعنى.

- كما تبين لنا من خلال الدراسة التي قدمها المحدثون العرب للمقارنة بين ما هو غربي وما هو عربي، فيما يخص نظرية الأفعال الكلامية أن أغلبه مقبول، ولكن ليس بنسبة كبيرة، ويرجع السبب في ذلك إلى أن البحث في هذا الميدان كان ضئيلا، وهذا واضح من خلال وقوفنا على مجموعة قليلة من الباحثين الغربيين تحدثوا عن النظرية ودرسوها، إلا أن البحث مازال متواصلا لحد الآن.

- ومنه يمكننا القول أن علماء الغرب كانوا سباقين في تناول نظرية الأفعال الكلامية كعلم قائم بذاته وفرع عن النظرية التداولية بعامة، أما العلماء العرب، فربما وبسب تعددهم في الاختصاصات كانوا يتناولون النظرية في جزئية من مؤلفاتهم ، ولهذا لم يتوقفوا عند كل نظرية وتقعيدها كعلم قائم بذاته، وبدلا من ذلك حاولوا استنباط جل الأساليب، والأغراض التي تنتمي إلى هذا العلم قصد إثراء الدرس اللّغوي وتبيان كل جوانبه المبهمة، ورغم هذا فإن العمل في هذا المجال كان ناقصا عند المحدثين العرب، ونأمل أن تستجد دراسات أخرى تخدم هذه النظرية وتخدم الباحثين فيها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

ملخص:

تتمثل أهمية هذا البحث في إلقاء الضوء على أهم محور من محاور الدرس التداولي، وهو نظرية الأفعال الكلامية، والتي تتجلى قيمتها في أنها حاولت تغيير النظرة القديمة لوظيفة الكلام، فبينما كانت تعتمد قديما على الطرح الوصفي له، انتقل الأمر إلى التركيز على البعد التأثيري، فربطت هذه النظرية في ذلك بين القول والفعل.

ولهذا سنحاول في هذا البحث التطرق إلى دراسة جهود بعض العلماء الغربيين الذين أسسوا لها. بالإضافة إلى البحث في تجلياتها في المدونة التراثية العربية، من خلال استقراء مؤلفات علمائها، على اختلاف تخصصاتهم من بلاغة، ونحو، وعلم أصول وفقه، بهدف عقد مقارنة بين ما هو غربي، وما هو عربي. كما نسعى إلى تبيان نظرة الباحثين العرب المعاصرين لها.

كلمات مفتاحية: التداولية، أفعال الكلام، الوصف، الإنجاز، الخبر، الإنشاء.

Abstract:

The importance of this research is to shed light on the most important axis of pragmatics, which is the theory of speech acts, whose value is evident in that it tried to change the old view of the function of speech, while in the past it depended on the descriptive function of it, the matter moved to focus on the effectual dimension, so this theory linked between saying and doing.

That is why we will try in this research to address the study of the efforts of some western scholars who founded it. In addition to researching its manifestation in the Arab heritage blog by extrapolating the writings of its scholars with their different specializations such as rhetoric grammar correct science and jurisprudence with the aim of making a comparison between what is Arab. We also seek to clarify the view of contemporary Arab reasearches.

Key words: Pragmatics, speech acts, description, constatives, performatives.